جامـــعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة العامة للتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في االعلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبة:

_سي العابدي زهية

إشراف الاستاذ:

_ قريب بلال

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبـة	الصفـة
بلال قريب		مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016 /2017

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل وأنار دربي

كما أتوجه بالشكر والتقدير كذلك إلى :

الاستاذ قريب بلال الذي قبل الإشراف على هاته المذكرة ولم يبخل علينا بالنصح والتوجيه رغم انشغالاته ومهامه

والشكر والتقدير كذلك للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة وأيضاالشكر والعرفان إلى جميع اساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة

الذين لم يبخلوا علينا بالتوجيه والارشاد والتشجيع خاصة اساتذة الفوج الثاني سياسات عامة وإدارة محلية

وإلى كل زملائي في الدراسة وكافة أصدقائي في كل مكان .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الحبيبة والغالية **أمي**

التي كانت عونا لي طيلة حياتي ومشواري الدراسي

بالنصيحة والدعاء

كما أهدي عملي هذا إلى الغالي على قلبي **أبي** الحبيب الذي كان مساندي

في مشواري الدراسي وقائدي فلم يبخل على شيء سواءا بالمساعدة أو الدعاء

فأرجو من القدير أن أكون قد حققت ما أتمناه ويتمناه والديا

العزيزين

كما سيكون إهدائي إلى كل من :

خالتي الكريمة نورة

إلى أخي عماد الدين وزوجته نبيلة والبرعمتين ساجدة وريتان

إلى أختي هدى وزوجها هشام والكتكوتين أنس وماريا

إلى أخوي وصدقي الحبيبين طارق وأبو الوليد

إلى كل من قدم إلي يد العون والمساعدة في إنجاز هاته المذكرة البسيطة من

زملاء في الدراسة والعمل

كما لا انسى تلاميذي في متوسطة عجال محمود وأتمنى لهم النجاح والتوفيق

مقدمة

تولي الأمم من حولنا أهمية كبيرة لقطاع التعليم بمستوياته المختلفة ودوره في التنمية عموما ، لأنه لم يعد قضية خدمات فقط بل أصبح قضية استثمار في البشر مرهونة بتنمية مؤهلات وقدرات الدولة والمواطنين في جميع المجالات سواءا اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية ومن هذا المنطلق أصبح التعليم يحتل مكانة بارزة مهمة لتحقيق لتقدم وأصبح جوهر التنافس العالمي حيث تسعى كل الدول إلى تطوير التعليم وتحسين جودته من خلال وضع سياسات وبرامج تراعي في مضمونها وغاياتها متطلبات العصر وهذا قصد بلوغ سياسة تعليمية كفيلة برفع مستوى النظم التعليمية والتكوينية وتحقيق تقدم الدولة

وأخذت هاته الأهمية في تزايد طردي خاصة مع تطور المعارف والعلوم وزيادة الاكتشافات التكنولوجية وزيادة تطلعات المجتمعات وتغير المفاهيم والنظم فحقيقة التطورات التكنولوجية و الاقتصادية والحضارية مرتبط بمدى التطور الفكري والنظم التعليمية المتبعة ومدى فاعلية مبادئها وأساسياتها في تنمية قدرات الأفراد واكسابهم المعارف والمعلومات التي تزيد من ابتكاراتهم وابداعاتهم للتصدي لمختلف المستجدات الحضارية الكبيرة وكذا المساهمة الفعالة في البناء العلمي و المعرفي .

لقد شهد القرن العشرين وخاصة النصف الثاني منه وبداية القرن الحادي والعشرين تغيرات كبيرة وحركة اصلاح واسعة للسياسات التعليمية وإعادة لبلورة أهدافها وتحديث مناهجها وإدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة في مجال التعليم لبلوغ أجود النظم وتحقيق النتائج المرجوة بأقل تكلفة وجهد للتناسق مع الرؤى المستقبلية .

والامارات العربية المتحدة من الدول التي اقتنعت أن التعليم اساس التطور وعنصر ضروري لتحقيق تنمية مستدامة وتحقيق مكانة عالمية ، حيث عملت الامارات العربية منذ قيام الاتحاد عام 1971 على صب جل اهتمامها في قطاع التعليم من خلال صياغة سياسات تتماشى وأهداف الدولة ووضع قيم ومبادئ تحترم بالدرجة الأولى الدين الاسلامي واللغة العربية والمواطنة لأن غرس هاته المبادئ الثلاثة من شأنه انشاء مواطن اماراتي ذو مبادئ وشخصية وقادر على تحقيق أهداف الدولة.

<u>أهمية الموضوع</u>

إن الموضوع محل الدراسة يكتسي أهمية كبيرة من جانبين مهمين على النحو التالي :

الأهمية العلمية: تسعى هذه الدراسة لاشباع رغبات الباحثة حول قطاع التعليم في دولة من الدول العربية التي تطمح إلى الريادة العالمية في هذا المجال ، وكون هذا الموضوع يندرج ضمن منظومة السياسة العامة .

الأهمية العملية : الموضوع جدير بالاهتمام لانه في حقل من حقول العلوم السياسية وهو السياسة العامة التي تحتل أهمية بالغة في اشباع رغبات الأفراد والمحافظة على استقرار الأوضاع داخل أي دولة وانفرادها أو معالجتها لقطاع التعليم كونه عنصر ضروري في تنمية مهارات الأفراد وتزودهم بالمعارف اللازمة للمساهمة في التنمية وتطوير الدولة .

2. أهداف اختيار الموضوع

تتمثل أهداف اختيار الموضوع:

- عدم وفرة الابحاث والدراسات المتعلقة بسياسة التعليم المتعلقة خاصة بدولة الامارات المتحدة .
- محاولة اكتشاف مدى دور هذا القطاع في تحقيق تطلعات الدولة .
- بروز دولة الامارات كقطب يسعى لتحقيق الريادة في مجال التعليم .
- دور وأهمية التعليم في تنمية قدرات الأفراد ودفعهم إلى الابتكار والابداع .

3. أدبيات الدراسة

من خلال عملية البحث في موضوع الدراسة السياسة العامة التعليمية بدولة الامارات العربية لاحظنا غياب الرسائل الجامعية المتعلقة بالموضوع خاصة الجانب المتعلق بدولة الامارات على عكس الدول الأخرى ، مثل السعودية ، قطر ، الأردن ، حيث هناك العديد من الدراسات حولهم رغم أن الامارات شديدة الاهتمام بقطاع التعليم وتسعى دائما باستمرار لتطويره .

أما بالنسبة **للكتب** التي عالجت الموضوع نجد :

كتاب **قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي** ، لمجموعة من المؤلفين ، قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،2016.

بحيث تناول هذا الكتاب أهم الاشكاليات والتجارب الخليجية في مجال التعليم الخليجي وكذا تقويم سياسات التعليم واستراتيجيات دول الخليج ،كما يعالج انعكاس السياسات التعليمية ومخرجاتها على التنمية في دول الخليج .

كتاب **السياسة التعليمية وصنع القرار**،لبكر عبد الجواد ،الاسكندرية:دار الوفاء،2003.

مقدمة:

تم التطرق في هذا الكتاب الى السياسة التعليمية مفهومها ومقوماتها حيث تناولها الكاتب بالشرح والدراسة المفصلة،كما تناول نماذج السياسات التعليمية في بعض الدول العالم وفي عقود زمنية مختلفة وأبرزها السياسة المصرية.

4. **الاشكالية :**

إلى أي مدى استطاعت دولة الامارات العربية المتحدة تحقيق أهدافها المرجوة من خلال سياساتها التعليمية ؟

الأسئلة الفرعية :

*ما مفهوم السياسة العامة ؟

* ما مضمون استراتيجية 2010-2020؟

* مااهم ايجابيات وسلبيات السياسة العامة التعليمية لدولة الامارات العربية ؟

6. **الفرضيات:**

كمحاولة للاجابة عن هذه التساؤلات وضعنا الفرضيات التالية :

- تطور قطاع التعليم في الامارات منذ قيام الاتحاد مرهون بالتطورات العالمية .
- بروز دور قطاع التعليم في الامارات ساهم في تحقيق الابداع والابتكار لدى الاماراتين.
- يساهم قطاع التعليم في ضمان تنمية القدرات الفردية وترقية السياسات التعليمية .

7. المناهج

المنهج الوصفي التحليلي : حيث يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا :

ومن خلال دراسة سياسة التعليم في الامارات تطرقنا إلى وصف أهم مبادئ وقيم التعليم بها ووصف طريقة التعليم قبل الاتحاد وبعده وتطوره التاريخي .

المنهج الاحصائي :اعتمدنا هذا النوع من المناهج كأحد الأساليب لإثبات الحقائق من خلال اعطاء احصائيات توضح أعداد ونسب الالتحاق بالتعليم وتغيرها من فترة لأخرى وفقا لمتغيرات مختلفة أثرت في ذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

مقدمة:

مبررات ذاتية : رغبة الباحثة في تناول الموضوع لما يمثله من أهمية بفعل طبيعة عملي وكذا الاطلاع على منظومة تعليمية يمكن الجزم أنها فريدة من نوعها والوقوف على دور القيادة واهتمامها بهذا القطاع وما تجنده من أولويات وإمكانيات خاصة به.

مبررات موضوعية : ان موضوع السياسات العامة أصبح يشكل مجالا مهما لمختلف الباحثين والسياسيين وهذا راجع لحساسية المواضيع والقضايا التي يتناولها وتأثيرها على الحياة اليومية للمواطنين ،فأي إهمال لها وعد التكفل بها يهدد الاستقرار الاجتماعي للدولة .

التصميم الهيكلي للموضوع :

لمعالجة الإشكالية المطروحة ولتغطية الفرضيات تم الاعتماد على خطة تتكون من ثلاث فصول.

أما **الفصل الأول** فقد كان فصلا مفاهيمي يتكون من مبحثين حيث خصص المبحث الأول لماهية السياسة العامة من مفهوم وعناصر وكذا مستويات السياسة العامة وأهم الفواعل الصانعة للسياسة العامة ،أما المبحث الثاني تناول الإطار المفاهيمي للسياسة التعليمية من مفهوم وخصائص وأبعاد ومستويات السياسة التعليمية وأهم مقوماتها.

فيما يخص **الفصل الثاني** فقد عالج تطور السياسة العامة التعليمية بالإمارات العربية من خلال ثلاث مباحث الأول خصص للتعريف بدولة الإمارات العربية من نشأة والنظام السياسي والسياسة العامة،أما المبحث الثاني كان حول واقع السياسة العامة التعليمية بالإمارات بحيث تناول التطور التاريخي لهاته السياسة وأهم مقوماتها ومبادئها وأهدافها وأنواع التعليم بالإمارات والمبحث الثالث عالج أبرز إستراتيجية في الدولة .

أما **الفصل الثالث** تناول تقيم السياسة العامة التعليمية بالإمارات العربية من خلال ثلاث مباحث أولهم كان حول أهم ايجابياتها أما الثاني كان حول أهم سلبياتها أما الثالث تطرق لأبرز الأفاق المستقبلية لدولة الإمارات في مجال السياسة العامة التعليمية .

صعوبات الدراسة:

أهم العراقيل التي واجهت الدراسة نجد :

*قلة المراجع (العربية /الأجنبية) التي تناولت السياسة العامة التعليمية بالإمارات العربية .

*عدم وجود دراسات تفصيلية سابقة حول الموضوع محل الدراسة .

تمهيد

تعتبر السياسة العامة من أهم المواضيع التي لاقت اهتماما واسعا لما لها من تأثير على تحقيق الاستقرار وحفظ الأمن داخل الدولة فهي المنهاج الذي يسير حياة الافراد كونها تستجيب لجميع متطلباتهم .ويتم وضعها او رسمها وصناعتها بتكاثف جهود فواعل رسمية وغير رسمية وهي تعالج جميع جوانب الحياة البشرية منها الجانب التعليمي الذي يهتم بدوره بالعنصر البشري باعتباره محور السياسة العامة أولا والتنمية ثانيا.

وقبل الخوض في السياسة العامة التعليمية في دولة الامارات العربية لابد ازالة الابهام عن بعض المصطلحات بالتطرق الى الجانب المفاهيمي لمتغيرات الدراسة حيث سيعالج الفصل الأول الشق المفاهيمي لكل من السياسة العامة والسياسة التعليمية في مبحثين.

سيكون المبحث الأول حول السياسة العامة من مفهوم وعناصر ومستوياتها وأهم الاطراف الفاعلة في صنعها،أما المبحث الثاني تناول سياسة التعليم من مفهوم وخصائص ومستويات وأهم مقوماتها.

المبحث الأوّل: ماهية السياسة العامة

المطلب الأوّل:مفهوم السّياسة العامّة

يعتبر تحديد ماهية أي مصطلح أو مفهوم في أي حقل في العلوم الاجتماعيّة معضلة رئيسيّة يعاني منها الباحثون في حقل العلوم السّياسيّة، باعتبار هذا الحقل حديث النّشأة من النّاحية العلميّة والتّجريبيّة، فقد تضافرت جهود العديد من المفكّرين والسّياسيّين في تحديد مفهوم السّياسة العامّة وتوضيح مختلف عناصرها وخصائصها.

لا يختلف مفهوم السّياسة العامة عن كثير من المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعيّة من حيث عدم وجود تعريف واحد له، إذ رصد أحد الباحثين نحو أربعين تعريف للمفهوم. [1]

كما ربط الباحثين من علماء السياسة والإدارة العامّة والاجتماع، مفهوم السياسة العامة بقضايا الشّؤون المجتمعيّة العامّة ومجالاتها، التي تتمثل بالمطالب والقضايا، فضلا عن اختلاف آرائهم حول تعريف المجال العام " **Public Realm**"، الذي رأى فيه الفيلسوف الأمريكي، " **جان ديوي J.DEWEY**" بأنّ الأنشطة تصبح عامّة، حين تتولّد عنها نتائج يتعدّى تأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة.

ولضمان الإحاطة الوافية لهذا المفهوم، يستمر تقديم عدة تعاريف للكتاب الغربيّين وبعض كتّاب العرب، بحسب منطلقاتها التي تمثّل توجهات أصحابها من الباحثين والداعين لها. [2] ومن هذه التعاريف نجد:

يعرّفها **هارولد لازويل HAROLD LASSWEL** بأنّها :من يحوزعلى هذا ؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا الماديّة والمعنويّة، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعيّة، بفعل ممارسة القوّة أوالنفوذ والتّأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادرالقوّة[3].

أمّا **دافيداستن** عرفها بأنّها:« توزيع القيم (الحاجات الماديّة والمعنويّة) في المجتمع بطريقة سلطويّة آمرة،من خلال القرارات والأنشطة الإلزاميّة الموزّعة لتلك القيم، في إطار تفاعليّة بين المدخلات والمخرجات والتّغذية العكسيّة. [4] »

---

[1] حسن أبشرالطيب،**الدولة العصرية دولة مؤسسات**،القاهرة:الدار الثقافية،2000،ص294.

[2] .:فهمي خليفة الفهداوي،**السياسة العامة:منظور كلي في البنية والتحليل**،عمان:دار الميسرة للنشر والتوزيع،2001،ص32.

[3] HAROLD LASSWEL ;POLITIES WHO GETS ;WHAT ;HOW.2ed ;NEW YOURK MERIDIAN BOOKS INC ;1958,p13.

[4] :كمال المنوفي،**مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**،القاهرة:وكالة المطبوعات ،2006،ص35.

كما عرّفها كل من **مارك ليند نبيرك** و**بنيامين كروسي** بأنّها: « عمليّة نظاميّة تحظى بميزات ديناميكيّة متحرّكة،للمبادلة والمساومة وللتّعبير عمن يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ كما تعبر على ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه » وهذا المنظور الخاص بالسّياسة العامّة هو منظور برغماتي عملي يميل نوعا ما إلى ما ذهب إلى **هارولد لازويل** . [1]

أمّا **روبرت كاتز REBERT KATS** يرى بأنّ السّياسة العامة هي مجموعة المبادئ المرشدة أو التي ينبغي أن تكون مرشدة عند اتّخاذ القرار في شتّى مجالات النشاط القومي، مثل: الشّؤون الخارجيّة علاقات العمل، فالسّياسة العامّة هي محصلة عدّة سياسات فرعيّة للعديد من جماعات المصالح، وفي اللّحظة التي يتمّ عندها تراضي وتوافق هذه السّياسات ومصالح الرّعيّة تنشأ سياسة عامّة بصدد موضوع ما. [2]

أمّا **توماس داي THOMAS DYE** عرفها: « هي تقدير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل،إذ هي توضيح لماهية أفكار الحكومة، وعملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم،وهي عمليّة تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك » . [3]

ويرى **كارل فريد يريك G.FRUDRUK** أنّ السّياسة العامّة:« هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محدّدة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول الى هدف او لتحقيق غرض مقصود .»

*بمعنى أنّ السياسات العامّة ليست تلقائيّة بل عمليّة هادفة ومقصودة.

أمّا **جيمس أندرسون J–Anderson** فعرفها بأنّها : « برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضيّة أو موضوع. »

*أي أنها تطور من طرف الأجهزة الحكوميّة من خلال مسؤولياتها علما أنّ بعض القوى غير الرسميّة تؤثّر في رسم وتطور بعض السياسات. [4]

---

[1]: فهمي خليفة الفهداوي،مرجع سابق،ص32.

[2]:نصرمحمد مهنا،**علم السياسة بين التنظيروالمعاصرة**،الاسكندرية:دار المعارف،(د.س.ن)

[3]: THOMAS DYE ;UNDERSTANDING PUBLIC POLICY ;NEW JERSEY:PRENTICE HALL ;

[4]:عامرالكبيسي،**صنع السياسات العامة** ،عمان :دار الميسرة ،1999،ص23

أمّا في الأدبيات السياسيّة العربيّة: فقد حاول بعض الكتاب العرب المهتمون بدراسات السياسة العامة بتقديم تعريف خاص بها فنجد منهم:

خيري عبد القوي الذي عرفها بأنه: « تلك العمليات والإجراءات السياسيّة وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة [1].

أمّا **أحمد سعيفان** يعرفها في قاموس المصطلحات السياسيّة بقوله « هي تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل، أو الامتناع عن العمل، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والانجازات يمكن غزوها لسلطة عامّة محليّة،وطنيّة أو فوق الوطنيّة، وبذلك فهي تضم أربع عناصر:الهدف،اختيار الأفعال التي تحققه،إعلان الفاعلين لهذه السياسة،تنفيذ هذه السياسة .» [2]

ويرى **أحمد رشيد** السياسة العامة بأنّها:« خطط أو برامج أو أهداف عامّة، أو كل هذه معا،يظهر منها اتجاه الحكومة لفترة زمنيّة،بحيث يكون لها مبرّراتها، وهذا يعني أنّ السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدّولة،والمسؤول عن التوجيه هي الحكومة .» [3]

كما يعرفها **علي الدين هلال** « بأنها مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات لمخرجات النظام السياسي،بصدد مجال معيّن، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها:القوانين،اللّوائح والقرارات الإداريّة والأحكام القضائيّة.» [4]

أمّا **فهمي خليفة الفهداوي** فعرّفها بأنّها :« هي تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيّرة والمتكيّفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها والمتغيّرات ذات العلاقة من خلال استجاباتها الحيويّة (فكرا وفعلا) بالشّكل الذي يعبّر عن نشاط مؤسّسات الحكومة الرّسميّة وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعيّة [5]

---

[1]:ثامر كامل محمد الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**،عمان:دار مجدلاوي،2004،ص28.

[2]:أحمد سعيفان،**قاموس المصطلحات السياسية والدستورية و الدولية**،بيروت:مكتبة لبنان،2004، ص213.

[3]:أحمد رشيد، **نظرية الادارة العامة:السياسة العامة والادارة**.ط5،القاهرة :دار المعارف ،1981، ص83.

[4]:علي الدين هلال،**معجم المصطلحات السياسية**،مصر:مطبعة أطلس،1994، ص212.

[5]::فهمي خليفة الفهداوي،مرجع سابق، ص38

المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة،في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة المستقبليّة، والتحسب لكل ما ينعكس عنها،وتحديد الوسائل والموارد البشريّة والفنيّة والمعنويّة اللّازمة وتهيئتها، كمنطلقات نظاميّة هامّة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقيّة، ومتابعتها ورقابتها وتطورها وتقويمها لما يحسم أو يجسّد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامّة المشتركة، المطلوبة في المجتمع. » [1]

نظرا لاختلاف الأفكار والاتجاهات التي يقوم عليها كل تعريف فإنّه يصعب إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة، خاصّة وأنّ المفاهيم الحديثة للسّياسة العامة ارتبطت بمفهوم **NET WORK POLICY** ،أي وجود أكثر من جماعة فاعلة في السياسات العامّة ممّا يغير مواضيعها من فترة لأخرى، غير أنه يمكن التوصل إلى تعريف إجرائي للسّياسة العامة والمتمثل في أنّها برنامج عمل هادف أو سلسلة من القرارات تتخذها الحكومة أو مؤسسّة أو منظّمة، تتعلق بمجال محدّد كالصحّة السكن،التعليم...الخ من أجل مواجهة مشاكل مجتمعيّة حالية أو مستقبليّة .

وانطلاقا من مجموعة التعاريف المقدمة بخصوص السياسة العامة ومجمل الاختلافات بين المفكرين والباحثين في تقديم تعريف شامل وجامع يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من النشاطات والأعمال وتتمثل في:

1-السياسة العامة هي تمرين سلطوي وعقلاني يقصد منه التنبؤ بالمستقبل،أي أنّها عملية تهتم بكل ما قد يحدث مستقبلا من تغيرات في مختلف المجالات وحتّى التغيرات على مستوى القيم والأخلاق.

2-السياسة العامة تسعى لتحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن إجمالها في 3 محاور أساسيّة تتمثّل في:

المحور الأوّل: بناء الدّولة وتأكيد سيادتها وعدم وجود سلطة تعلو على إرادتها.

المحور الثّاني: تحديد الأطر والأساليب العمليّة لتحقيق التنمية والأهداف المسطّرة بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد.

المحور الثّالث: تلبية مختلف متطلّبات المجتمع وحلّ المشاكل العالقة بهدف تأمين الحياة الآمنة والمستقرّة داخل الدّولة. [2]

---

[1]: عامر الكبيسي،مرجع سابق، ص23

[2]: زين العابدين معو،(**المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر**) مذكرة ماجيستار (قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،باتنة ،2009) ص58

3-السياسة العامة ذات سلطة شرعيّة بمعنى مجرّد مناقشة سياسة عامّة وتحديد معالمها من طرف صانعيها لابد إصدار قانون بشأنها أو مرسوم.

4-السياسة العامة تشمل على الأعمال الموجّهة نحو أهداف مقصودة .ولا تشمل التصرّفات العشوائيّة والعفويّة التي تصدر عن المسؤولين الصانعين لهاته السّياسة.

5-السياسة العامّة تعكس الجدوى السياسية: بمعنى هي دراسة مسبقة للسياسة العامة قبل تنفيذها وكذا دراسة مختلف النتائج والأهداف المرجوّة من السياسات.

6- السياسة العامة تضمن توازن المصالح بين مختلف الفئات والجماعات لأنّها خلاصة عمليّة تفاعليّة بين التركيبة المختلفة داخل المجتمع،ممّا يجعلها محلّا للصراع والمساومة والتفاوض بهدف تحقيق أكبر المكاسب والمنافع لصالح فئة دون الأخرى.

7- السياسة العامّة تمتاز بالاستمراريّة أي أنّها دائمة بحيث صانع القرار لا يقوم في كل مرّة بوضع سياسة جديدة وإنما يكتفي ببعض التعديلات على الأولى. [1]

8- السياسة العامة منطقيّة وعقلانيّة:لأنّها بمثابة حلول مقترحة لمشاكل مطروحة يمكن تحقيقها وفق الإمكانيات والموارد المتاحة.

9- السياسة العامة استجابة واقعيّة نتيجة فعليّة كونها تعبّر عن مشكلات واقعيّة ملموسة ممّا يحتم أن تكون مدركة محسوسة،فهي قول وفعل يؤدّي لتحقيق مطالب المجتمع.

10- السياسة العامة تكون إيجابيّة في صياغتها أو سلبيّة، فهي قد تأمر بالتصرّف باتّجاه معين،وقد تنهي قيام بتصرّفات غير مرغوبة، أو قد يعدّ سكوتها أو عدم التزامها بالتصرّف إزاء ظواهر معيّنة بمثابة توجه، فالحكومة قد تتبني مثلا:سياسة عدم التّدخّل (LAISSEZ FAIR) أو رفع اليد (HAND OFF)،إزاء ظاهرة معينة أو في ميدان ما. [2]

---

[1]:فس المرجع ،ص59

[2]:علاء الدين ضحوي،**(واقع السياسة التعليمية في الجزائر)** مذكرة ماستر(قسم العلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2014) ص10

المطلب الثّاني: عناصر السّياسة العامّة:

تتمثّل في خمسة عناصر اتّفق عليها معظم الباحثين وهي:

1.المطالب السياسية "POLITICAL DEMANDS" :

تجسد المطالب السّياسيّة حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوّعة،حيث تصل إلى النظام السّياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى،وتعمل المؤسّسات والتنظيمات على تنظيم حجم وتعداد هذه المطالب وترتيبها حسب الأولويات.

2.قرارات السياسة "POLICY DICISIONS":

وتشمل ما يصدره صانعي القرارات والموظفين العموميين المخولون بإصدار الإرادات الملكيّة والمراسيم والأوامر والتوجيهات المحرّكة للفعل الحكومي،فقرارات السّياسة العامة هي غير القرارات الروتينيّة المعتادة.

3:إعلان محتويات السياسة "POLICY CONTENTS ADVERTISEMENT" :

وهي تعبيرات رسميّة أو عبارات موحية سياسية عامّة، وتشمل الأوامر الشفاهية والتعبيرات القانونيّة والضوابط المحدّدة للسلوك وآراء الحكام والقضاة،وحتّى خطب المسئولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوب تحقيقها.

وقد يكون وصف السياسة ومضمونها غامض، كما قد يحصل التناقض عند شرح مضمونها في المستويات أو السلطات المختلفة أو حتّى الوحدات الإداريّة المتعدّدة،ونجد ذلك التناقض أيضا في مجال تفسير السياسة العامة مثلا: المحافظة على البيئة من التلوث وسياسة استخدام الطاقة.

4. مخرجات السياسة "POLICY OUT PUT":

وهي المؤشرات الملموسة الناجمة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلمسها المواطنون من الأعمال الحكوميّة، ولا تشمل الوعود والنوايا،وقد تكون المخرجات المتحققة عن السياسة العامة بعيدة أو مختلفة كما يتوقع تحققه أو ما تنص عليه السياسة نفسها. [1]

---

[1]:ابتسام قرقاح،(دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر) مذكرة ماجيستار(قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2010) ص55.

5.آثار السياسة "POLICY IMPACT":

وتمثل العوائد والنتائج المتحصّلة عليها سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة جراء السياسة العامة التي تجسّم موقف الحكومة إزاء القضايا أو المشكلات، فالكل سياسة عامة ثمّ تنفيذها آثار معيّنة، قد تكون إيجابية مصحوبة بمضاعفات أوبآثار سلبيّة تحتاج إلى تبنّي سياسات عامة جديدة أو ملحقة بسابقتها. [1]

[1]: نفس المرجع، ص 55

المطلب الثالث:مستويات السياسة العامة:

هناك بعض السياسات التي لا تحظى بأهمية كبيرة واهتمام واسع ولا تستقطب عدد كبير من المشاركين في صنعها،بينما توجد سياسات تحظى بأهميّة كبيرة واهتمام واسع وهذا راجع لاختلاف موضوعاتها ودرجاتها، وانسجاما مع المصطلح الذي طرحه **ايمت ريدفورد** يمكن أن نميّز بين 3 مستويات تبعا لمستوى المشاركة في اتخاذها ولنطاقها وطبيعة موضوعها،وذلك كما يلي: المستوى السياسي الجزئي،والمستوى السياسي الفرعي،والمستوى السياسي الكلّي.

فالمستوى الجزئي يشمل جهود الأفراد والشركات والمناطق المحليّة ومحاولاتهم ومنع الحكومة للاستجابة لقضاياهم،والمستوى الفرعي يركز على القطاعات المتخصّصة كالموانئ والملاحة في الأنهار ومختلف العلاقات المتبادلة بين الإدارات واللّجان البرلمانيّة والجماعات المصلحيّة، أمّا المستوى الكلّي فيظهر عندما تشارك جميع اللّجان والقادة في مناقشة السّياسة العامّة وتحديدها.

المستوى الجزئي "MICAOPOLITIES"

السياسة الجزئيّة تحدث عندما يحاول فرد مع جهة إداريّة استصدار أمر إداري لصالحه أو إعفاءه من متطلبات ما مثال: تحاول منطقة الحصول على منحة لتشييد مستشفى،أو إقامة مشروع سكني، أوإنجاز مطار فالذي يجمع هذه الأمثلة هو المحدوديّة التي تتميّز بها القضايا المطروحة وعدم عموميّتها، فهي إمّا لفرد أو جماعة أو منظّمة أو مؤسّسة أو لمنطقة صغيرة فالمطلوب قرار أو سياسة تشمل منفعتها فرد أو مجموعة مهما عظمت الفائدة.

فهذه القرارات منفعيّة لا تستدعي موارد وإمكانيات ضخمة لتنفيذها كما لا تتطلب ضغوطا جماعيّة، كما إنّها لا تكون على حساب جماعات أخرى مثال حصول فرد أو مجموعة على قروض لإقامة مشاريع تعود عليهم بالفائدة.

كما يمكن لهذه السياسات العامة الجزئيّة أن تتسع وتتحول إلى سياسات عامة كليّة، إذ كلما تنوعت برامج الحكومة وازدادت نشاطاتها في المجتمع،أدّت إلى تزايد المنافع التي تحدثها الواجبات التي تفرضها على الأفراد والجماعات والمناطق،وهذا ما يوسع من دائرة السياسات العامة الجزئيّة.

السياسات الفرعيّة "SUPSYSTEM": وتسمّى أحيانا الوحدات الحكوميّة الفرعيّة وأحيانا السياسات التحالفيّة فهي سياسات ذات طابع تنظيمي وظيفي تركز على القطاعات التخصيصيّة،كالموانئ،الطيران.....إلخ [1]

[1]:جيمس أندرسون(تر:عامر الكبسي)،**صنع السياسات العامة**،قطر:دار المسيرة للنشر،1998،ص69-70

السياسات الفرعيّة "SUPSYSTEM": وتسمّى أحيانا الوحدات الحكوميّة الفرعيّة وأحيانا السياسات التحالفيّة فهي سياسات ذات طابع تنظيمي وظيفي تركز على القطاعات التخصيصيّة،كالموانئ،الطيران.....إلخ وتتضمن هذه السياسة علاقات فرديّة وجانبيّة بين لجان البرلمان وجماعات المصالح أو بين دائرتين.

فحول الطيران المدني مثلا: هناك لجنة برلمانيّة وأخرى فرعيّة حول التخصّصات،وهناك الإتحاد القومي للطيران المدني، إضافة إلى الجماعات المصلحيّة المهتمة بالنقل الجوّي....إلخ

وهذه السياسة تعبّر عن الواقع في كيفيّة حدوث الأشياء وبلورتها،كمّا تعبّر على أن موضوعات السياسة لعامة ليست بالضرورة على الدوام تثير جميع أفراد المجتمع، لأن التنوع في الاهتمامات والتخصّصات هو المحور الأساسي لوجود السياسات الفرعيّة.

السياسات الكليّة "macro polities"

هي سياسات تحظى باهتمام واسع وكبير لدى المواطنين أو الشعب،وقد تبدأ القضيّة على المستوى الجزئي ثمّ تتسع وتتعقد لتصبح من موضوعات المستوى الكلّي، فتصبح بذلك القضايا الكليّة تستقطب اهتمام ومشاركة الأحزاب السياسيّة، أعضاء البرلمان،الإدارات الحكوميّة وسائل الاتصال وجماعات المصالح....إلخ أي تتسع دائرة المشاركين.والقرارات التي تصدر على المستوى الكلّي قد تختلف في طبيعتها وموضوعاتها عن تلك التي تتخذ على مستويات أخرى فالتحوّل مثلا من مستوى فرعي إلى مستوى كلّي يؤدّي بالضرورة إلى توسيع دائرة المسألة المعروضة ،لأنّ المصالح العامة تمثل اهتمام واسع على المستوى الكلّي خلافا للمصالح الخاصّة.

*و بدراسة الواقعي العالمي والدّولي وما يحدث على صعيد السّياسة والعلاقات بين الدّول ومختلف الأزمات جعلنا نقف أمام مستوى جديد إضافة للمستويات الثلاثة وقد تمّ طرح هذا المستوى من طرف **فهمي خليفة الفهداوي** وهو **المستوى العقيم للسّياسة العامّة** وهو لا يتوافق مع المستويات الأخرى لأنّه يشمل سياسة داخليّة للدّولة في حين هذا المستوى خارجي أملته المتغيّرات الدّوليّة الراهنة،لأنّ الهيمنة والقيادة أصبحت اليوم بيد الولايات المتّحدة الأمريكيّة ،وهذا يؤكّد وجود مستوى عقيم للسّياسة العامّة، الذي أصبح مرجعا تستند إليه كل المنظّمات الدّوليّة في أغلب سياساتها العامّة العالمية، أدّى إلى انتشار ما يسمّى بالسّياسات العامّة العالميّة intrenational public policy القائمة على اللّاتوازن وحالة التبعيّة التي يفرضها المستوى العقيم ، وبالتالي أن السياسات العامّة العالميّة تفقد جدواها وتخرج عن كونها تسعى لإيجاد فرص [1]

[1]:نفس المرجع ،ص72.

للتّعايش والتّعاون لأنّ قراراتها وسياساتها غير منطقيّة إزاء الدّول (أفغانستان،فلسطين،العراق،سوريا،ليبيا والسّودان...) [1]

[1]:نفس المرجع ،ص72.

المطلب الرّابع: الفواعل الصّانعة للسّياسة العامّة

السّياسة العامة هي عمليّة حيويّة ديناميكيّة تقوم على مشاركة مجموعة من الفواعل أثناء عمليّة صنعها سواء كانت رسميّة متجسّدة في السّلطة التّشريعيّة، السلطة التنفيذيّة والسّلطة القضائيّة والجهاز الإداري(البيروقراطي) وهذا بالتّنسيق مع جهات أخرى ليست رسميّة تقوم بممارسة ضغوطات على السّلطة، منها منظّمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص، الرّأي العام، الهيئات الاستشارية، المنظّمات الدّوليّة غير الحكوميّة .....إلخ ولكل جهة من الجهات سواء رسميّة كانت أو غير رسميّة دور في عمليّة الصّنع وهذا ما سيتمّ توضيحه كالتّالي:

أوّلا الفواعل الرّسميّة

السّلطة التّشريعيّة: هي مؤسّسة من مؤسّسات الدّولة تأخذ عدّة أسماء: الغرف chambres الشيوخ senates،الدايتdiets وعدد أعضائها متوقف على حجم الدولة وعدد سكانها وهي وسيلة جدّ مهمّة وآلية أساسيّة للتّعبير عن إرادة الشعب باعتبارها الهيئة الوحيدة التي تتكلّم باسم الشّعب، ومن مهام هاته الهيئة التشريعيّة فإنّها تعمل على تنظيم طرق وسير عملها في إطار الصلاحيات المخوّلة لها دستوريّا، كما يمكن للهيئة التّشريعيّة أن تتدخّل في رسم السّياسة العامّة وذلك انطلاقا من ممارسة الاختصاصات التّالية:

***الاختصاص التّشريعي:**لها سلطة سن التشريعات والقوانين وهذا ما يوضّح ويبرز لنا الدّور المحوري في عمليّة صنع ورسم السياسة العامّة.

***الاختصاص المالي:** لها دور تنظيم الإيرادات أو النفقات العامّة في إطار ما يعرف بالموازنة العامّة وموافقتها على مشروع الميزانيّة أمر ضروري وهام.

***الاختصاص الرّقابي:** يقصد به الرّقابة على الهيئة التنفيذيّة من خلال آليات بيان السّياسة العامّة والرّقابة عن طريق اللّجان الدّائمة والمتخصّصة والاستجواب.

السلطة التّنفيذيّة:_ انطلاقا من أنّ السياسة العامّة برنامج عمل حكومي فمن المنطقي أن تكون أهم وأبرز فاعل سياسي يساهم في عمليّة وضع وتنفيذ وتقويم السّياسة العامة وسنتطرّق لدور التّأثير لهذه [1]

[1]: عزيزة ضميري (**الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**)مذكرة ماجيستار،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر –باتنة،2007 ،ص77.

السلطة من خلال:

*دور السلطة التنفيذيّة في الشؤون الخارجيّة العسكريّة: حيث تعمل السلطة التنفيذية على رسم السياسة الخارجيّة وعقد وتقديم المواثيق والاتفاقيات الدّوليّة إلى جانب ذلك إقامة السفارات والقنصليّات وإرسال البعثات إلى الخارج كما أنّ رئيس السلطة التّنفيذيّة هو القائد الأعلى للقوات المسلّحة،وعلى السلطة التنفيذية أن تحصل على موافقة السلطة التشريعيّة فيما يتعلّق بقوة وتنظيم القوات المسلّحة ونفقات الدفاع.

*دور السلطة التنفيذيّة في المجال التشريعي: يوجد العديد من الدول من تبنّت ازدواجيّة السلطة التشريعيّة بحيث تساهم السلطة التنفيذيّة في سنّ القوانين والتشريعات المختلفة عن طريق إصدار أوامر لوائح وقوانين والعمل على منع انتهاكها إلى جانب السهر والحرص على تنفيذها،كما هناك بعض الأنظمة التي تسمح للهيئة التنفيذيّة أو تمنحها صلاحيّة دعوة الهيئة التشريعيّة للانعقاد أو تأجيل ذلك كما تمتد صلاحيّتها إلى حدّ القيام بحلّها.

3-**السلطة القضائيّة:** تتميّز هاته الهيئة باستقلاليّة اختصاصاتها ومهامها عن السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة، وتتدخّل السلطة القضائيّة في صنع السّياسة العامّة من خلال:

للسلطة القضائيّة مهنة الرقابة على مدى دستوريّة القوانين والقرارات المعبّرة عن السّياسة ومدى تماشيها مع المتطلّبات المطروحة، كما أنّ السلطة القضائيّة بمثابة رقيب قضائي على السياسة العامة بسبب قيامها بالمراجعة الدّائمة والمنتظمة للقوانين المعبّرة عنها لضمان شرعيتها ،وفي حالة التأكد من عدم دستوريّة هذه لقوانين فإنّها تعمل على إيقاف العمل بالسياسات المتعلّقة بها .أيضا السلطة القضائيّة هي المكلّفة بتفسير الدستور والقوانين حيث تتخّذ قرارها بناءا على رؤيتها لنية المشرّع والآثار الفعليّة المترتّبة عن التفسيرات التي تستعمل على اتخاذها وقيام السلطة القضائيّة بعمليّة التفسير والتوضيح السّليم والقانوني كما تسهر السلطة القضائيّة بشكل دائم ومستمر على تنفيذ السياسة العامّة والحرص على متابعتها وتقييمها ضمانا للصالح العام .

4-**الجهاز الإداري:** لكلّ دولة نظامها الإداري الخاص بها على أساس أنّ الهياكل التنظيمية للإدارات مختلفة ومتباينة من حيث درجات التخصص الوظيفي،التسلسلات الهرميّة،والمستويات التنظيميّة والصلاحيات [1]

[1]نفس المرجع ،ص 77

المخوّلة لها إضافة إلى طبيعة العلاقة ما بين هذه المستويات.

ويقوم الجهاز الإداري بالمشاركة في صياغة ومناقشة السياسة العامة وهذا سبب امتلاكه المعلومات الهامّة والكافية عن السياسة، فالجهاز الإداري يتدخّل أو يساهم في عمليّة الصّناعة بطريقتين هما:

-الطريقة المباشرة: من خلال اقتراح سياسات معيّنة أو مشاريع قوانين على الهيئة التشريعيّة كما له حقّ المطالبة بتعديل أو تغيير السياسات بناء على استقباله ودراسته للمعلومات التي توضح موقف المواطنين حول السياسات وهذا في إطار التغذية العكسيّة.

الطريقة غير المباشرة: توجيه السياسات العامة أثناء عملية وضعها ورسمها بسبب احتكار المعلومات المتعلقة بمختلف القضايا ممّا يجعلها مصدر رسمي وأساسي للمعلومات التي يحرص على تقديمها بالمقدار الذي يتماشى مع الخيارات التي يفضّلها في السياسة العامة،كما يقوم بتوجيه السياسات أثناء عمليّة تنفيذها فهو الجهاز الوحيد المكلّف بتنفيذ السياسات العامّة.

ثانيا : الفواعل غير الرّسميّة.

تشارك الفواعل غير الرسميّة في رسم السياسات العامّة من خلال التأثيرات والضغوطات التي تمارسها على الفواعل الرّسميّة انطلاقا من القوة التي تمتلكها وتكتسبها من التأييد الشعبي ومن الجهات غير الرّسميّة نجد:

1-**الأحزاب السّياسيّة:** هي عبارة عن تنظيمات تضمّ مجموعة من الأفراد تجمعهم إيديولوجيّة مشتركة تسعى للوصول إلى السّلطة أو المشاركة فيها كما هو وسيلة لتدريب القيادات وتسهيل تغلغل الحكومة إلى مختلف مناطق وسكان البلاد فهو نافذة الحكومة على الشّعب.

وتتقلد الأحزاب السياسيّة مجموعة من الوظائف تجعل منها فواعل سياسيّة تؤثّر في عمليّة صنع ورسم السياسة العامّة منها:-تجميع المصالح بمعنى تحويل المطالب إلى بدائل للسياسة العامة وتأخذ هذه الوظيفة تسميات أخرى كصياغة القضايا، تنظيم الإرادة ،صنع الرأي العام....حيث تقوم الأحزاب السياسية بجمع الشكاوي والمطالب المطروحة على مستوى الشعب والقيام بعمليّة الموازنة والمساومة ومحاولة التوصل [1]

[1]:نفس المرجع ،ص22

إلى نوع من التسوية للمصالح المختلفة في صورة اقتراحات لسياسات جديدة، أهميّة هذه الوظيفة تكمن في انعكاسها على استقرار الرأي العام والتقليل من حجم التوتر داخل المجتمع.

-التعبير عن المصالح حيث يعتبر هذا دور جد مهم في التعبير عن المطالب العامة للمجتمع.

-وظيفة التجنيد من خلال تكوين بعض المنخرطين وتقديمهم كمترشّحين وشخصيات سياسيّة.

-وظيفة الوساطة حيث يكون الحزب السياسي وسيط بين السلطة الحاكمة والمواطنين.

2-جماعات المصالح: هي جماعات تسعى إلى التقرب من السلطة لتحقيق مصالحها والتأثير في مختلف السياسات ولا تهدف إلى الحكم وتستخدم مجموعة من الوسائل للتأثير يمكن إجمالها فيما يلي:

-التفاوض والمساومة مع السلطة للوصول إلى أحسن الحلول.

-التهديد من خلال الدّعاية والإعلام وتوجيه الانتقادات لأصحاب السلطات والضغط عليهم انطلاقا من الرأي العام.

-التأثير في الجهاز الإداري والسلطة التنفيذيّة من خلال:

*توفير المعلومات اللّازمة والدقيقة والتفصيليّة ممّا يجعلها طرفا مؤثرا في عملية صنع السياسة العامة .

*عضويّة أعضاء هاته الجماعات في مختلف المجالس الإداريّة واللّجان ،مما يسمح لها بوضع بدائل عملية لحل المشاكل العامّة.

*التحريض على الإضرابات والمظاهرات. [1]

3-الرأي العام: يمكن تحديد مفهوم الرأي العام من خلال ثلاث اتجاهات رئيسّة وهي:

-الرأي العام المرادف للإرادة الشعبية وإرادة الأمة وروح المجتمع فهي تعبّر عن الموقف الحقيقي للمجتمع اتجاه سلطته أو حكومته . [2]

---

[1]: نفس المرجع ،ص24.

[2]: محمد سليم،**تحليل السياسة الخارجيّة**،القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسيّة 1989،ص256

-الرأي العام هو نتيجة تفاعل عدد من العوامل والمتغيرات اتجاه المواضيع والقضايا المطروحة مما يعكس انقسام الرأي إلى مؤيّد ومعارض، أغلبيّة أقليّة.

-الرأي العام يعبّر عنه من خلال ظاهرة الاقتراع والتصويت الانتخابي والنتائج السّياسيّة المحصل عليها في عملية صنع الرأي العام وتشكيله.

ومن هنا نلاحظ العلاقة الديناميكيّة التي تجمع الرأي العام وصنع السياسة العامة لأن هاته الأخيرة هي برنامج عمل حكومي يهدف لتحقيق الصّالح العام تجسيدا لمتطلبات الشعب وحلا لمشاكلهم المطروحة .

وبالتالي يتحول الرأي العام إلى وسيلة السياسة العامّة وهدفها في نفس الوقت حيث يتم التأثير في السياسة العامة من طرف الرأي العام في ثلاث نقاط مهمة وهي:

-التأثير في الأجندة السياسيّة: حيث يدفع الرأي العام بصانع السياسة العامة نحو الاهتمام بقضية ما بواسطة تأثيره في مدى إدراكه لأهميّة قضية ما، وبالتالي يحدد الرأي العام أجندة السياسة بشكل يتم من خلاله ترتيب أولويّات القضايا.

-التأثير في الأطر العامة للسياسة :حيث يلعب الرأي العام دورا في وضع ضوابط معيّنة على قدرة صانع القرار أو السياسة العامة في اختيار بدائل معيّنة تحدد له الخيارات الممكنة وفي حالة عدم استغلالها فإنّه سيواجه عدم الرضى الشعبي وثورة كبيرة .

-التأثير في الخيارات السياسيّة: يستطيع الرأي العام التأثير في نوعيّة الخيارات السياسية التي يتبناها صانع السياسة العامة بمعنى يعمل على تحديد السياسات مما يعمل على منع تبنّي سياسة أخرى لا تأتي بالمنفعة عليه. [1]

4-**المؤسّسة العسكريّة:** تعتبر المؤسّسة العسكريّة مؤسّسة من مؤسسات الدولة مثلها مثل باقي المؤسّسات ممّا يجعلها جزء من الكيان السياسي للدولة ككل .المؤسسة العسكرية كغيرها من مؤسسات الدولة [2]

---

[1]: محمد سليم،مرجع سابق ،ص257.

[2]: ابتسام قرقاح ،مرجع سابق ،ص55

سواء الرسميّة أو غير الرسمية تتبع استراتيجيتين أساسيتين بهدف المساهمة في وضع ورسم السياسة العامة ومنها:

إستراتيجية التدخل المباشر: إن تطبيق هذه الإستراتيجية لا يتم إلّا بالسيطرة على السلطة ويتحقق ذلك من خلال الانقلاب العسكري حيث تتحول السلطة المدنية إلى سلطة عسكرية وهذا ما عرفته بعض دول العالم الثالث بهدف تحقيق تغييرات جذريّة وإدخال إصلاحات حفاظا على المصلحة العامة وبالتالي رسم سياسة كفيلة بالحفاظ على النظام العام وتحقيق الاستقرار والصالح العام .

-إستراتيجية التدخل غير المباشر: تختلف عن سابقتها كونها لا يتم فيها الاستيلاء على السلطة كما أن السلطة المدنيّة لا يتم استبدالها بالسلطة العسكريّة فتأثيرهاته الأخيرة على السياسة العامة تتم بصفتها قوة أو جماعة ضغط ،تقوم بفرض توجهاتها وآرائها على السلطة وصانعي السياسة حفاظا على مصالحها المتعدّدة .

وسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام دورا جدّ مهم في عملية صنع وتنفيذ السياسة العامّة من خلال إيصال اهتمامات ومطالب المواطنين إلى السلطة بحيث يكون لها تأثيرا قويا بدءا من تحديد المشكلة وتغطية إحداثها ممّا يثير اهتمام الجمهور وصانعي السياسة أثناء حدوثها.

-كذلك تؤثر وسائل الإعلام في نشوء المشكلات من خلال تصويرها بأسلوب سياسي مناسب ممّا يحتم على صانعي السياسة العامة الاهتمام بالمواضيع التي قد تطرحها وسائل الإعلام خاصّة ذات المتابعة القويّة من طرف الجمهور بهدف امتصاص أي غضب يمكن أن ينشأ وتحقيق الصالح العام . [1]

[1]:نفس المرجع ،ص55.

المبحث الثّاني:الإطار المفاهيمي للسياسة التعليميّة.

بدأ الاهتمام بالسياسة التعليميّة في الوطن العربي في أواخر عقد السبعينات بعد صدور تقرير إستراتيجية تطوير التربية العربية ، وتعتبر السياسة التعليميّة في أي بلد جزءا من السياسات العامة للدّولة، فهي ليست منفصلة ولا مستقلة عنها، تؤثر فيها وتتأثّر بها. [1]

المطلب الأوّل: مفهوم السياسة التعليميّة

السياسة التعليمية في أي مجتمع تعني تحديد الشكل العام للمراحل التعليميّة التي ينتظم فيها المتعلم، وأهداف كل مرحلة من هذه المراحل، ومجموعة الخطط والبرامج وكذا القوانين والنظم والأسس العامة التي تسير على ضوئها عمليّة التعليم . [2]

كما تعني مجموعة المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليميّة لتوجيه المعلم بالأجهزة التعليميّة في المستويات المختلفة عند اتّخاذ قراراتها. فهي بذلك تشمل القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه التعليم بما يخدم أهدافها العامّة ومصلحتها الوطنيّة. [3]

كما تعد السياسة التعليميّة الأساس الذي تحدّد خطواتها نشاطات المجتمع التعليمي، عن طريق رسم أهداف تنظّمها تلك السياسات بموجب توجهاتها العلميّة والحضاريّة وحسب الإمكانيّات المتوفّرة في المجتمع التعليمي،لذلك فهي تعتبر من الحلقات المهمة التي تسعى إلى تطوير قابليّات الأفراد وإنضاجهم في شتّى مجالات الحياة. [4]

---

[1]: education mynbr « **educational policy definition** »,p1,http://www.minbr.com/alsiash.php,fin15.

[2]: محمد علي حافظ، **تطور السياسة التعليميّة في المجتمع العربي** ،بيروت:دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع،1967، ص109

[3]: أحمد زكي بدوي،**معجم ومصطلحات التربية والتعليم**،القاهرة:دار الفكر العربي،1980،ص200.

[4]: فخري رشيد خصر وأخرون،**التربية في مجتمع الامارات العربية**،العين :مكتبة العين ،1988،ص85

كما يرى "**شبل بدران**" أن سياسة التعليم هي مجموعة الوثائق والقرارات والتشريعات المعلنة والتي تتضمّن اتجاهات تطوير النظام التعليمي برمّته،وتحديد مختلف الوسائل التي يتم تخصيصها لذلك،إذن هناك مستويان للسياسة التعليميّة،مستوى مكتوب في شكل وثائق وقرارات وتشريعات ومستوى آخر في شكل ممارسات وتصريحات للمسؤولين عن النظام التعليمي. [1]

وهي كذلك مجموعة المبادئ والقواعد والمعايير والمقننات التي تحدد مسيرة التربية والتعليم والاتجاهات الرئيسة التي تحدد وجهة حركتها في المجتمع،صوب الأهداف الكبرى والنماذج المثاليّة التي يراها المجتمع لأبنائه،خلال حقبة زمنيّة محدّدة،وتمثل هذه المحدّدات "رؤية المجتمعات" وقناعة مؤسّساته المختلفة بنوعيّة الحياة التي يرجوها لأجياله في المستقبل أيّامهم والإسهام في صنع حضارة أمّتهم والحضارة الإنسانيّة . [2]

ممّا سبق، تعتبر السياسة التعليميّة مرآة تعكس فلسفة المجتمع وأهدافه واتجاهاته من جهة، ومن جهة أخرى تعبّر عن جانب من جوانب السياسة العامة للدولة،حيث تتصل اتصالا وثيقا بالرغبة في تطوير كل الميادين القوميّة والسياسيّة والصّناعيّة والصحيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي ترتبط بحياة الأفراد والمجتمع ككل، ومن ثم كان التنسيق–في الفلسفة والمخططات والأساليب بين السياسة العامة للدولة والسياسة القطاعية فيها كالسياسة التعليميّة–عملية ضرورية وحتمية لضمان سير الجهود كلها في اتجاه واحد،ولضمان مطابقتها بعضها بالبعض الآخر في الهدف النهائي. [3]

أمّا الخطط التربويّة التعليميّة فتأتي لتنفيذ الإستراتيجية التعليميّة،باختيار أفضل السبل لمجابهة وحل المشكلات التربويّة والتعليميّة عن طريق المشروعات التعليمية والمناهج التربويّة.

في حين يعتبر التخطيط التعليمي عمليّة متصلة ومنتظمة يتم عن طريقها تنمية الموارد البشريّة بما يمكن كل فرد من تنمية قدراته إلى أقصى حد ممكن،ومن الإسهام إسهاما فعالا بكل ما يقدر عليه من تقديم النواحي الاقتصادية والاجتماعيّة،وذلك وفق أهداف محدّدة في إطار السياسة العامة للدولة. [4]

---

[1]: شبل بدران،**التربيةوالمجتمع:رؤية نقدية في المفاهيم–قضايا ومشكلات**،الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،1999،ص128

[2]: أحمد اسماعيل حجي،**الادارة التعليمية و الادارة المدرسية** ،القاهرة :دار الفكر العربي،1998،ص 56

[3]: علي أحمد مدكور،**التعليم العالي في الوطن العربي:الطريق الى المستقبل**،القاهرة :دار الفكر العربي،2000،ص14

[4]: سعاد خليل اسماعيل ،**سياسات التعليم في المشرق العربي**،عمان :منتدى الفكرالعربي،1969،ص116

انطلاقا من أنّ السياسة التعليميّة أحد أهم مرتكزات السياسة العامّة في جميع الدّول، وتعتبر عمليّة وضع السياسات التعليميّة من أهم متطلبات التنمية،كونها مرشدا للتفكير وموجهة للأهداف ومحدّدا للوسائل وللإجراءات ومصدرا رئيسا في التنمية والتدريب ، والتعليم للكوادر والموارد البشريّة المؤهّلة في المجالات العلميّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والتربويّة والثقافيّة والعسكريّة والفنيّة.ومن المبرّرات التي تؤكّد على ضرورة وأهميّة وجود سياسة تربويّة تعليميّة ما يلي:

1.أن السياسة التعليمية تتمثل في الرؤية المجتمعية التي تشكل إطار مرجعيا وأيديولوجيّا، والتي يسعى النظام التعليمي من خلالها لتحقيق أهداف التنمية،الذي يعد الإنسان محرّكها.

2.أنّ السياسة التعليميّة أصبحت تحدد العلاقة الحتميّة بين التنمية الشاملة للدولة وبين التربية والتعليم فالتخطيط للتعليم،والتخطيط للتنمية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعيّة أمران مترابطان يؤثر كل واحد منها بالآخر، وقد أصبح التعليم متغير رئيسا من تغيرات النظام العالمي الجديد،ومعيارا من معايير القوة والمنافسة،وأحد أبرز طرق مواجهة التحدّيات العالمية في ثورة المعلومات والتكنولوجيا وغيرها.

3.إنّ السياسة التعليميّة هي الأساس الذي يحدّد حركة التربية المستقبليّة للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع،وفق المثل العليا التي تتبناها المجتمعات والتي تشكل مجتمع المستقبل من سياسيين واقتصاديين وتربويين وإعلاميين وتجار وإداريين وعسكريين..وغيرهم،كما توفر الكفاءات النوعيّة لكل فئة من هؤلاء بشكل مختلف الأبعاد،مما يسهم في تحديد المستويات العلميّة والمهارات والخبرات اللّازمة التي يجب أن تتوفر في كل متعلّم. [1]

4.إنّ السياسة التعليميّة تعمل على المواءمة بين متطلبات المجتمع وخاصة سوق العمل وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته،ذلك لأن قيام النظام التربوي التعليمي بتخريج أعداد أكثر من اللازم لأنواع معينة من التخصصات لا يسبب فائضا فحسب،وإنّما يؤدّي إلى ضياع الكثير من المال والجهد،بل إنّه قد يعطل أيضا جوانب أخرى في الخطة العامة التي تستهدف المجتمع.

5.تظهر أهميّة السياسة التعليمية في عملية التخطيط التعليمية وقطاعاتها، وتحديد أهداف واضحة وطموح لكل مرحلة، وتحديد خطط زمنية لتحقيق التقدم وتحقيق الأهداف،وفي تحديد الأطر والأسس والمبادئ والقيم العامّة التي تسير على ضوئها العملية التعليمية كلّها، وفي تحديد المسؤوليّات الإداريّة والفرديّة والجماعيّة عند تنفيذ السّياسات والأهداف. [2]

---

[1]: تركي رابح ،**مبادئ التخطيط التربوي** ،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،1988،ص 17 .

[2]: عبد الله عبد الدائم،**التربية في البلاد العربية حاضرها ومشكلاتها**.القاهرة:المكتبة الأنجلو مصرية،2004،ص 65

ممّا سبق نستنتج أن السّياسات التعليمية هي دستور عمل تعتبر ضمانا للتجانس في الأعمال والقرارات التعليميّة إذ أنّ أهمّيتها تنبع من كونها تؤدّي إلى استمراريّة الأداء والعمل لذلك فإنّه يمكن تحديد أهمّيتها في الآتي:

1.تحدّد السبل التي يجب إتباعها لتحقيق الأهداف التعليميّة العامّة ومن ثمّ فإنّها تساهم في تحيّد الأهداف الفرعيّة.

2.يمكن في ضوئها اتخاذ القرارات التعليميّة ،لأنّها كما ذكرنا من قبل الإطار الذي يتّخذ القرار في داخله.

3.تقلل من حدة المركزيّة، لأنّها تساعد في تفويض سلطات الإدارة العليا أو المركزيّة إلى المستويات الإداريّة التالية عامة واللّامركزيّة خاصّة.

4.تساعد على استقرار العمل والتنفيذ،حتّى مع تغيير المسؤولين.

5.تساعد في عمليات المتابعة والرّقابة،كما تساعد في توجيه العاملين وتنميتهم إداريّا. [1]

[1]: أحمد إسماعيل حجي، المرجع السابق،ص60.

المطلب الثّاني:خصائص السّياسة التعليميّة.

ينبغي أن تتصف السّياسة التعليميّة بعدّة صفات منها:

1.تتكامل السّياسة التعليميّة مع سياسات المجتمع في القطاعات الأخرى، كما تكون مستوياتها الفرعيّة متكاملة، وهذا يدلّ على أنّ السياسة التعليميّة تتميّز بخاصيّة النظم،فهي نظام فرعي ضمن السياسات العامّة للدّولة. (1)

2.أهم ما تتميّز به السياسة التعليميّة أنّها توجيهيّة وليست تفصيليّة،فهي تضع أسسا عامة للعمل وليست تفصيليّة،حتّى تتمكن الأجهزة الفنيّة والإداريّة من تنفيذ السّياسة بالصّور التي تمكّنها من العمل في حريّة واتخاذ القرارات المناسبة وفقا لما يتراءى لها بالنسبة للمواقف والمشكلات التي تواجهها.

3.يجب أن تكون السياسة التعليميّة مقبولة من جانب جميع الأطراف لقائمين بالعمل التعليمي والتربوي،ولا تتأثّر من وقت لآخر بتغيّر الوزير أو المدير أو غيرهم من الأشخاص في المناصب العليا، وليس معنى ذلك أن تكون السياسة ثابتة بطريقة جامدة، بل تكون مرنة بحيث يمكن تطويرها وتنميتها وفقا للظروف المتغيّرة والحاجات المتجدّدة.

4.السياسة التعليميّة تشمل الأبعاد الاجتماعية والتعليمية والتربويّة والعلمية، فهي اجتماعيّة باعتبار أنّ التعليم نظام اجتماعي يؤثّر في المجتمع ويتأثّر به وبظروفه وطموحاته، وهي تعليمية تربويّة لأنّها تطبق في مجال التربية والتعليم بإمكانياته البشريّة والماديّة ومدخلاته المتعددة، وتسعى إلى إصلاح عملياته وتجويد مخرجاته، وهي عملية لأنّها لا تتبني على الارتجال ولكنّها نتاج البحث العلمي. (2)

5.قد تؤثّر السياسات التعليميّة سلبا أو إيجابا على فئات المجتمع،فهي سلاح ذو حدّين فيما لو وضعت أسسها في مسارها الصحيح في خدمة البرامج التنمويّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة،والعكس صحيح،إذ لم (3)

---

(1): عبد الجواد بكر،**السياسات التعليميّة وصنع القرار**.الإسكندريّة:دار الوفاء،2002،ص3.

(2): edication minbr,op cit ;p6.

(3):جواد المنتفضي،السياسة التعليمية وخطورة توجهاتها،

http://www.tarbya.net/particiation/view.ospxprt8: cid

توظف نتائجها لخدمة هذه المجتمعات فستؤدّي إلى التخلف، وتصبح في هذه الحالة من المعوقات الأساسيّة التي تقف حائلا في طريق تحقيق غايات العمليّة التعليميّة. [1]

6.السياسة التعليمية عملية معيارية،توضح ما يجب فعله على مستوى الاستراتيجيات والخطط والمناهج والبرامج من أجل تحقيق الأهداف التعليميّة.

7.بناؤها في ضوء أهداف متفق عليها من طرف كل من يعنيهم التعليم، وعند بنائها ينبغي أن يتم اختيار السياسات التي تسهل تحقيق الأهداف دون فاقد كبير،ودون تعارض مع المناخ القائم والظروف المجتمعيّة. [2]

8.هي عمليّة إجرائيّة توضّح ما يجب فعله من أجل تحقيق الأهداف التربويّة والتعليميّة، كما أنّها تحدّد اتجاهات العمل وتوجه عمليّة اتخاذ القرار التعليمي،واختيار البدائل المناسبة من أجل حل المشكلات التربويّة وتطوير التعليم بما يحقق احتياجات الحاضر وآمال المستقبل.

****وبتحليل مفهوم وأهميّة السياسات التعليميّة يمكن أن نستنتج أنها يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:**

1-العقلانيّة: إذ تعد عملية عقلانيّة ترمي لتحقيق أهداف اجتماعيّة معيّنة،تحدّد بذلك وسائل تحقيق هذه الأهداف،فهي عمل مرشد تستخدم الإمكانيات المتاحة أفضل استخدام ممكن،ولكي تكون فعّالة وواضحة ومفهومة من طرف كل المعنيين،فإنّ تسجيلها كتابيّا،ثمّ إعلانها ونشرها،ففي هذا ضمان الالتزام بها وتجنّب الانحراف عن الاتجاه العام لها. [3]

---

[1]: جواد المنتفخي ،مرجع سابق

[2]: أحمد إسماعيل حجي،المرجع السابق،ص57

[3]: عبد الفتاح حجّاج، « السياسة التعليميّة:طبيعتها مبرّراتها وخصائصها. » مجلة جامعة قطر،المجلّد6،مركز البحوث التربويّة،1983،ص248.

2-الديناميّة:هي عملية ديناميكيّة مرنة،برامجها وخططها التعليميّة غير جامدة بل قابلة للتّغيير والتعديل،ذلك أنّ السّياسة لتعليميّة تخضع للنظام الاجتماعي المتغيّر والمتجدّد باستمرار،وهي تتحرّك وفق المؤثرات الاجتماعية والاقتصاديّة المحيطة بها وهي تؤثر فيها وتتفاعل معها .

3-الإنسانية: التعليم نشاط إنساني يقع على الإنسان طوال حياته،وليس هناك جهد أو نشاط يمكن وصفه بالإنسانية أكثر من التعليم بكافة مستوياته،والتعليم يؤمن أن الإنسان هو غاية التنمية، ولما كانت السياسة التعليميّة تستهدف أولا تنمية الإنسان،كانت من الضروري أن تكون إنسانية بالدرجة الأولى،تراعي في ذلك حاجات الإنسان ومطالبه ورغباته وقدراته وآماله،بمعنى مراعاة مطالب المجتمع أو سد حاجات القوى العاملة.

4-العلميّة: تخضع السياسة التعليميّة للأسلوب العلمي، فهي من جهة تعتمد على نتائج البحث العلمي في مجال علوم الاجتماع والنّفس والاقتصاد، ومن جهة أخرى فإنّ منهجيّة صنع وتحليل السياسات العامة هي منهجية علمية تقوم على خطوات متسلسلة من تحديد للمشكلات، وتصنيف المعلومات وتحديد البدائل واختيارها ثمّ تنفيذ البديل ثمّ تقييمه.

5-الشّموليّة والاستمراريّة: يجب أن تكون السياسة التعليميّة شاملة لشموليّة العمليّة التعليميّة،ذلك أن التعليم يستهدف النمو الشامل المتكامل للإنسان، النمو الذي يشمل الجوانب العقليّة والمعرفيّة والروحيّة والجسميّة للإنسان، والنظام التعليمي هو نظام شامل متكامل ترتبط فيه بالمراحل الأخرى، وعليه فإنّ السياسة التعليمية تتميّز بالاستمراريّة نظرا لأن التعليم عمليّة مستمرّة متّصلة.

6-التطبيقية الواقعية: إذا كانت السياسة التعليميّة علما من العلوم،فهي ليست علما بحتا،وإنّما هي أقرب إلى أن تكون علما تطبيقيّا،فهي تعتمد على نتائج العلوم الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى تستهدف إحداث تغيير في النظام التعليمي بقصد تقديم الإنسان والمجتمع، ذلك لأنّها لا تهدف إلى وصف الظاهرة أو تحليلها أو تفسيرها ضمن إطار نظري فقط، بل تتجوز ذلك إلى الطابع العملي التطبيقي والواقعي، حيث أن السياسة التعليميّة يجب أن تنطلق من الواقع وتهدف إلى تحسين الواقع. [1]

7-المستقبليّة:إنّ السياسة التعليميّة يجب أن تعنى بالدّرجة الأولى بالمستقبل، فالواقع بالنسبة لها نقطة بداية، وهدفها نقل الواقع إلى حالة المستقبليّة، مستخدمة في ذلك أساليب التنبؤ وتقدير الموقف، ووضع النماذج والاستفادة من خبرات الدول الأخرى، ثمّ تجنيد واستغلال جميع الإمكانات المتاحة.

---

[1]: عبد الفتاح حجّاج، مرجع سابق ،ص249

8.الإصلاح والتجنيد:حيث يتم اختيار السياسات إمّا لعلاج أوضاع راهنة ومشكلات تتطلّب حلولا تكثر الشكوى منها، وإمّا لتجديد أوضاع تعليميّة قائمة قد لا تكون بالضرورة غير مرضية، لذا يجب أن ترتبط السياسة هنا بهدفها الإصلاحي والتجديدي معا.

إنّ هذه الخصائص هي ما يجب أن تتصف به السياسة التعليميّة لتحقّق غايتها، ضمن النظام التعليمي الذي تعد الجامعة فيه المحرك والقلب، فالسيّاسة التعليميّة الجامعيّة بحكم بيئتها المتغيّرة والمعقّدة يجب أن تتصف بالخصائص السّابقة حتّى تتمكن من إنتاج مخرجات ذات جودة عالية تحقق من خلالها تنمية وتطور المجتمع وتحقيق تنافسيّة مستمرّة. [1]

[1]: عبد الفتاح حجّاج، مرجع سابق ،ص249

المطلب الثّالث:أبعاد ومستويات السياسة التعليميّة

1-أبعاد السياسة التعليميّة.

السّياسات التعليميّة في أي مجتمع تعنى بتجديد الشكل العام للمراحل التعليميّة التي ينتظم فيها المتعلم، وأهداف كلّ مرحلة ومجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات، وكذا القوانين والقواعد والنظم والأسس العامة التي تتحكم في العمليّة التعليميّة، وتسعى السّياسة التعليميّة لمعالجة عدّة أمور أهمّها:

1.الإشراف على التعليم: يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات تحدد الإشراف على سياسة التعليم وهي:

أ. يكون للدولة الإشراف الكامل والمباشر على جميع أنواع التعليم وبمختلف مراحله.

ب.لا تتدخّل الدولة وبأية صورة من صور الإشراف المباشر على التعليم عكس الاتجاه السابق، فهي تتركه للجهات ذات العلاقة بذلك سواء من قبل الأفراد أو المؤسّسات والهيئات والسّلطات المحليّة.

ت.يأتي بين الاتجاهين السابقين فهو الاتجاه الوسطي، حيث يكون للدّولة جانب من هذا الإشراف وتترك للقطاع الخاص جانب آخر من عمليّة الإشراف.

2.التعليم الابتدائي، التعليم الثّانوي، الأستاذ، التّلميذ.

3.التعليم الجامعي: أي السّياسة الجامعيّة التي تهدف إلى تلبية حاجات المجتمع والبحث العلمي وتنمية الإنسان.

4. العمل والإنتاج: بمعنى إعداد الإنسان ليكون عاملا ومنتجا، بحيث يصب الإنتاج والعمل لدى الفرد جزء من البرنامج التعليمي، والذي يدعو إلى تنمية التعاون والانتماء من خلال تنفيذ هذه البرامج. [1]

2-مستويات السياسة التعليميّة:

توجد السياسات التعليميّة على شكل مستويات متدرّجة، ويعكس هذا التدرّج أهميّتها ومداها ونطاقها ويمكن حصر مستوياتها في: [2]

---

[1]: عبد الفتاح حجّاج، مرجع سابق ،ص250

[2]: محمد علي حافظ،المرجع السابق،ص113

1.السياسات التعليميّة الأساسيّة(Basic policies): تتصف بأنّها طويلة المدى تؤثّر على التعليم ككل، وترتبط أساسا بما تمارسه الإدارة المركزيّة للتعليم من نشاطات.

2.السياسات التعليمية العامة(General policie): تتصف بأنّها أقصر آجلا وأكثر تحديد، ويمكن تطبيقها على العديد من أجزاء العمليّة التعليميّة .

3.السّياسات التعليميّة الوظيفيّة(departmental policie):أو سياسات الأقسام والقطاعات، تتصف بقصر الأجل وهي أكثر تحديدا من المستوى السابق، حيث تحكم القرارات والسلوكيات الإداريّة داخل إدارة أو قطاع أو قسم أو منظومة صغرى من منظومات التعليم.

كما تشمل السياسة التعليميّة على مستويين آخرين وهما:

1.المستوى الموضوعي: أي كل ما يتصل بمراحل التعليم وخطط الدراسة وطرق التدريس، وكذا ما يتصل بالأساتذة وإعدادهم وتدريبهم–القوى البشريّة العاملة مستوياتها وكفايته–كما يتضمّن هذا المستوى كل ما يتّصل بالمباني الدّراسيّة الجامعيّة وتجهيزاتها وتكلفتها..إلى غير ذلك من الأمور الفنيّة والشّؤون الإداريّة التي تتّصل بمؤسّسات التعليم وإدارتها ووسائل تحقيق أهدافها.والواقع أنّ المستوى الموضوعي يتناول عدّة جوانب وينقسم إلى عدّة نواح،تحتمها طبيعة العمل في الميدان التعليمي وظروفه وتعدد مجالاته، ويقتضيها كذلك تعدد مراحل تكوين الطالب مع تباين ميزات كل مرحلة وما تتطلبه من اعتبارات تعليميّة وتدريبيّة وتكوينيّة.

2.المستوى البيئي:إذ أن التقسيم الموضوعي لا يمكن أن يتم كله على المستوى المركزي، وإنّما هناك نواح لا بد أن تتم على المستوى البيئي، وخاصّة تلك التي تتغير وتتأثّر باختلاف البيئات بعضها عن البعض الآخر، ومن أمثلة ذلك عدد الطلبة في كلّ بيئة وما يلزمهم من معاد وأساتذة وجامعات، ومنها أنواع المعاهد والتخصصات التي تحتاج لها البيئة ومنها عدد المتخرّجين في كلّ نوع من أنواع الجامعات والمعاهد وحاجة البيئة إليهم وإلى تخصّصاتهم، ومدى رضاؤها عن كفايتهم. [1]

[1]: محمد علي حافظ،المرجع السابق،ص113

المطلب الرابع:مقومات السياسة التعليميّة:

يمكن تقسيم هذه المقوّمات إلى : مقوّمات قوميّة، ومقومات دولية ومقومات أكاديميّة.

1.المقومات القومية للسياسات التعليميّة: وتتضمن المرجعيّة المجتمعية،بمعنى أن النظام التعليمي جزء من المنظومة المجتمعية يؤثر في المجتمع ويتأثر به، أي أن مؤسسات المجتمع وما ينبثق عنها من تنظيم وتشريع تؤسس لصناعة السياسة التعليميّة وتحدد المبادئ التي تقوم عليها مثل سياسة الإلزام بما تتضمنه من توفير للتعليم وتوسيع لقاعدته وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، كما أن مراعاة الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعية للسياسات التعليمية مقوم آخر، يضمن لها الاستمراريّة وتنفيذ الأهداف خاصة عند ارتباطها بخطط التنمية، كما يرتبط أيضا بمقومات السياسة التعليمية زيادة العائد الاقتصادي وإحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة واستمرارية السياسات ومرونتها، والأخذ بأسلوب البدائل لمواجهة التغيرات، ويعد الارتباط بالتخطيط والتزام المنفذين وفاعلية نظام الإشراف والمحاسبية مع توفير الإمكانات البشرية والماديّة،كلها جوانب رئيسّة في بنية ومقومات السياسة التعليميّة.

2.المقومات الدوليّة للسياسات التعليمية: أي أن السياسة التعليمية وإن كانت وليدة مجتمعها، فإنّ المتغيّرات العالمية المعاصرة تؤثر بشكل مباشر على نظم التعليم في دول العالم خاصة النامية منها ويمكن القول بأنّ العولمة الاقتصادية تؤثر في توقعات العمل في البلدان النامية وفي بنية العمالة والتوظيف بوجه عام، الأمر الذي يحدث آثار مباشرة على النظام التعليمي وعلى سياسته،مما يفرض عليه أن يكون شديد المرونة سريع التكيف مع المواقف الجديدة ومع حركة أسواق العمل. [1]

ومن المقومات الدوليّة للسّياسات التعليميّة تلك المبادئ التي أوصت بها تقارير المنظّمات والمؤسّسات الدّوليّة في مجال التربية والتعليم، والتي يمكن أن نطلق عليها مبادئ السياسات التعليميّة المقارنة، تمّ التطرق إليها في عدة تقارير نذكر منها:

-تقرير التنمية الإنسانيّة 2003م.

-تقرير البنك الدّولي 20008م. [2]

---

[1]: عبد الجواد بكر،المرجع السابق،ص18

[2]: لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة:رؤية مستقبلية ،القاهرة،الدار المصرية اللبنانية،2002،ص87.

3.المقومات الأكاديميّة للسياسات التعليميّة: ويقصد بها الدّراسات والبحوث التي يجريها الباحثون عن واقع وتكوين وتنفيذ السياسات التعليمية، خاصة في مجال التربية والمقارنة، وهذه المقومات لها دورها المهم في التوجه إلى اختيار السياسات المناسبة في أي قطاع من قطاعات التعليم، أو تبني سياسة لحل مشكلة من المشكلات، خاصة إذا كانت الدراسات والبحوث قد حددت تلك الاختيارات أو أخضعتها للتجريب. [1]

[1]: عبد الجواد بكر،المرجع السابق،ص19

خلاصة الفصل

يعتبر الانسان هو اساس العملية التعليمية كذا عنصر فعال للسياسة العامة والتنمية،ومن خلال الفصل الاول تم التطرق الى الاطار النظري لكل من السياسة العامة والسياسة التعليمية وهذا لازالة الغموض حول هذين المصطلحين مع التطرق لمفهومهم وعناصرهم ومستوياتهم.وكذا ابرز الفواعل التي تساهم في وضع السياسة العامة سواءا كانت رسمية او غير رسمية وكلا حسب درجته .لان السياسة التعليمية هي جزء من السياسة العامة كون هاته الاخيرة تهتم بجميع نواحي الحياة الانسانية.فهي استجابة لمختلف متطلبات الفرد ،والتعليم اهم وابرز متطلب .فبه يرتقي الانسان ويتقلد المناصب العليا والعكس صحيح.

تمهيد

لقد حققت دولة الامارات العربية المتحدة مستوى متميزا في مجال التنمية البشرية حيث احتلت المرتبة 48 حسب مؤشرات التنمية البشرية لسنة 1998 HUMAN DEVELOPMENT INDICATORS سابقته بذلك الغالبية العظمى من الدول العربية ومن المؤكد أن هذا المستوى الرفيع الذي وصلت إليه دولة الامارات يركز أساسا على الاستثمار في رأس مال البشري ، الذي يعتبر أحد روافدها الأساسية فالتعليم عملية استثمارية ، حيث تعبر عن هذه القدرات و المهارات التي يكتسبها الطلاب بالمدرسة والتي تصبح من الوسائل الأساسية في الإنتاج ، وقد حققت دولة الإمارات العربية طفرة كبيرة في التعليم حيث بلغ عدد الطلبة 314275 طالب وطالبة في عام 2001/2000 في 728 مدرسة والدولة اذ تعمل على تطوير التعليم بها، لا تفعل ذلك كنوع من الخدمات الاستهلاكية وإنما كعملية استثمارية ذات عائد يعود بالمنفعة على الدولة .

فالإمارات من الدول التي عملت جاهدة لتحقيق مكانة علمية عالمية واهتمت بالعنصر البشري انطلاقا من مبادئها واستراتيجياتها ، وسيتم التطرق في الفصل الثاني إلى واقع السياسة العامة للتعليم حيث المبحث الأول سيعالج كمدخل ضروري دولة الامارات من نشأة وموقع وسياسة سواءا داخلية وخارجية أما المبحث الثاني سيناقش تطور السياسة التعليمية من مقومات ومبادئ وأهداف وأيضا أنواع التعليم اما المبحث الثالث تناول استراتيجية التعليم 2010-2020 باعتبارها أكبر استراتيجية لاقت اهتمام الدولة.

المبحث الأول : السياسة العامة لدولة الإمارات

المطلب الأول : نشأة دولة الإمارات العربية

1. قيام الاتحاد

كانت الامارات السبع : أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، عجمان ، رأس الخيمة ، أم القيوين ، الفجيرة ، تعيش مستقلة بعضها عن بعض ، لمدة زادت عن مائة وخمسين عاما ، وقد عرفت **بالمشيخات المتصالحة** وارتبطت مع بريطانيا بمعاهدات واتفاقيات تكرس هذه التفرقة ، تسهيلا لفرض سيطرتها بسهولة على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية .

وفي منتصف الخمسينيات من القرن العشرين لم تول بريطانيا أي اهتمام للتنمية الاقتصادية لهذه الامارات ، واتكلت كل منها على نفسها في ارساء بدايات البنى الأساسية الحديثة ، ولكن بصعوبة بالغة النظر لقلة الموارد والمداخيل ، هذه الصعوبات التي واجهتها الإمارات جعلتها بجدية تفكر بالإتحاد و تكوين دولة واحدة يمكنها أن تحدث التغيرات الحضارية وتواكب التطورات الدولية . و في عام **1968** أعلنت المملكة المتحدة رغبتها في الانسحاب من جميع محمياتها و مستعمراتها شرق المتوسط و هذا ما أدى إلى عقد **اجتماع السميح** في **18 فبراير 1968** بين" **زايد بن سلطان آل نهيان** " حاكم أبو ظبي و أخيه "**راشد بن سعيد آل مكتوم** "حاكم دبي لبلورة فكرة الاتحاد ، وقد وجها بدورهما دعوة إلى الامارات السبع أيضا إماراتي قطر والبحرين ، وتم الاجتماع في دبي لبحث مسألة الاتحاد في دولة واحدة و تم الاتفاق على إثر هذا الاجتماع على الاتحاد وتشكيل لجنة لدراسة الدستور المنظم لحكم الدولة وإداراتها غير أن كل من قطر والبحرين لم توافقا على الانضمام ، في حين تم الاتفاق بين الأخوين على المضي إلى الأمام في مشروع الاتحاد وكلّف " **عدي البيطار** " المستشار القانوني لحكومة دبي كتابة مشروع دستور الدولة وهو ما تقرر مبدئيا في **1971/12/01** ونودي في اليوم التالي باستقلال الدولة تحت اسم الإمارات العربية المتحدة في قصر الضيافة بدبي ،أما إمارة رأس الخيمة رفضت المشروع لتعود وتنظم إليه في **10فبراير 1972** . [1]

ترأس الدولة الشيخ " **زايد بن سلطان آل نهيان** " حاكم إمارة أبو ظبي والشيخ **راشد بن سعيد آل بن مكتوم** حاكم إمارة دبي نائبا لرئاسة الدولة وشكل المجلس الأعلى للاتحاد من الرئيس ونائبه وباقي حكام الامارات الموقعة على الدستور وشكل مجلس وزراء الإمارات برئاسة الشيخ " **مكتوم بن راشد آل مكتوم**'.

---

[1]: لوريمر .ج. ج، **الامارة العربية المتحدة** ، الامارات العربية : نسيان للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 177.

انضمت الإمارات العربية إلى جامعة الدول العربية في 6 ديسمبر 1971 ، والأمم المتحدة في 09 ديسمبر 1971 وأنشأ المجلس الاستشاري الاتحادي في يوليو 1971 ليعقد أولى جلساته في 13ديسمبر 1972 ،وأعيدت هيكلته تحت اسم المجلس الوطني الاتحادي عام 1975 ، كانت الامارات من الدول المؤسسة لمجلس التعاون الخليجي في قمة أبو ظبي 25 مايو 1981 .

في يناير 1972 أفشلت الحكومة الاماراتية محاولة انقلاب فاشلة قام بها حاكم امارة الشارقة سابقا الشيخ " **صقر بن سلطان القاسمي** " ، و في 1973 شاركت الامارات في حرب 73 بقوة عسكرية كبيرة كما قامت بقطع النفط عن الدول الداعمة لاسرائيل ، وفي 1975 شاركت في قنوات الردع العربية خلال الحرب الأهلية اللبنانية وفي عام 1980 اندلعت حرب الخليج الأولى فكانت الإمارات جزءا من التحالف الدولي لتحرير الكويت من الغزو العراقي وفي 02 نوفمبر 2004 توفي مؤسس الاتحاد ليتولى ابنه الأكبر الرئاسة الشيخ **خليفة بن زايد آل نهيان** .

2. االموقع والمساحة :

تقع الامارات العربية غرب اسيا على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية ، ممتدة بين خطي عرض 22 و26.5 درجة شمالا وخطي طول 51 و 56.5 شرق خط غرينتش ، يحدها شمالا الخليج العربي ، وشرقا خليج عمان وسلطنة عمان وتحدها جنوبا المملكة العربية السعودية وغربا دولة قطر ، تبلغ مساحة الامارات **83.600 كم ²** وتشكل امارة أبو ظبي القسم الأكبر من أراضي الدولة أما أصغرها امارة هي عجمان .

الطبيعة التضاريسية لمعظم أراضي الإمارات هي صحاري تتخللها واحات ، وهي امتداد طبيعي لصحراء السعودية ، ترتفع عن سطح البحر **300 متر** وهي غنية بالكثبان الرملية أما السلاسل الجبلية تشكل القسم الثاني من طبيعة الامارات الصحراوية ، تصل أعلى قممها وهو جبل **حفيت 1200 مترا** فوق مستوى سطح البحر أما القسم الثالث هو القطاع الساحلي ذي الشواطىء الرملية .مناخ الامارات مداري وجاف . [1]

3.الغطاء النباتي والحيواني :

الغطاء النباتي والحيواني في الامارات شبيه بالسائد في المناطق المناخية الصحراوية إجمالا ، فهو رقيق ويتكاثف في الواحات ، ويتكون أساسا من أشجار النخيل والسنط والكينا ، مع بعض الأعشاب والحشائش المنتشرة في الصحراء. عانى الغطاء الحيواني في الامارات من خطر الانقراض بسبب الصيد المكثف ،

[1]: نفس المرجع ، ص 177

مادفع الشيخ **زايد بن سلطان آل نهيان** في عقد السبعينات لتأسيس محمية طبيعية في جزيرة **بني ياس** وهو ما أدى إلى الحفاظ على العديد من الحيوانات الوطنية مثل المها العربي والفهود ، أما على صعيد الثروة السمكية فإن الساحل الإمارات غني بالتونة والماكرين وأنواع أخرى من الأسماك كذلك يوجد بكثافة أقل أسماك القرش . تشرف الهيئة الاتحادية للبيئة على القطاع البيئي وتنميته في الامارات ، وتعتبر الدولة يوم الرابع من فبراير يوما **وطنيا للبيئة** ، كما تعتبر الدولة طرفا في المعاهدات الدولية حول التنوع البيولوجي وتغير المناخ ، ومكافحة التصحر وحماية الأصناف المهددة بالانقراض ، والنفايات الخطرة ، والنفايات البحرية وحماية طبقة الأوزون .

4.السكان :

يبلغ عدد سكان الإمارات 5.628.805 نسمة ونسبة النمو 2.71 % بحيث يشكل المواطنون 16% من إجمالي عدد السكان الذي يمثل 980 ألف مواطن و 7.32 ملايين مقيم ، أكثر إمارتين في عدد السكان هما إمارة أبو ظبي ودبي ، تليهما إمارة الشارقة ، ثم باقي الإمارات .

يعتنق غالبية سكان الإمارات الإسلام وهذا لا ينفي وجود أقلية مسيحية وهندوسية .

أما بالنسبة للتوزيع العرقي نجد 14 %إماريتيين ، 23 %عرب وإيرانيون ، 50 %جنوب آسيا ، 8 %آخرون

أما بالنسبة للغة : اللغة العربية هي لغة الإمارات يتحدّثون اللهجة الخليجية وبسبب حكم البريطانيون لها ، فاللغة الإنجليزية هي مشتركة كونها أيضا لغة العالم ، كما توجد اللغة الفارسية وكذا الهندية.

5.العملة :

الدرهم الإماراتي هي الوحدة الأساسية لعملة دولة الإمارات العربية ، يرتبط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمركي بسعر مقداره 367 درهم للدولار الواحد . [1]

[1]:نفس المرجع ، ص 178

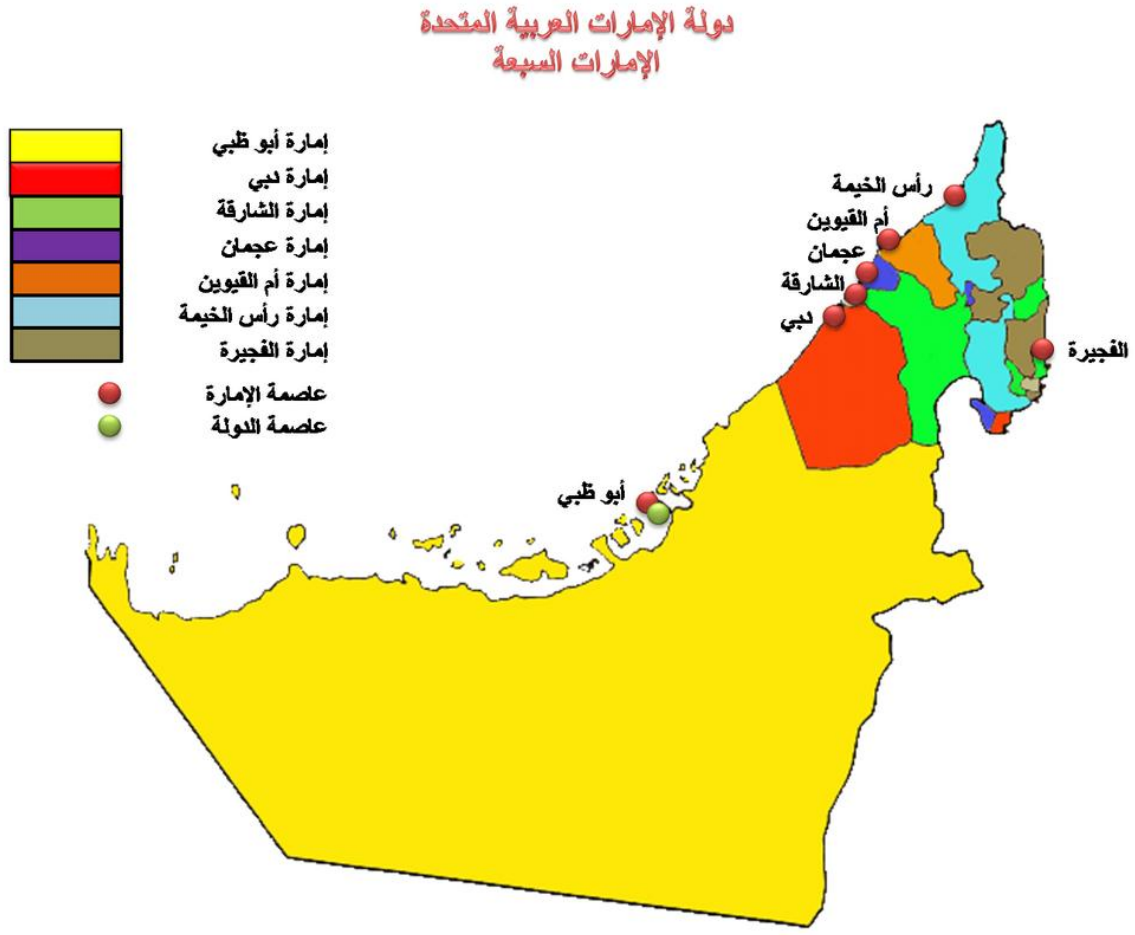

المصدر :موسوعة ويكيبيديا

الصورة الأولى:خريطة الامارات العربية

*تمثل الخريطة الامارات السبع التي تشكل دولة الامارات العربية المتحدة وحسب الخريطة ابوظبي هي أكبر امارة وهي عاصمة الدولة.

المطلب الثاني : الهيكل الحكومي لدولة الإمارات

يتألف النظام السياسي في دولة الامارات العربية من مجموعة من المؤسسات حيث تتمتع الدولة بدستور اتحادي تم التوقيع عليه في 1971/12/02 من قبل ست إمارات عدا إمارات راس الخيمة والتي انضمت في 10 فبراير 1972 ،وكان الدستور حينذاك مؤقتا حيث تم اعتماده في 1996 مع إدخال بعض التعديلات عليه ، نظام الحكم هو أشبه بنظام ملكي اتحادي متعدد بحيث ينتخب رئيس الدولة ونائبه من حكام الإمارات السبعة و أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد فقط .

رئاسة الدولة :

*رئيس الدولة يتم انتخابه من طرف أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد من بينهم لمدة خمس سنوات من صلاحياته تعين مجلس الوزراء.

*نائب الرئيس : يتم انتخابه ضمن المجلس الأعلى للاتحاد وهو رئيس مجلس الوزراء .

*جرى العرف أن يكون رئيس الدولة ، حاكم أبو ظبي ونائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ، ولكن في حياة الشيخ ،" راشد بن سعيد آل مكتوم " وكان أثناءها نائبا لرئيس الدولة كلف الشيخ " مكتوم بن راشد آل مكتوم " برئاسة مجلس الوزراء ،والوزراء مسؤولون أمام رئيس الدولة وأمام مجلس الأعلى للاتحاد باعتباره أعلى سلطة تشريعية في الدولة .

السلطة التنفيذية :

تتألف من رئيس الدولة ونائبه و من المجلس الأعلى للاتحاد ، يجتمع المجلس الأعلى للاتحاد أربع مرات في السنة ويتولى رسم السياسات العامة وإقرار التشريعات الاتحادية .ولحاكمي أبو ظبي ودبي سلطة النقض داخل المجلس الاعلى للاتحاد ،ورئيس الوزراء مسؤول أمام رئيس الدولة .

مجلس الوزراء :

يقوم بوضع مشاريع القوانين الاتحادية ثم يرفعها إلى المجلس الوطني الاتحادي الذي يحيلها إلى اللجنة المختصة وإذا أدخلت هاته الأخيرة تعديلات على المشروع المقترح يحال إلى اللجنة القانونية والتشريعية للمشورة ولصياغة بنوده قبل مناقشته في جلسة المجلس ،وفي الأخير يرفع مشروع القانون إلى رئيس الدولة . [1]

[1]: **سياسة الامارات العربية** ، ويكيبيديا – الموسوعة الحرة : https//ar.wikipedia.org/wiki/

كما توكل المادتان **190**و **121** من الدستور المسؤولية للحكومة الاتحادية في مجالات الشؤون الخارجية ، والأمن والدفاع ، ومسائل الجنسية والهجرة والتعليم والرعاية الصحية والعملة الوطنية ، وخدمات البريد والاتصالات ، حركة الطيران وعدد من الموضوعات المنصوص عليها تحديدا والتي تشمل العلاقة بين العمال وأرباب العمل وتحديد المياه الإقليمية ، وتسليم المجرمين إلى حكوماتهم .

السلطة التشريعية :

تتألف من مجلس واحد وهو المجلس الوطني الاتحادي ، وليس له أي صلاحية تشريعية،بل يمارس دورا استشاريا فقط إلى غاية اليوم . المجلس الوطني الاتحادي مكون من 40 عضو يمثلون أغلب الاماريتيون حيث أن لكل من أبو ظبي ودبي **8 مقاعد** ولكل من راس الخيمة والشارقة **6 مقاعد** ولكل من عجمان وأم القيوين والفجيرة **4 مقاعد** ، ويتم تعيين نصف أعضائه ، أما النصف الآخر فيخضع للانتخاب من قبل الهيئات انتخابية تشمل عددا محدودا من السكان ، وتحتل نسبة تمثيل النساء في المجلس أعلى نسبة تمثيل في العالم ، مما يوضح ويبين للعالم بأسره بأن دولة الإمارات تهتم بحقوق المرأة ، وأول جلسة عقدها المجلس كانت في 12 فيفري 1972. [1]

السلطة القضائية

كان القضاء قبل قيام الاتحاد عبارة عن مجموعة من الهيئات القضائية المتفرقة في الامارات تباشر عملها تحت رعاية وإشراف الحاكم الذي يفرض على الجميع احترام القضاء ولم تكن هناك أية قوانين منظمة لشؤون القضاء إلى أن قام الاتحاد وعالج دستوره المؤقت تكوين السلطة القضائية واختصاصاتها في الفصل الخامس ، الذي يضم المواد من (94-109) وقد استهله بأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في آداء واجبهم غير القانون وضمائرهم .هذا وقد سبقت الإشارة في المادة 45 من الدستور إلى اعتبار القضاء سلطة مستقلة في دولة الامارات .

للإمارات قضاء اتحادي يشمل جميع الامارات عدا أبو ظبي ، دبي ، راس الخيمة ، وتعنى المحاكم الدنيا بالمسائل المدنية ، هي محاكم درجة أولى أو ابتدائية وتوجد في كل إمارة ، كما توجد محاكم جنائية وشرعية منفصلة ، أما محاكم الاستئناف الاتحادية فتوجد في كل إمارة . وابو ظبي هي مقر محكمة التمييز وهي[2]

---

[1]: نفس المرجع

[2]: محمد حسن العيدروس ، **الامارات بين الماضي و الحاضر**،الامارات: دار الكتاب الحديث، 2002، ص95

أعلى محكمة استئناف ولديها صلاحية الفصل في المنازعات بين المحاكم وتقرير دستورية القوانين المحلية والاتحادية والتحقيق في إساءة التصرف المرتكب من طرف كبار موظفي الحكومة والفصل في المخالفات الموجهة ضد الاتحاد .

المؤسسات الاتحادية والمحلية

يمكن تصنيف الوزارات الاتحادية حسب نشاطاتها وعلاقاتها مع السلطة المحلية على الشكل التالي :

- **أولا :** وزارات معنية بالتنفيذ الكامل على المستويين الاتحادي والمحلي وهي : وزارة التربية والتعليم ، وزارة الرياضة والشباب ، وزارة الصحة العامة .
- **ثانيا :** وزارة معينة بالتنفيذ الكامل على المستوى الاتحادي وهي وزارات الدفاع ،الداخلية، العدل والشؤون الاسلامية والأوقاف ووزارة الخارجية .
- **ثالثا:** وزارات معنية بالتنفيذ الجزئي بالتعاون مع المستويات المحلية وهي وزارات المالية والصناعية والمواصلات الاعلام والثقافة ، الكهرباء والماء ، الأشغال العامة والاسكان ، الزراعة والثروة السمكية ، العمل والشؤون الاجتماعية .
- **رابعا :** وزارات معنية بالتخطيط والدراسة والشؤون الادارية وهي وزارات التخطيط ، الاقتصاد والتجارة ، النفط والثروة المعدنية ، المالية والصناعية ، شؤون مجلس الوزراء وشؤون المجلس الأعلى للاتحاد .
- بالإضافة إلى الأجهزة الوزارية هناك بعض الهيئات والمؤسسات الادارية التابعة للادارة الاتحادية أهمها : المجلس الأعلى للدفاع ، مجلس الخدمة المدنية ، المصرف المركزي ، مجلس التخطيط القومي ، ديوان المحاسبة ، جامعة الامارات العربية المتحدة .

التنظيم الإداري

أقر دستور الدولة أن تكون أبو ظبي عاصمة الدولة أو الاتحاد وبالتالي اتخذت منها المؤسسات الاتحادية مراكز لممارسة سلطاتها المركزية ولعقد اجتماعات المجلس الوطني ومجلس الوزراء ، غير أن أغلب الوزارات توزعت بين إمارتي أبو ظبي ودبي ، فأقيمت مراكز أغلب الوزارات بأبو ظبي ماعدا وزارات الأشغال العامة والاسكان ، الكهرباء والماء ، الزراعة والثروة السمكية حيث مقرهم في دبي .

أغلب الوزراء وكباراالموظفين يتنقلون بين أبوظبي ودبي ، وفقا لمتطلبات أعمالهم . [1]

[1]: نفس المرجع

وتوزيع أجهزة ونشاطات السلطة التفيذية بين أبو ظبي ودبي هو بمثابة تدبير إداري حيث تقوم إمارة أبو ظبي بإدارة شؤون وتصريف خدمات دبي ،ودبي تهتم بالامارات الأخرى .وتقوم الوزارات وفقا لاختصاصاتها الدستورية بنشاطات ميدانية عبر لجان ووحدات تنشئها خصيصا لهذا الغرض أو عن طريق التعاون والتنسيق مع الأجهزة الأخرى.

ومن هذا المنطلق يقسم الاتحاد الاماراتي إلى 7 امارات و 374 قرية 232 تابعة وفيها 68 مخفر موزعة بنسب متفاوتة عن كل امارة.

وقد قسم القانون الاتحادي رقم 8 لعام 1974 المنظم لشؤون الخدمة المدنية الوظائف إلى نوعين : وظائف دائمة ووظائف مؤقتة بحجة أن الدائمة تقتضي العمل المتواصل الغير محدد بزمن وبالتالي الوظائف الدائمة تنقسم إلى :

*الوظائف العليا : تشمل وظيفة وكيل وزارة وكذا وكلاء الوزارات ، السفراء ، المستشارون ...

*الوظائف العالية : وتشمل وظائف الحلقة الثانية والمكونة من أربع درجات (مدراء الامارات)

*الوظائف المتوسطة : وتشمل وظائف رؤساء الأقسام

*وظائف المستخدمين : وتشمل وظائف المستخدمون. [1]

[1]: نفس المرجع ،ص 97

المطلب الثالث : السياسة العامة لدولة الامارات العربية

لقد تأسس الاتحاد الإماراتي على مجموعة من المبادئ العامة التي تدعو إلى التسامح والتعاون ونشر الثقافة والاستفادة من الثقافات المختلفة رغبة في بناء دولة ذات مكانة سياسية واقتصادية واجتماعية دولية كمبادرة لإرساء دعائم التنمية المستدامة والتعايش السلمي .

قد اتسمت **السياسة الخارجية** للدولة بالاعتدال والحياد دائما وعدم التدخل في شؤون الغير ، وتعد المملكة العربية السعودية والبحرين حلفاء للامارات وتؤييد الامارات وتدعم السلام والاستقرار في المنطقة وتعمل على ترسيخ أهداف ومقومات الشرعية الدولية .

كما تؤمن دولة الامارات العربية المتحدة أن انفتاح الدول والمجتمعات على بعضها البعض من شأنه أن يعمق ويحدد علاقات الصداقة والتقارب على نحو يعزز السلام والحوار سواءا على مستوى محلي أو على مستوى عالمي لأن الانغلاق والانزواء من شأنه زيادة الصدام والخلاف بين المجتمعات .

وتأكيدا لهذه الرؤية تسعى الأمارات على مد جسور التواصل والانفتاح مع مختلف شعوب العالم ودوله من خلال أفعال وسياسات على المستويين الداخلي والخارجي ، بحيث تربطها علاقات دبلوماسية مع ما يقارب 182 دولة ، كما عملت على تفعيل دورها الانساني العالمي فكانت عنوانا للخير والجود حيث بلغت التقديرات النهائية لمساعدات الامارات الاجمالية في عام 2011 ما يزيد على 7.74 مليار درهم ، وقد بلغت نسبة المساعدات الخارجية للدولة خلال عام 2011 حوالي 0.62 % من ناتجها المحلي الاجمالي ، كما أكد سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية على أن وزارة الخارجية هي واجهة الدولة الخارجية وتساهم بشكل كبيرفي تحقيق ذلك بدور فعال ومؤثر من خلال التمثيل الخارجي لبعثات الدولة وكوادرها في المحافل الاقليمية والدولية وعلاقاتها الدبلوماسية مع كافة ، الدول الشقيقة والصديقة في ظل ما تشهده الساحة من تغيرات وتحديات.

وسيتم عرض بعض الاهتمامات الخارجية لدولة الامارات العربية حيث نجد :

الامارات و مجلس التعاون : تعتبر الامارات العربية من الدول المؤسسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ما ترتب عليها تعزيز هذا المجلس وترسيخ مهامه ووجوده من خلال توطيد علاقات جيدة بين الدول الأعضاء ،كما لعبت دولة الامارات العربية دورا هاما من خلال تجسيد تعهد صاحب السمو الشيخ [1]

[1]: السياسة العامة لدولة الامارات العربية الموقع الرسمي : http://www.cpc.gov.ae/ar-ae/th

خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة بمواصلة العمل مع إخوانه قادة دول المجلس على توطيد وتعزيز العمل الخليجي المشترك وتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والأمن الاجتماعي وتطوير علاقات العمل الثنائي فيما بين دول المجلس .[1]

الاهتمام بصون حقوق الانسان : إن سياسة الامارات ترتقي بروح العدالة وحماية حقوق الانسان و احترامها من خلال سن تشريعات تكرس المساواة والعدالة بين أبناء الاتحاد وإعطاء المرأة جميع حقوقها وتوسيع تمثيلها في السلطتين التنفيذية والتشريعية ، كما تعمل الدولة على نشر ثقافة حقوق الانسان ، حتى على مستوى الوطني حيث وضعت وزارة التربية والتعليم منظومة موحدة للمفاهيم المختلفة لحقوق الانسان ،وأعدت وثيقة لتطبيق منهج التربية على حقوق الانسان للصفوف من (1-12) تدرس من خلال المواد الدراسية المقررة ، كما تم إدراج مجموعة من المفاهيم المتعلقة بحقوق الانسان في الوثيقة الوطنية لمنهج التربية الاسلامية في مرحلتي التعليم الأساسي و الثانوي ، وفق خطة مرحلية ثلاثية تبدأ من العام الدراسي 2012/2011 بتصميم الدروس ، ليتم التطبيق في 2013/2012 في الصفوف الدراسية الثلاثة الأولى من التعليم الاساسي . **ومن هذه المفاهيم :**

1-الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في الحياة ، الحق العام بعدم التمييز ، الحق في الحياة الخاصة ، حق المساواة أمام القانون الحرية في التفكير ، الحق في حرية التعبير ، الحق في المشاركة السياسية).

2-الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مثل (الحق في الخدمات ، الحق في التملك).

3-الحقوق البيئية مثل : (الحق في الموارد المائية النقية ، الحق في تنفس الهواء النظيف ، الحق في المساواة بين الأجيال ، الحق في حماية البيئة والصحة العامة)

كما أعدت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع القيادة العامة لشرطة دبي (دليل الطالب السلوكي) لمختلف مراحل التعليم ، وذلك بهدف ضمان حقوق المتعلمين وتعزيز السلوك الايجابي لديهم ، وايجاد ضوابط التعامل الانساني والعلاقات النسوية بين جميع عناصر المجتمع المدرسي ، كما أعدت دليل المدرسة في اجراءات التعامل مع مواقف الطلبة ومشكلاتهم. [2]

---

[1]: **السياسة العامة لدولة الإمارات** ، مرجع سابق.

[2]: وزارة الخارجية لدولة الامارات العربية،**ملحق يتضمن الاجراءات و التدابير التي اتخذتها الامارات العربية المتحدة** من اجل تنفيذ التوصية المقبولة و التعهدات الطوعية خلال الاستعراض الدوري الشامل للفترة 2012/2008.

الاستثمارات الخارجية :تسعى دولة الامارات العربية الى تعزيز التنمية المستدامة و تطوير الاقتصاد الوطني و رفع الناتج المحلي الاجمالي و هذا استنادا لتحفيز البنية الاستثمارية و تحفيز الاستثمار و نقل التكنولوجيا لتعزيز مفاهيم اقتصاد المعرفة و تقليل الاعتماد على النفط عبر تنويع مصادر الدخل ، و استقطبت دولة الامارات خلال عام 2014 استثمارات اجنبية مباشرة بقيمة 10.07 مليار دولار امريكي لتتبوا بذلك المرتبة الاولى عربيا و ال 22 عالميا بين الدول الاكثر جذبا لراس المال الخارجي و هذا وفقا لتقرير الاستثمار العالمي2015 الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، كما احتلت الامارات المرتبة الثانية عربيا و 17 عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمية 2015-2016 من خلال قلة الضرائب و انخفاض نسبة التضخم.

التجارة الخارجية : لقد استطاعت دولة الامارات أن تحتل مكانة مهمة اقليميا ودوليا في خريطة التجارة العالمية وهذا بسبب انتشارها وتعاملها في198 سوقا عبر العالم ، حيث بلغ حجم التجارة الخارجية لعام 2015 قرابة 1.56 تريليون درهم بحيث بلغت الصادرات نسبة 15.6 % درهم أما الواردات 63.9 % .

*أما فيما يخص **السياسة الداخلية** فتحظى دولة الامارات العربية بسجل حاقل وراسخ من التعايش والتسامح الديني والثقافي بين سكانها حيث يقيم على أرضها أكثر من 200 جنسية في نوع من الانسجام والتفاهم والتوافق وهذا راجع للقانون الذي وضعته الدولة بحيث يكفل حماية معتقداتهم وأعرافهم وتقاليدهم كما يوفر لهم حرية ممارسة شعائرهم الدينية دون حرج أو مضايقة في جو من العدالة والشفافية التي تمنع التعصب الديني والمذهبي والعرقي .

كما أن الدولة تسعى إلى رفع مستوى الوعي والاحتفال بالتراث العالمي فضلا عن تراثها الخاص من خلال الفنون والثقافة والسياسات التعليمية التي تعزز التفاهم والتسامح .

ودولة الامارات العربية تجسد مثالا حيا للتفاعل الايجابي بين الثقافات المختلفة واللغات و الاجناس والاعراف والمعتقدات وهذا ما يحقق تعايش سلمي في المجتمع المتنوع .

ومن أهم المواضيع التي تهتم بها الدولة في السياسة الداخلية نجد موضوع :

تقدم المرأة : هو من أهم المواضيع التي تهتم بها السياسة الداخلية للامارات بحيث بدأت مسيرة نهضة [1]

[1]: السياسة العامة لدولة الامارات ، مرجع سابق.

المرأة وتقدمها منذ قيام الدولة في 02 ديسمبر 1971 في اطار المشروع التنموي الذي تبناه المرحوم الشيخ **زايد بن سلطان آل نهيان** لبناء الوطن والمواطن معا، وهذا وفقا لرؤيته بأن المرأة نصف المجتمع ولا يمكن لدولة ما بناء نفسها أن تستغني عن نصفها الآخر ، والمرأة عنصر مهم في إنجاز التنمية المرادة وأمر أساسي . ونظرا للمكانة التي تمتلكها المرأة في الامارات ساهم في تحقيقها مكاسب وانجازات نوعية متميزة سبقت بها العديد من نساء العالم ،وانطلاقا من هاته المكانة أصبحت المرأة شريكا هاما في قيادة مسيرة التنمية المستدامة وتشغل مناصب عليا في جميع السلطات، بحيث تشغل المرأة الاماراتية 8 مقاعد وزارية في مجلس الوزراء وهي من أعلى النسب تمثيلا عربيا ،أما في المجال الدبلوماسي تشغل أول امرأة حاليا منصب المندوب الدائم للدولة لدى منظمة الامم المتحدة إضافة إلى 4 سيدات يعملن كسفيرات وقناصل للدولة في الخارج كما تشغل المرأة وبكفاءة عالية مناصب في الهيئة القضائية والنيابة العامة وكذا مجال الطيران المدني والعسكري والدفاع الجوي .

الاهتمام بالبيئة : تحتل الامارات مكانة مرموقة اقليميا ودوليا بسبب تميزها في مجال حماية البيئة والمساهمة في اجراء ودعم البحوث العالمية للحفاظ على أنواع كثيرة من الحيوانات المهددة بالانقراض والنادرة ، وإقامة المحميات الطبيعية لتوطيد وإكثار أنواع عديدة من الطيور المهاجرة بالدولة .

كما تعمل الدولة على تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة والبيئة بما يحقق العيش الصحي والآمن للآمال القادمة ، كما استخدمت الامارات عام 2006 وزارة خاصة تهتم بقضايا البيئة والمياه وذلك انطلاقا من الأولوية التي تعطيها للبيئة ، وحرصها على التعامل الاقليمي والدولي في مجال البيئة .[1]

[1]: نفس المرجع .

المبحث الثاني: واقع السياسة العامة للتعليم بالإمارات العربية

المطلب الأول: تطور سياسة التعليم بالإمارات العربية

يعود تاريخ التعليم في دولة الامارات العربية إلى حضارات قديمة تم العثور على آثارها في عدة مواقع تاريخية ، وفي تلك الفترة الأولى كان الانسان يطور نفسه عن طريق التعليم الذاتي ، واكتساب المعارف بالمحاكاة والاحتكاك ، وتلتها فترة لاحقة ظهر التعليم بحيث مارسه معلمون يحملون ميزات معينة ولهم في زاد المعرفة خاصة بعلم من العلوم تؤهلهم بتعليم الغير ،وهكذا تطور التعليم بالامارات العربية من النمط التقليدي البسيط إلى شكل آخر في التعليم القائم على الدروس والمناهج ، وبالتالي نستطيع تحديد من خلال تطرقنا للتطور التاريخي للتعليم بالإمارات أربعة أنواع من النظم التعليمية التي ظهرت بالامارات عبر تاريخها الطويل والحافل بالتطور والتجديد .

النوع الأول : تعليم الكتاتيب أو المطوع

الكتاب ، الكتاتيب ، المطوع ، التومينية كلها مصطلحات بدأت تتوارى في المجتمع الاماراتي وربما هناك الكثير من لا يعرفها من أبناء الجيل الجديد ، رغم أنها شكلت أسس التعليم في بداياته في الامارات ، وتعتبر الكتاتيب هي الوسيلة الأهم والوحيدة فكانت بمثابة مراكز العلم والتعليم ، تعتمد على **المطوع** الذي كان يهتم بتعليم أطفال الحي ويحفظهم القرآن الكريم وتلاوته ، ورغم ارتباطها بالتعليم الديني وحفظ القرآن فإن الكتاتيب لم تكن تلحق بالمساجد أو تشكل جزءا منها وهذا قصد الحفاظ على قدسية المسجد وأهم الشعائر التي تقام فيه ، فكانت تقام في منزل المطوع أو الفناء الخارجي حيث كان الأطفال يجلسون على حصير من سعف النخيل ويأتي الأطفال إلى المطوع صباحا بعد الإفطار ويبقون في الكتاب لغاية الظهر ، وكان التعليم في الكتاتيب مختلف عن المدارس إذ يرتكز الأول على القرآن الكريم ، وأيضا طريقة التدريس بحيث تكون في المدارس بطريقة جماعية في حين الكتاتيب تقوم على التعليم الفردي ، بمعنى المطوع يقوم بتعليم كل طفل على حدى ،يقرأ القرآن والطفل يردد بعده إلى أن يتقن الطفل القراءة الصحيحة ومنه يبدأ القراءة في المصحف وحفظ القرآن ويتجه المطوع إلى طفل آخر وهكذا .

وكان المطوع يحتل مكانة خاصة في المجتمع فالكثير منهم يعرف المسائل الفقهية وعلوم القرآن ، [1]

---

[1] : ايناس محيسن،التعليم بدولة الاتحادمن الكتاتيب الى المدارس http://www.emaratalyoum.com/life/culture/2015-06-28

والأحاديث النبوية الشريفة ويستطيع إمامة الناس في المسجد واجراء العقود خصوصا عقود الزواج ، ولم يقتصر عمل المطاوعة على الذكور ، لأنه كانت هناك نساء تقوم بالمهمة نفسها.

بشكل عام لم يكن المطاوع أو المطاوعة يتقاضى أجر محدد مقابل تعليم الأطفال لأنه كان راجع إلى الحالة المالية لأسرة الطالب ، حيث كانت أسرة هذا الأخير تقدم مبلغا أسبوعيا للمطوع مهما كان بسيط يسمى **الخميسية** ، وتدفع مبلغ آخر شهريا أكبر من الخميسية ويسمى **الشهرية** ، وعند ختم الأطفال للقرآن كانت أسرهم تغرق المطاوع والمطاوعة بالهدايا والأموال على قدر استطاعتها .

النوع الثاني : تعليم الحلقات العلمية

هذا النوع مارسه عدد قليل من الفقهاء والعلماء والمطلعين الذين توفرت لديهم معرفة واسعة في أصول العقيدة والفقه والتفسير والنحو والاملاء والتاريخ ومختلف الدروس الدينية ،تقدم في زاوية أو ركن من أركان المسجد أو يخصص لها مكان معروف في بيت الفقيه نفسه أو أحد بيوت التجار أو كبار الأعيان في البلدة ،وقد ازدهر هذا النوع من التعليم في الامارات منذ فترة طويلة لكن أشهر الحلقات هي التي كانت تقدم من طرف العلماء المتواجدون في رأس الخيمة أثناء الحملة البريطانية سنة 1819 م ، وهذا ما أدى إلى انتشار أروقة العلم أنذاك حيث كان يحيها علماء كبار زاروا البلاد في تلك الفترة ، حيث قاموا بتعليم الطلبة النابهين ، ومنه ظلت الحلقات العلمية ودروس الذكر منبع للعلم والفقه وقد تخرج منها الكثير من رواد العلم بالامارات ثم تراجعت مع ظهور المدارس التطورية وبداية تطور التعليم ودخول المناهج ومقررات حديثة في هاته المدارس. [1]

النوع الثالث : تعليم شبه نظامي

ظهر هذا النوع من التعليم خلال 1907 إلى 1953 حيث عرفت هذه السنوات تأثر تجار اللؤلؤ الكبار (الطواويش) بحركات الاصلاح واليقظة العربية ، بحيث تم فتح المدارس التنويرية في المدن وأتى العلماء لادراة المدارس والاشراف على تنظيم الدروس ويسير التعليم فيها بصورة منتظمة وجيدة ،اشهر المدارس التطورية كانت في الشارقة وهي مدرسة **التيمية المحمودية** سنة 1907 ، و**الاصلاح** سنة 1935 ، وفي دبي توجد **مدرسة الاحمدية** تاسست سنة 1912 و**السالمية** سنة 1923 و**السعادة** سنة 1925 و**مدرسة** [2]

---

[1] : نفس المرجع.

[2] : فخري رشيد خضر وآخرون ، مرجع سابق ،ص 53.

الفلاح سنة 1926 ، وقد عرفت سنة 1936 تطورا ملحوظا في التعليم في إمارة دبي ففي هاته السنة تم تاسيس **دائرة المعارف** ، وهي أول دائرة للمعارف في الامارات وقد تراسها الشيخ **مانع بن راشد آل مكتوم** الذي قام بعدة عمليات اصلاح خلال الثلاثينات وقد تاسست مدرسة **بن عتيبة** سنة 1930 في أبو ظبي ،ومنه انتشرت عدة مدارس على نفس الوتيرة في مدن الإمارات الأخرى . وقد استمر هذا النوع من التعليم شبه النظامي حتى أواخر الأربعينيات ، وبعدها عرفت تراجع كبير بسبب عدة عوامل منها الكساد التجاري وظهور اللؤلؤ الصناعي وكذا تأثير الحرب العالمية الثانية في المبادلات التجارية في الخليج العربي مما تاثر سلبا على عمل هاته المدارس التي تخرج منها العديد من المثقفون وكانت مدرسة **الاصلاح القاسمية** التي تاسست سنة 1935 في الشارقة تتميز بتطور مناهجها مما أدى إلى تطور التعليم من النمط الشبه نظامي إلى التعليم النظامي وكانت أول مدرسة في هذا الأخير مدرسة القاسمية بالشارقة .

خصائص التعليم الشبه نظامي :

1. شكل التعليم في تلك الفترة اللبنة الأولى للتعليم النظامي بما فيه من مقررات وأنشطة دراسية .
2. أسهم في تنمية الحركة الثقافية في الامارات مما أوجد رواد الفكر الأوائل الذين أسسوا التعليم النظامي .
3. ساهم في نمو الوعي لدى الاماراتين بأهمية وضرورة التعليم وحرصهم عليه ، وتشجيع ودفع أبنائهم نحوه.
4. تضمن التعليم التربية والتوجيه والارشاد وكذا ترسيخ القيم الاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع الاماراتي .
5. أخذ التعليم صورة دينية لأنه عبر بشكل كبيرعن القيم الاسلامية التي يؤمن بها كافة المجتمع الاماراتي.
6. اهتمام التعليم بغرس القيم الاسلامية ومختلف العادات والتقاليد الأصلية في دولة الامارات العربية مما يسر ولادة كوادر دينية متمثلة في الأئمة والخطباء والفقهاء .
7. وضح دور التجار الذين ساهموا في افتتاح المدارس والانفاق عليها .
8. أعطى صورة واضحة على التكافل الاجتماعي والعمل التطوعي الذي ساد في تلك الفترة. [1]

[1] : نفس المرجع،ص53.

9.أكد على التعاون بين أبناء الأمة العربية وهذا بسبب الاستعانة بمعلمين من جدة ، مكة المكرمة ، العراق ، الكويت .

10.تأثر التعليم بالحالة السياسية والاقتصادية للبلاد حيث كانت تقام أو تغلق المدارس وفقا لتلك الظروف.

11. اصبح التعليم ديمقراطيا فقد كان حقا للجميع الاماراتين .

12. تأسس جميع المدارس رسميا بمبادرات فردية ، وشكلت أنذاك نواة المدارس الخاصة في دولة الإمارات.

النوع الرابع : التعليم الحديث النظامي

لقد عرف هذا النوع من التعليم مع افتتاح مدرسة القاسمية بالشارقة عام 1953 /1954 ووهو أول عام نظامي وقد أنشئت هاته المدرسة عند وصول أول بعثة عربية تعليمية من دولة الكويت ، وكان تعليما منظما في مدارس وفصول ومقررات إلى جانب منح الطلاب شهادات دراسية عند نهاية كل موسم دراسي وكانت مدرسة القاسمية للذكور وآخرى للإناث مما استدعى تغيير الثانية إلى اسم مدرسة فاطمة الزهراء للبنات ، يعود الفضل في تطور التعليم النظامي في هذه الفترة لمساعدة الدول الشقيقة لا سيما الكويت ، فالبعثات التعليمية ، و المناهج الدراسية ، والامتحانات وغيرها هي مساعدات قدمتها دولة الكويت ، وتعبر عن التعاون والتضامن بين الدول العربية .

المدارس الحديثة مثل القاسمية لم تقتصر على أبناء الشارقة فقط لأنها ضمت طلابا من دبي وعجمان أيضا ، وكانت تدرس فيها جملة من المواد أهمها : الدين الاسلامي ، اللغة العربية ، اللغة الانجليزية ، الرياضيات ، العلوم ،الاجتماعيات ، التربية البدنية ، التربية الفنية ، كما ساهمت دولة الكويت ايضا في افتتاح مدرسة **أسماء** الابتدائية لسنة 1962 أما دولة قطر ساهمت في افتتاح مدرستي : **العروبة** و**علي بن أبي طالب** في الشارقة وفي عام 1968 أنشأت الكويت مدرسة **عبد الله السالم** وتعتبر هذه المدرسة آخر ما ساهمت به الكويت في مجال التعليم في الشارقة . [1]

وفي عام 1956 بدأ التعليم النظامي في دبي على اثر وصول البعثة الكويتية التي ساهمت في تطوير المناهج في المدرسة الأحمدية ، فأدخلت الرياضيات والعلوم والجغرافيا إلى المناهج المعتمدة في تلك المدرسة ، وعرفت تلك الفترة افتتاح العديد من المدارس النظامية لكلا الجنسين أي ذكور وإناث منها مدرسة المكتوم ،

[1] : نفس المرجع ،ص 55.

مدرسة الشعب أما المدارس ذات الطابع الديني نجد : مدرسة الماجد ، السعادة ، الهداية ، أما أبو ظبي عرفت التعليم النظامي عام 1958 م ، وذلك عند افتتاح المدرسة الفلاحية ثم مدرسة البطين الابتدائية في منطقته أبو ظبي والنهيانية الابتدائية في منطقة العين، وهكذا توالت المدارس فشهد عام 1966 تطورا ملحوظا في المسيرة التعليمية واصبحت جميع الامارات تتضمن مدارس نظامية للبنات والبنين .

لقد كان عام 1962 منعرجا حاسم ومهم في تاريخ التعليم بالامارات العربية ، إذ اكتملت المراحل التعليمية الثلاث في تلك السنة ما عدا طلاب الثانوية الصف الثالث استمروا في تقديم امتحاناتهم لشهادة الثانوية العامة في دولة الكويت إلى غاية سنة 1967 حيث عقدت الامتحانات على أرض دولة الامارات لأول مرة .

أما الانطلاقة الكبرى للتعليم فقد حدثت منذ 02 ديسمبر 1971 وهو اليوم الذي تم الاعلان فيه عن قيام دولة الامارات العربية بإماراتها ، وبدأت عملية البناء فتأسست الوزارات ومنها وزارة التربية والتعليم التي تولت مسؤولية الاشراف على التعليم في مراحله المختلفة ، وعرفت الفترة أيضا انتشار العديد من المدارس الحكومية المجهزة بمختلف الوسائل وأحدثها والأجهزة التكنولوجيا كما واكبت المدارس العصر فكانت من طراز معماري راقي ، واستقدمت الدولة البعثات التعليمية من مختلف البلدان العربية و الغربية لتساهم في تطور التعليم الحديث ،وهكذا شهدت دولة الامارات العربية آنذاك قفزة كبيرة في مجال التعليم أدت لزيادة نسبة المتعلمين والقضاء على الأمية .

- **خصائص التعليم النظامي بالإمارات**

*قام التعليم أو النظام التعليمي على أسس تربوية علمية ، معتمدا على التخطيط لجميع نواحيه حيث تنوعت المقررات والمناهج وأصبحت تساير عصرها أما المراحل الدراسية توزعت على ثلاث مراحل :

1. الابتدائية : 6 سنوات
2. الاعدادية : 3 سنوات
3. الثانوية : 3 سنوات

*تولى مسؤولية التعليم من طرف معلمون من أبناء الدول العربية والخليجية كالكويت ، قطر ، البحرين ، الأردن ، فلسطين ، مصر ... الخ . [1]

*تركزت معظم المدارس في الامارات الكبرى الثلاث : أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، وهذا بسبب اكتشاف النفط فيها وأيضا بسبب تزايد عدد سكانها نتيجة تدفق الوافدين إليها للعمل في مجال النفط .

[1] : نفس المرجع،ص 54.

*اعتبرت هاته المدارس نظامية لأنها خضعت لإشراف حكومي .

*كان جميع المعلمين تقريبا ينتمون إلى البعثات العربية الكويتية والقطرية والمصرية ، التي توزعت على كافة الامارات ، بإنشاء أبو ظبي التي كان للأردن الحصة الكبرى فيها. [1]

[1] : نفس المرجع،ص55.

هذه مجموعة صور توضح تطور التعليم في الامارات العربية المتحدة :

مصدرها:غادة الغامدي ،موقع ghadahwtaniah.blogspot.com

الصورة الثانية:تعليم الكتاتيب

*الصورة توضح طريقة التعليم الأولى التي كانت سائدة في دولة الامارة وهي تعليم الكتاتيب ويتم فيها تعلم القران واحكامه والاحكام الفقهية المنظمة للحياة الانسانية

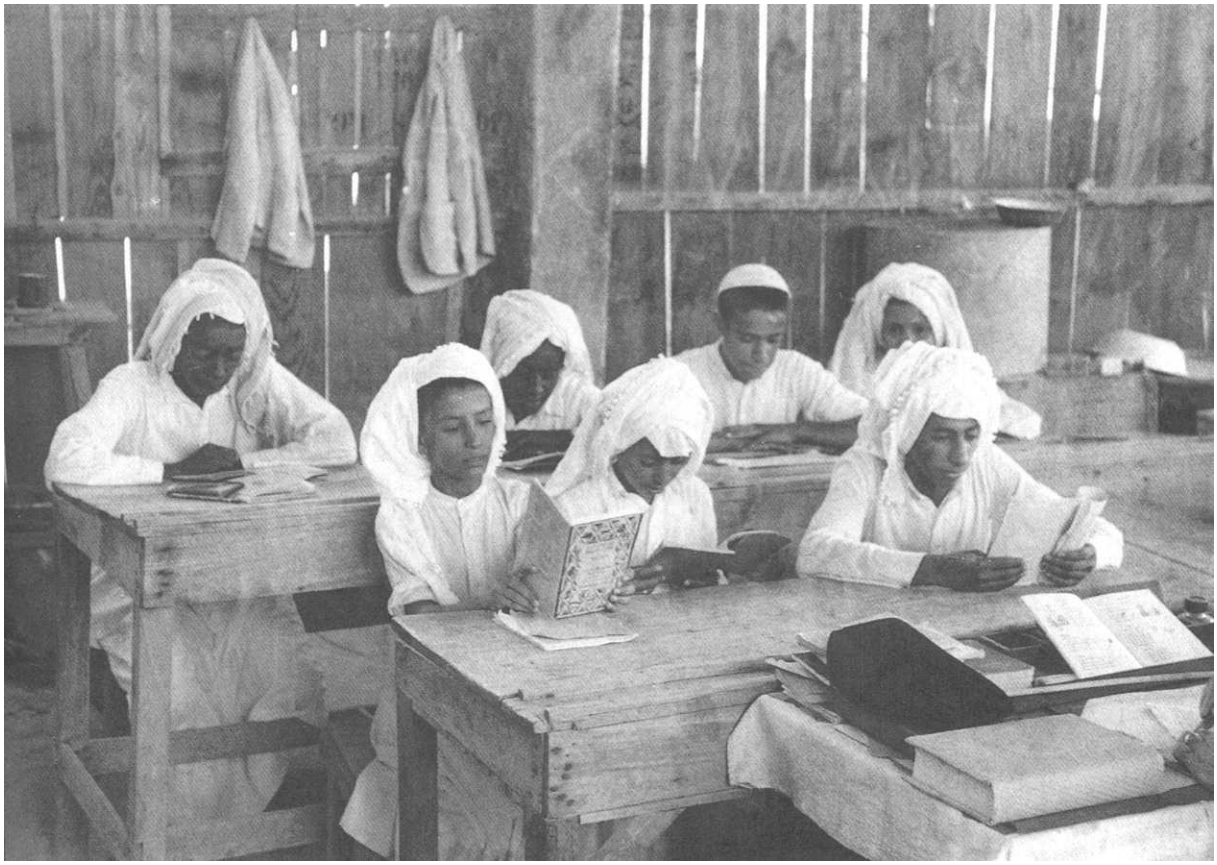

المصدر :forum.fnkuwait.com

الصورة الثالثة:تعليم شبه نظامي

*وهو تطور نسبي في التعليم حيث تم تحديثه بظهور المدارس في امارات الدولة بتجهيزات بسيطة والتحول من الكتاتيب الى فصول اوأقسام تقليدية يتم تقديم الدروس فيها في مختلف العلوم من طرف البعثات القادمة من جدة ومكة المكرمة والعراق ا،الكويت.....

المصدر :www.alittihad.ae

الصورة الرابعة:التعليم النظامي

*في هاته المرحلة من التعليم تطورت مختلف جوانب هذا الاخير سواءا من ناحية التجهيزات او طرق ومناهج التدريس وانتشرت المدارس وأصبحت تساير تطورات عصرها

المطلب الثاني : مبادئ سياسة التعليم بالامارات

انطلقت مبادئ السياسة التعليمية من توجهات قيادة الدولة ، ومن استقراء واقع المجتمع الاماراتي بكل ما يحلم به أبناؤه ويطمحون إليه ، ويسعون إلى تحقيقه مستقبلا .

أولا :

تربية المواطن وتنشئته تنشئة إسلامية قوية ، متضمنا تنشئة انسان دولة الإمارات العربية المتحدة ، وفق المقومات والقيم التي تتضمنها العقيدة الاسلامية السمحاء والالتزام بمحتوى التعليم في جميع مراحله وأنواع بما يوجه الإسلام : عقيدة وعبادة وسلوكا .

ثانيا :

التعليم من أجل ترسيخ المسؤولية المجتمعية متضمنا : العمل على أن تصل الخدمة التعليمية إلى كل مواطن بمستوى متماثل من الجودة والنوعية المتميزة ، ومراعاة تعريف المتعلمين بحقوقهم ومسؤولياتهم المجتمعية المدنية ، وتدريبهم عليها عند تحديد المحتوى التعليمي .

ثالثا :

التعليم من أجل تعزيز الانتماء الوطني ، متضمنا : تعزيز الهوية الوطنية والذاتية والثقافة العربية الاسلامية ، والالتزام عند تحديد محتوى التعليم في جميع أنواعه ومراحله بالمقومات الاساسية للهوية الوطنية ، وبالاهداف العامة لمجتمع دولة الامارات العربية المتحدة .

رابعا :

التعليم من اجل العمل النافع المنتج ، متضمنا : ربط المتعلم بالواقع الاقتصادي في جوانبه و ابعاده المتعددة ، وتنويع فرص التعليم وتطويرها ، بما يلبي حاجات المجتمع الاقتصادي و متطلبات التنمية المستمرة الشاملة ، وتنظيم التعليم والارتقاء بمستوى كفاءته ونوعيته وملائمته ، بما يحقق استجابته للاحتياجات الانمائية ، وجعل التعليم من أجل من أجل الابداع والابتكار سمة رئيسية من سمات النظام التعليمي .

خامسا :

التعليم للاعداد للمستقبل المتغير المتطور ، متضمنا : تعميق دراسة العلوم والرياضيات و اللغات ، [1]

---

(1) : مبادىء السياسة التعليمية بالامارات الستة، www.mojtamai.com/book/index.phpcomponent/k2/item/24348-

واكساب المتعلمين المهارات اللازمة والتفاعل الايجابي للتعامل مع معطيات المستقبل ، ومواكبة الجديد والاتجاهات العالمية المستجدة ، سواء في نظم التعليم أو أساليب التدريس .

سادسا:

التعليم من أجل التعليم المستمر، متضمنا : توسيع إطار التعليم وتعدد مؤسساته بما يحقق استفادة المتعلم في كافة المؤسسات ذوات الأدوار التعليمية التي تسهم بدور تعليمي تكمل به دور المؤسسة التعليمية النظامية ، والتنسيق والتكامل بين جهود التعليم النظامي وغير النظامي ، وتوزيع الأدوار بينهما ، بما يحقق تقديم فرص تعليمية عديدة متنوعة ، وتوفير حوافز اجتماعية ومعنوية ومادية ، تجعل الاستمرار في التعليم مسألة هامة وحيوية بالنسبة لكل فرد .[1]

وانطلاقا من هاته المبادىء جاءت وثيقة السياسة التعليمية ترتكز على المقومات التالية :

1. **الدين الاسلامي** : حيث تنص المادة (7) من الدستور : " أن الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه ، ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية" .ومن أقوال الشيخ **زايد بن سلطان آل نهيان** في حرصه على توجيه السياسة التعليمية هاته الوجهة : " **لن تكون هناك ثروة بشرية حقيقية ومؤهلة وقادرة على بناء الوطن ،إن لم تتمسك بمبادئ ديننا الحنيف وشريعتنا السمحاء ، لأن القرآن الكريم هو اساس الايمان وجوهر الحياة والتقدم عبر الأجيال** " .
2. **دستور الدولة وتشريعاتها** : وهذا ما جعل السياسة التعليمية تتجه في مناهجها نحو الالتزام بهدي الاسلام ، وابراز مكانة العلم والعلماء ، والتمسك بكل ما جاء به الاتحاد والدفاع عن منجزاته والعمل على تحقيق الروابط بين أبناء المجتمع ، والموازنة بين الحقوق والواجبات لكل فرد فيه .
3. **تراث الدولة وتاريخها** : من خلال التأكيد على الهوية الوطنية وتنمية الاعتزاز بها ، وابراز الانتماء إلى العالم العربي والاسلامي ، والتأكيد على قيمة العمل ، والحفاظ على تراث الدولة في مختلف مجالاته .
4. **الواقع الاجتماعي والسكاني** : حيث الزيادة في عدد السكان خاصة لمن هم دون 15سنة يحتاجون إلى الرعاية التعليمية والاجتماعية كما أن النمو الاقتصادي يساهم في الارتقاء بالتعليم .[2]

---

[1]: نفس المرجع.

[2]: كتاب التربية الوطنية ، الصف التاسع ، **دولة الامارات العربية المتحدة** ، ط6 ، 2011-2012 ، ص 90.

5. **سياسة الدولة وعلاقاتها** : وذلك على الصعيد الوطني والخليجي والعربي والاسلامي والعالمي ، وما تفرضه هذه العلاقات من تطوير في مناهج الدولة [1].

[1]:نفس المرجع ،ص90

المطلب الثالث : أهداف سياسة التعليم بالإمارات

من أهداف السياسة التعليمية في دولة الامارات العربية المتحدة التي تسعى وزارة التربية والتعليم جاهدة لكي تحققها :

- بناء الشخصية الانسانية المتكاملة ، عقيدة وسلوكا ومهارة وأداء .
- تدعيم الانتماء الوطني العربي والاسلامي وتعزيز الذاتية والثقافية .
- اعتماد اللغة العربية للتعليم كلغة رسمية وأولية لبداية التعليم .
- التواصل مع ثقافات الشعوب الأخرى في ضوء الثقافة العربية الاسلامية .
- الوفاء باحتياجات المجتمع من الموارد البشرية كما وكيفا .
- التوسع في الالزام في التعليم إلى ما يعادل نهاية المرحلة الثانوية (سن 18 سنة) .
- اتاحة الفرص التعليمية المتكافئة لكل المواطنين دون تمييز أو شروط .
- تنويع الفرص التعليمية بما يتفق وقدرات واحتياجات المتعلمين.
- الارتقاء بنوعية التعليم وكفاءته الداخلية وفاعليته في تحقيق أهداف المجتمع و ملائمته للاحتياجات الراهنة والمستقبلية .
- التعليم المتميز بالابداع والابتكار وهذا بفتح مجال ابداء المهارات وصقلها .
- ارتكاز التعليم على قاعدة تقنية متقدمة وهذا باستخدام كل الوسائل المتطورة .
- تحقيق المجتمع المعلم المتعلم متضمنا التنسيق والتكامل فيما بين المؤسسات التربية النظامية والتربية غير النظامية ، بما يتيح فرص التعليم المستمر طوال الحياة ولمختلف فئات المجتمع . [1]

*ولتحقيق هذه الاهداف وتجسيد المبادىء على أرض الواقع يتم الاشراف على التعليم على مستويين هما :

<u>أولا : على المستوى الاتحادي :</u>

تشرف وزارة التربية والتعليم على جميع مراحل التعليم في الدولة ويشمل ذلك المدارس ، والكليات . [2]

---

[1]: حميد الرازي ، **التربية والمعلم في دولة الامارات العربية المتحدة** ، الامارات العربية : دائرة الثقافة والاعلام ، 2002 ، ص 150

[2]: beta.governement.ae/ar-AE/information-and-services/education/school-education-K-12/regulatory-authorities-of-k-12-education

تشرف وزارة التربية والتعليم على جميع مراحل التعليم في الدولة ويشمل ذلك المدارس ، والكليات،وحتى التعليم العالي يقع ضمن مجال اشرافها و هذا منذ 2016 بحيث تهدف الوزارة الى بناء ادارة ونظام تعليمي وابتكاري لمجتمع معرفي ذي تنافسية عالية يشمل كافة المراحل العمرية ويلبي احتياجات سوق العمل .

تشرف الوزارة على كل من المدارس العامة والخاصة ، حيث لا تدير المدارس الخاصة مباشرة ولا تلزمها بمناهج معينة ما عدا مواد اللغة العربية والتربية الإسلامية و الاجتماعية.إلا أنها تقوم بوضع توجيهات إلزامية لكل المدارس .

وفي عام 2016 تم تأسيس مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 8،بحيث تتولى هاته المؤسسة تعزيز كفأة قطاع التعليم الحكومي وتوفير التعليم المدرسي وكذا تطبيق مختلف السياسات والاستراتيجيات ومختلف القوانين والضوابط الخاصة بالقطاع .

ثانيا :على المستوى المحلي :

تعمل المدارس في امارات الشارقة وعجمان وام القيوين ورأس الخيمة والفجيرة تحت اشراف وزارة التعليم من خلال الفروع المحلية أو المناطق التعليمية في كل امارة .اما مسؤولية الاشراف على المدارس في كل من امارتي دبي وأبوظبي تقع على عاتق الهيئات التعليمية المحلية و الوزارة . [1]

[1]: نفس المرجع ،ص 90

المطلب الرابع : أنواع التعليم في الامارات

اولا : التعليم العام

لقد شكل قيام الاتحاد عام 1971 منعطفا بارزا في مسيرة التعليم في دولة الامارات العربية فقد أولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، عناية كبيرة للتعليم حيث كان يؤمن بفكرة أن المستقبل يفتح ذراعيه لمن يمتلك ناصية العلم ويلج إلى بوابة المعرفة ، فبالعلم يرتقي الانسان.

والتعليم العام ترسخت معالمه بعد 2 ديسمبر 1971 حيث بدأت مرحلة تعليمية جديدة ومنه تأسست الوزارات مثل وزارة التربية والتعليم التي حملت على عاتقها مسؤولية الاشراف على التعليم في مراحله المختلفة وانتشرت بذلك المدارس الحكومية المجهزة بأحدث الأجهزة والوسائل ، وشاركت البعثات التعليمية القادمة من مختلف البلدان العربية دولة الامارات في نهضتها الناشئة ، وسارعت لتساهم في تطور التعليم الحديث ، مما أدى إلى زيادة نسبة المتعلمين في الدولة وتسارعت الخطى للقضاء على الأمية .

يتم تمويل التعليم من قبل الحكومة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة فهي المسؤولة عن بناء المدارس وصرف رواتب المدرسين واصدار الكتب المدرسية وتوفير وسائل النقل للطلاب وغيرها من النفقات الكثيرة التي تدفع بالعملية التعليمية إلى الأمام، وقد أنفقت الدولة 23 % من الميزانية الوطنية على التعليم في عام 2007.

التعليم العام متاح لجميع مواطني الدولة مجانا ويعتبر الزاميا في التعليم الاساسي حتى الصف التاسع .

والتعليم كان يشمل أربع مراحل تعليمية في أبو ظبي :

1. **الروضة** ويكون عمر المتعلم فيها 4-5 سنوات ومدتها سنتان
2. **الابتدائية** ويكون عمر المتعلم فيها 6-11 سنة ومدتها 6 سنوات .
3. **الاعدادية** ويكون عمر المتعلم فيها 12-14 سنة ومدتها 3 سنوات .
4. **الثانوية** ويكون عمر المتعلم فيها 15-17 سنة ومدتها 3 سنوات .

أما في الإمارات الشمالية فقد كان التعليم الحكومي يبدأ برياض الأطفال ، ثم يتوزع بين ثلاث مراحل تعليمية ، كل مرحلة تستغرق أربع سنوات :

- الابتدائية 4 سنوات [1]

---

[1]: نجاة عبد الله النابه ، **التربية والتعليم في دولة الامارت العربية المتحدة** ، ط2 ، الامارات :مكتبة الفلا ح للنشر والتوزيع ، (د س ن) ص 39.

- المتوسطة 4 سنوات
- الثانوية 4 سنوات.

لكن السلم التعليمي تغير في دولة الامارات العربية بناءا على القرار الوزاري رقم 963 لسنة 2002 حيث أصبح يتكون من مرحلتين :

1 المرحلة الإساسية : وتتألف من :

أ. الحلقة الأولى : تتألف من مستويين اثنين :

*المستوى الأول : يضم الصفوف (الأول ، الثاني ، الثالث)

*المستوى الثاني : يضم الصفين (الرابع ، الخامس)

ب. الحلقة الثانية : وتتألف من مستويين

*المستوى الثالث : يضم صفين (السادس ، السابع)

*المستوى الرابع : يضم صفين (الثامن ، التاسع)

وهذه المرحل بحلقتيها تعتبر الزامية

2. المرحلة الثانوية : وهي المستوى الخامس من السلم التعليمي وتضم الصفوف العاشر ، الحادي عشر ، الثاني عشر.[1]

ثانيا : التعليم الخاص

نشأ التعليم الخاص في دولة الامارات منذ عام 1953 وكانت النشأة الأولى للتعليم الخاص مرتبطة بالمساجد وأهل البر والتقوى والتجار حيث بلغت خلال الستينات أعداد ضئيلة ففي العام الدراسي 1972 /1973 كانت توجد 9 مدارس ضمت 1215 طالب وطالبة أما المدارس تتواجد في المدن الكبرى كأبو ظبي ، العين ، دبي ، الشارقة وغيرها بالمقابل نجد عدد الطلاب في المدارس الخاصة لنفس السنة الدراسية 3763 وارتفع العدد ليصل 234241 في عام 2000/99 .[2]

---

[1]: نفس المرجع ، ص 40.

[2]: محمود عز الدين عبد الهادي : **(رؤية مستقبلية لتطوير التعليم الخاص بدولة الامارات العربية)**، مجلة عجمان ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، 2002 ، ص 62-64.

ولقد وضح القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1972 المدرسة بأنها كل مؤسسة غير حكومية تقوم بصفة اصلية أو بصفة فرعية بالتربية والتعليم أو الاعداد المهني أو بأية ناحية من نواحي التعليم العام ، أو الفني قبل مرحلة التعليم العالي ، ولا تعد مدرسة خاصة في تطبيق أحكام هذا القانون :

1. المراكز والمعاهد الثقافية التي تنشئها الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية في دولة الامارات العربية المتحدة ، استنادا على اتفاقيات بينها وبين هذه الدول .
2. المدارس الخاصة التي تقتصر على تعليم أبناء العاملين بإحدى هيئات التمثيل الدبلوماسي و القنصلي الأجنبي لدولة واحدة .
3. دور الحضانة غير التابعة أو الملحقة بالمدارس .

*ويسعى التعليم الخاص في دولة الامارات العربية إلى تحقيق جملة من الأهداف جددها القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1970 أهمها :

1. المعاونة في مجال التعليم العام وفقا لمناهج وخطط تعتمدها وزارة التربية والتعليم .
2. التوسع في دراسة اللغات الأجنبية بجانب المناهج المقررة رسميا من طرف الوزارة .

ولتحقيق أهداف التعليم الخاص في الامارات تتنوع هاته المدارس وتنقسم تبعا لنوع المنهج الذي تقدمه كما يلي :

- مدارس تقدم مناهج وزارة التربية والتعليم
- مدارس تطبق المنهاج البريطاني والأمريكي
- مدارس تطبق المنهاج الهندي والباكستاني
- مدارس تطبق مناهج مختلطة (المانية ، فرنسية ، مصرية ، ايرانية ....) الخ

أسباب اقبال الاماراتين على المدارس الخاصة :

يقبل الاماراتيون سواء المواطنون أو الوافدون على المدارس الخاصة لأسباب عديدة ومختلفة يمكن إجمالها فيما يلي :

عوامل اجتماعية واقتصادية : تتمثل في : [1]

- اقبال بعض الأولياء على طلب نوعية محددة من الشهادات لأبناءهم مثل الشهادات الأجنبية لاستكمال تعليمهم بالخارج بمستوى عالي في اللغة الانجليزية .

[1] : نفس المرجع،ص 54.

- قرب المدرسة الخاصة من المنزل أو مكان العمل .
- حب التفاخر بأن الأبناء يدرسون في مدارس خاصة ذات سمعة جيدة .
- ارتفاع معدلات الدخل للمواطنين مما يسمح لهم ادخال ابنائهم مدارس خاصة.

عوامل تشريعية : وتتمثل في مجموعة اللوائح والقوانين المنظمة للمدارس الخاصة ومنها :

- لا يجوز للوافدين العرب الذين يشتغلون في قطاعات خاصة من ادخال أبناءهم مدارس حكومية .[1]
- تشجيع وتحفيز بعض المؤسسات لموظفيها لإدخال ابنائهم في مدارس خاصة
- اقتصار التسجيل في رياض الاطفال على المواطنين دون غيرهم أي حرمان الوافدين .
- اعتراف وزارة التربية والتعليم بالشهادات العلمية التي تصدرها المدارس الخاصة.

عوامل تعليمية: تتجسد في :

- الاعتقاد الشائع بتميز المدارس الخاصة عن المدارس الحكومية لدى المواطنين والوافدين
- رغبة الآباء في تعليم أبنائهم اللغة الانجليزية والحاسوب التي تتميز به هذه المدارس
- اهتمام المدارس الخاصة بالأنشطة التعليمية والثقافية والاجتماعية
- اهتمام المدارس الخاصة بالحاجات الخاصة للتلاميذ (الموهوب ، الضعيف دراسيا ، النجيب)

دور التعليم الخاص في دولة الامارات العربية

يحتل التعليم الخاص دورا هاما في دولة الامارات العربية في شتى المجالات مثل :

- تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها (الوافدين)
- تدريس اللغة الفرنسية
- الاهتمام بمتطلبات العصر كالحاسوب واللغة الانجليزية
- ساعد في تقديم التعليم المناسب لأبناء الوافدين
- المساهمة في تخفيف نفقات التعليم عن الحكومة الاتحادية من خلال استيعاب عدد كبير من الطلاب
- اقرار مساهمة المواطنين في الحياة التعليمية من خلال المدارس الخاصة . [1]

ثالثا : التعليم الفني

إن الانسان هو محور وأساس التقدم والتطور وعملية البناء لأي دولة ، هاته الفكرة أو الفسفة من أولويات دولة الامارات العربية واهتمامها بالانسان واعداده يبدأ من رعايته تعليميا وهذا ماأكد عليه المغفور له

[1]: نفس المرجع ، ص 64.

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في أقواله : " **ان العلم والثقافة أساس تقدم الأمة وأساس الحضارة وحجر الأساس لتقدم الأمة واساس الحضارة وحجر الأساس في بناء الأمم ،وانه لولا التقدم العلمي ،لما كانت هناك حضارات او صناعات متقدمة أو زراعة تفي بحاجات المواطنين** "

" **إن تعليم الناس وتثقيفهم في حد ذاته ثروة كبيرة نعتز بها فالعلم ثروة ونحن نبني المستقبل على أساس علمي.** [1]

*التعليم الفني حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) التعليم التقني المهني بأنه " يطلق على جوانب العملية التربوية التي تتضمن بالإضافة إلى التعليم العام دراسة التقنيات والعلوم المرتبطة بها ، وإكساب المهارات والاتجاهات ، وضروب الفهم والمعارف المتسمة بالطابع العملي فيما يتعلق بالمهن والأعمال في شتى قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية "

*كما عرفته وزارة التربية والتعليم بالإمارات بأنه ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي ، وإكساب المهارات والمعرفة المهنية ، وتقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية "

تبذل دولة الإمارات جهود كبيرة في دعم التعليم الفني والاهتمام به حيث حرصت وزارة التربية والتعليم ومؤسسات الدولة المختلفة على دعمه وإثراء الخبرات الفنية والتربوية العاملة في مختلف مدارسه ،كما جهزت جميع المدارس بمختلف الآلات والأجهزة اللازمة وسطرت السياسات والخطط لتوفير الرعاية لخريجيها وتدريبهم ، وفتحت أما الخريجين آفاق الترقي عند التحاقهم بالدراسات الجامعية وتوفير البعثات الخارجية لهم لتوسيع خبراتهم و الارتقاء بدراستهم للوقوف على أهم التطورات وأحدث البرامج التعليمية لمواكبة الحضارة والعصر .

أقسام التعليم الفني :

التعليم الفني هو عنصر حيوي من عناصر التنمية في الدولة كونه يسعى لتطوير القوى العاملة لزيادة الانتاج في مختلف المجالات سواء التجارية أو الصناعية أو زراعية أو خدماتية وهذا ما دفع بالقائمين على الشأن التربوي بالحرص على أن يشمل التعليم الفني 3 أقسام وهي : [2]

---

[1]:موقع الشيخ محمد بن زايد

http://sheikhmohammedbinzayed.net/vb/showtheredad.ph t=4426

[2]:خالد بن محمد القاسمي،التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الامارات العربية.ط2،الاسكندرية:المكتب الجامعي الحديث ،(د.س.ن)،ص238.

التعليم التجاري والصناعي والزراعي و يوزع على خمس مدارس ثانوية فنية وهي :

ثلاث مدارس صناعية في كل من الشارقة ودبي ورأس الخيمة ، وقد تأسست تباعا في الأعوام 1958 ، 1964 ، 1969.

ومدرسة تجارية في دبي أنشئت عام 1964 كقسم ملحق بالمدرسة الصناعية بدبي ، ثم أصبحت في عام 1972 مدرسة ثانوية تجارية .

كما توجد مدرسة زراعية في رأس الخيمة أنشئت عام 1967 .

وطريقة أو نظام هاته المدارس أن الطلاب يلتحقون بها بعد اتمام الإعدادية اي من سن 16 إلى غاية 18سنة على أن تكون مدة الدراسة فيها 3 سنوات دراسية يتحصل فيها الطالب على دبلوم الثانوية الفنية : صناعي أو تجاري أو زراعي .

الأهداف العامة للتعليم الفني :

- توفير الكفاءات الاماراتية التي يتطلبها سوق العمل والخطط الاستراتيجية التنموية .
- توفير كوادر اماراتية مختصة فنيا وفتح مجال الدراسات الجامعية للنجباء ، وهذا من أجل فهم متطلبات التكنولوجيا والتجارة والصناعة ، وإكسابهم المعارف والخبرات .
- ترجمة الخطط والبرامج والمشاريع التي تخططها الدولة لتحقيقها في المستقبل .
- التقليل من الاعتماد على الخبرات الأجنبية .
- تشجيع الطلاب على ممارسة الأعمال الحرة في مجال الصناعة والزراعة
- المساهمة في تطوير مختلف القطاعات داخل الدولة

متطلبات تطوير التعليم الفني :

اهتمت دولة الامارات العربية اهتماما كبيرا بالتعليم الفني ، وتطويره وهذا راجع لمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية وكذا احتياجات سوق العمل المتزايدة داخل الدولة ، حيث من متطلبات تطوير هذا النوع من التعليم :

1. ضرورة توفير كوادر مؤهلة وطنية قادرة على تحمل المسؤولية بجميع مؤسسات الدولة سواءا خدمية أو صناعية وتجارية ، وهذا من أجل تحقيق استراتيجيات الدولة . [1]

[1]:خالد بن محمد القاسمي،مرجع سابق ،ص238.

2. توظيف التقنيات الحديثة لتحقيق التنمية وتلبية متطلبات المجتمع ، داخل الإمارات العربية .
3. توفير كوادر وطنية لتكون همزة وصل بين خريجي كليات التقنية والعمالة الاماراتية . [1]

رابعا : تعليم الكبار

تعتبر دولة الامارات العربية أن الانسان هو أساس التطور سواء كان صغيرا أو كبيرا فالدولة تهتم بتعليم الصغير وحتى للكبار نصيب من اهتمام و رعاية الدولة ، حيث منذ أن تأسس الاتحاد بدأت خطة تعليم الكبار وهكذا يتم اعطاء فرصة للكبار الذين لم ينالهم حظ التعلم في الصغر وتدعيم خبرات ومهارات الفتاة التي تريد التطور خارج المهنة وقدعملت دولة الامارات على تعليم الكبار من خلال مراكزها قصد مواكبة ركب التطور ومواجهة مختلف الصعوبات المستقبلية المحيطة بهم .

الجهود الأولى في محو الأمية وتعليم الكبار قبل الاتحاد :

خلال السنة الدراسية 1956/1955 تم إنشاء أول مركز لتعليم الكبار خاص بالذكور تحت إشراف رعاية ونفقة الكويت.

وفي عام 58/57 شاركت قطر في البعثات التعليمية ، كما تولت مشروع تعليم الكبار عن طريق افتتاح مركز الأحمدية للذكور وقد عرفت اقبالا كبيرا من الدارسين واستمرار المركز في عطائه مدة 5 سنوات ونال خلالها الدارسون شهادة اتمام الدراسة الابتدائية .

ثم اهمل المركز مرة ثانية حتى قيام دولة الامارات ، وفي عام 1973/72 بدأ المسار التعليمي ينتظيم مرة ثانية لفصول محو الأمية وتعليم الكبار حيث تولت وزارة التربية و التعليم تعليم الذكور والاناث وافتتاح مراكز التعليم في مختلف امارات الدولة .

الأهداف العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار

لقد سطرت وزارة التربية والتعليم جملة من الأهداف تسعى لتحقيقها من خلال تعليم الكبار:

- زيادة التمسك بالاسلام عقيدة وشريعة وحضارة من خلال تعلم ومعرفة أركان و مبادئ وتاريخ الاسلام وحضارته ، وكذا ممارسة فرائضه وشعائره بطريقة صحيحة سليمة . [2]

---

[1]:خالد بن محمد القاسمي،مرجع سابق ،ص238.

[2]:جمال الدين نويروآخرون،**ربع قرن من العطاء والانجاز:مسيرة التربية والتعليم في دولة الامارات العربية** ،الامارات العربية:ادارة المناهج والكتب بوزارة التربية والتعليم،ديسمبر 1996،ص74.

- أن يوظف اللغة العربية قراءة وكتابة وأن يزداد اعتزازه بها وهذا من خلال تعلم مهاراتها الأساسية ، بما يزيد من قدرته في توظيفها كأداة مهمة ورئيسية للاتصال بيسر وسهولة .
- أن يتعمق انتماؤه لمجتمعه ووطنه .
- أن يكتسب المعلومات الرياضية الاساسية واللازمة واستخدامها في مختلف مجالات الحياة .
- أن يزداد اتصال المتعلم الكبير بالعالم من خلال مختلف الوسائل المقروءة ومتابعة ما يجري فيه من أحداث وما يتحقق من إنجازات واختراعات ويتفاعل معها .

خصائص تعليم الكبار :

- ينتظم المتعلمون في مراكز التعليم الكبار بمحض اختيارهم بمعنى الالتحاق بالتعليم يكون طوعي وليس التزامي .
- تقوم الدولة بعملية تمويله وتضع برامجه ومناهجه وتنظم امتحاناته .
- ينتظم في المركز كبار السن لمدة ما ولا يتفرغون له دائما بسبب ارتبطاتهم.
- ينتظم في تعليم الكبار كل من فاتته فرصة التعلم صغيرا أو من تجاوز سن التعليم الالزامي ، وهذا بغية استكمال تعليمه ومحو الأمية وتعلم مبادئ القراءة والكتابة والحساب والمعاملة .

برامج تعليم الكبار

لقد أدرك صانع السياسة العامة في دولة الامارات العربية أهمية وضرورة التعليم المستمر مدى الحياة ، كما استوعب أن معضلة الأمية ليست معضلة تعليمية وتربوية فحسب بل هي مشكلة حضارية بالدرجة الأولى وبالتالي مناهج وبرامج محو الامية ليست مخصصة لابناء الامارات العربية فقط وانما هي حق لجميع المقيمين على ارض الدولة لأن الكل يسهم بشكل أو بآخر في بناء المجتمع .

حيث أدرك المسؤولون ضرورة وضع برامج تعليم للكبار عند وضع السياسة التعليمية وتحديد محتوياتها ومجالاتها وأهم سلبياتها وايجابياتها واختيار وسائل تقديمها ،للتاثير على النضج العقلي والاجتماعي للكبار والخبرات السابقة لهم ، كما حرصت السياسات الموضوعة لتعليم الكبار على أن تلبي حاجات المتعلمين المعرفية والمهارية والاجتماعية وتستجيب لمتطلباتهم و أن تركز على مواطن القوة فيهم . [1]

[1]:نفس المرجع ،ص 74.

وهذا ما أدى إلى أن تكون هاته السياسات المتعلقة بتعليم الكبار مرنة وتستثمر إمكاناتهم العقلية ، والثقافية والنفسية وتعدل هاته السياسة وفقا للتغذية الرجعية التي يتلقاها الميدان من أراء الكبار وانطباعاتهم ، وتستخدم في عملية التعليم طرق شتى : المحاضرة ، المناقشة ، الحوار ، تمثيل الأدوار والتعلم على الحاسوب. [1]

السلم التعليمي الخاص بتعليم الكبار :

- **المرحلة الأساسية** : حيث يتألف من حلقتين :

1. الحلقة الأولى: مدتها 4 سنوات ولها مستويان :

أ. المستوى التأسيسي : مدته سنتين يصل الدارس خلالهما إلى ما يوازي ، الصف الرابع الأساسي في التعليم العام .

ب. المستوى التكميلي : مدته سنتين يصل الدارس خلالهما إلى ما يوازي الصف السادس الاساسي في التعليم العام . وعندما ينتهي الدارس من هذين المستويين يكون قد أنهى برنامج محو الأمية

2. الحلقة الثانية : مدتها 3 سنوات توازي صفوف (السابع ، الثامن ، التاسع)

- المرحلة الثانوية : مدتها توازي الصفوف (العاشر ، الحادي عشر ، الثاني عشر).
- يبلغ عدد مراكز تعليم الكبار 41 مركزا في دولة الامارات العربية بعدد 7342 دارس حيث نجد 3797 ذكر و 3545 أنثى. [2]

---

[1]:نفس المرجع ،ص74

[2]: التقرير الوطني الوطني حول **التعليم للجميع في دولة الامارات العربية المتحدة** ، 2000-2005 ، وزارة التربية والتعليم ، 2007 ، ص 14.

المبحث الثالث : استراتيجية التعليم بالامارات العربية 2010-2020

المطلب الاول : مضمون الاستراتيجية

لقد عرف تطور التعليم بدولة الامارات العربية في الآونة الأخيرة ثلاثة استراتيجيات كانت أولها (2000-2020) وعرفت برؤية 2020 وتوقف العمل بها في عام 2006 ، وتعد هذه الرؤية بمثابة اللبنة الأولى للتخطيط الاستراتيجي ، أما الاستراتيجية الثانية (2008-2010) وهي استراتيجية قصيرة توقف العمل بها بعد تغيير الوزير ، والاستراتيجية الثالثة (2010-2020) وهي الاستراتيجية التي لازالت مستمرة وتمثل طموح الحكومة والشعب لتحقيق قفزة نوعية في تطوير التعليم ، حيث تم ادراجها في المواقع الالكترونية من اجل الاستفتاء حولها ومناقشتها عبر الانترنت من خلال الافكار والاراء البناءة المختلفة .

تركز الاستراتيجية على تحسين التحصيل العلمي للطلبة وكذا توفير بيئة مدرسية مناسبة من أجل اعداد الطالب وتأهيله وتسليحه بمختلف المعارف والمهارات ، وقد تناولت هاته الاستراتيجية عدة نقاط ضرورية حتى تواكب التطورات المختلفة وكذا تحقيق الهدف المنشود والوصول إلى الرقي بمستوى التعليم وتحقيق تنمية مستدامة ، ومن بين النقاط التي تركز عليها نجد :

***الساعات الدراسية :** حيث كشفت الاستراتيجية بصورة تفصيلية عدد الساعات المخصصة للتدريس حسب كل مادة حيث تشير إلى عدد الساعات المخصصة للتدريس في المرحلة التعليمية الأولى ،حيث ارتفعت من 3.23 %ساعة تدريسية في الاسبوع بين عامي 2004-2005 إلى 3.26% ساعة في الاسبوع عام 2010/2009 أما المراحلة الثانية فقد ارتفعت ساعات التدريس من 1.29 ساعة في الأسبوع عام 2004-2005 إلى 3.23 %ساعة في الاسبوع في عام 2009-2010 ونفس الشيء في المرحلة التعليمية الثالثة.

***معايير تعليم عالمية :** حيث تركز هاته الاستراتيجية على بلوغ معايير عالمية في قطاع التعليم من خلال توفير الوسائل والتقنيات التي تكفل تحقيق هذه الرؤية وكذا الاستعانة بفرق خاصة وخبراء في هذا المجال لتحقيق نموذج يتصف بمستوى راقي في مجال تعليم .

الطالب : تضع الاستراتيجية الطالب محور تركيزها وهذا قصد تكوينه لبيئة عمل مستقبلية من خلال 3 محاور رئيسية هي : [1]

[1]:هادي الجناحي، مجلة المعرفة WWW.almarefh.net/show-content-sub

*أنواع المدارس الرئيسية : حيث المدارس الحكومية تستهدف الطلبة المواطنين من الدرجة الأولى وهذا لتحقيق دور فاعل ونشيط في توفير معايير نظام التعليم أما المدارس الخاصة تستهدف الطلبة الوافدين والمواطنين ووضع معايير الجودة المطلوبة للوصول إلى نظام تعليمي يقوم على التنوع ويعد الطلبة إلى اقتصاد قائم على المعرفة .

*مهام وزارة التربية الوطنية : حيث تقوم بوضع سياسات وتحديد الاهداف مع القيام بالدعم والتنسيق في تنفيذ هذه السياسات وقياس ومراقبة آداء نظام التعليم في الدولة وصولا إلى كيان مرن وحديث.

*احتياجات الطلبة : بحيث تركز الاستراتيجية على تحصيل العلمي للطالب للوصول إلى نتائج طلابية تلبي حاجات المجتمع المستقبلية وتسعى لجعل البيئة المدرسية محفزة للتعليم وملائمة وجعل الفرص مكافئة بين الطلبة وتعزيز قيمة الهوية الوطنية والمواطنة قصد الوصول إلى نماذج طلابية منافسة عالميا .

وقد اتجهت دولة الامارات العربية قبل تبني هاته الاستراتيجية إلى احصاء عدد طلبتها في مختلف المدارس سواء الحكومية أو الخاصة حيث أوضحت الوزارة أن غالبية المدارس الحكومية في الدولة البالغ عددها 1190 مدرسة تنضوي تحت المنهج المعد من قبل وزارة التربية ويبلغ عدد المدارس الحكومية في الدولة 723 مدرسة لتشكل ما نسميه 61% في حين تبلغ عدد المدارس الخاصة 476 مدرسة ، أي ما نسبة 39%.

وتبلغ عدد المدارس الحكومية في أبو ظبي 303 مدرسة والشارقة 124 ورأس الخيمة 90 ودبي 79 والفجيرة 61 وعجمان 41 وأم القيوين 25 مدرسة .

أما المدارس الخاصة والبالغ عددها 467 مدرسة فتتوزع في امارات الدولة بواقع 178 مدرسة في أبو ظبي 145 مدرسة في دبي ، و81 مدرسة في الشارقة 25 في رأس الخيمة ، 22 في عجمان ، و 12 في الفجيرة ، و 4 في أم القيوين ، وتقدم هاته المدارس أكثر من 17 منهاجا مختلفا منها منهاج وزارة التربية الوطنية .

أما بخصوص عدد الطلبة فيبلغ 634 ألف طالب وطالبة بحيث نسبة الطلبة الدارسين في المدارس الحكومية أقل من النصف تساوي 42% من أجمالي الطلبة 58% في المدارس الخاصة ، يبلغ عدد[1]

[1] : نفس المرجع.

الطلبة في المدرسة الحكومية 269 ألف طالب وطالبة يتوزعون بواقع 218 ألف طالب مواطن 51 ألف طالب عربي ، أما المدارس الخاصة فيبلغ عدد الطلبة الدارسين فيها 374 ألف طالب ، منهم 84 ألف طالب مواطن ، و180 ألف من شبه القارة الهندية ، و 76 ألف طالب عربي ، 34 ألف طالب من الغرب. [1]

[1] نفس المرجع.

المطلب الثاني : أهداف الاستراتيجية :

تبنت استراتيجية أو رؤية 2020 للتعليم مجموعة من الاهداف تشمل مجموعة من المبادرات أهمها :

*التحصيل العلمي للطالب من خلال :

-تطوير المناهج وتحقيقها جودة عالية لتهيئة الطلبة لمجتمع المعرفة .

-تحسين مستوى أداء الهيئات التعليمية وتنمية قدرات مؤهلة ومخصصة في مجال التعليم لضمان تلقي جميع الطلبة تعليم عالي الجودة .

*البيئة المدرسية للطالب :

-الحد من التسرب الطلابي من النظام التعليمي .

-تهيئة بيئة تعليمية تربوية محفزة تتلاءم مع احتياجات المتعلمين .

*تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة :

-توحيد المعايير وتوفير فرص التعليم للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة ، لتحقيق مستوى عال من تكافؤ الفرص

-ضمان جودة الاداء التعليمي والتربوي في المدارس الحكومية الخاصة

*المواطنة عند الطالب :

تفعيل الشراكة المجتمعية في العملية التربوية والتعليمية

-تعزيز الهوية الوطنية وتنمية روح المواطنة لدى الطلبة

*الكفاءة والفعالية الادارية :

-ضمان أن جميع الخدمات الادارية اللامركزية تؤدى بمستوى عالي من الدقة والنظام.

-ضمان أن جميع الخدمات الادارية تؤدى بجودة عالية وكفاءة وشفافية وتتم بالوقت المحدد. [1]

[1]:وزارة التربية الوطنية ،استراتيجية وزارة التربية والتعليم2020/2010: https://www.noe.gov.ae/Ar/pages/home

المطلب الثالث : محاور الاستراتيجية

*احتياجات الطلبة : وتتضمن ما يلي :

- التحصيل العلمي للطالب
- البيئة المدرسية للطالب
- تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة
- المواطنة عند الطالب

*عمليات التعليم : تشمل :

- المناهج المدرسية
- كفاءة الهيئة التعليمية
- تسرب الطلبة
- بيئة محفزة
- وحدة المعايير وفرص التعليم
- جودة أداء المدارس
- الشراكة المجتمعية
- الهوية الوطنية

*مبادرات التنفيذ :

-الارتقاء بالمنهج التعليمي ليتماشى مع متطلبات مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل المستقبلي وكذا تعزيز وتطوير مناهج اللغة العربية والتربية الاسلامية لتنشئة طلبة مسلمين متسامحين محبين لدينهم وأمتهم وأيضا تطوير مناهج المواد العلمية واللغة الانجليزية والاهتمام بمتطلبات البنية التأسيسية.

-تطوير برامج تعليمية متخصصة وأيضا تعزيز التعليم الفني وتحسين برامج تعليم الكبار.

- تفعيل البحوث التربوية والتطبيقية وتقديم محفزات خاصة بها وتوفير ميزانية معتبرة من أجل تطويرها وتنميتها .
- إعادة هيكلة التعليم في كل مرحلة وفق ما تقتضيه المرحلة التي تليها وتوحيد التقويم المدرسي بين المدارس الحكومية والخاصة . [1]

[1] : نفس المرجع.

- تحسين مهنة التعليم استنادا إلى تطوير نظام امتياز الهيئة التعليمية وزيادة عدد الذكور في هاته الهيئة و وضع نظام للمسار الوظيفي وتطوير أدوات تقيم الأداء وربطه بخطة تدريبية واضحة المعايير .
- تدريب المتعلمين من خلال تصميم برنامج تدريبي ووضع و تنفيذ برنامج لتطوير القيادات المدرسية .
- تطوير برامج الارشاد الطلابي من الناحية النفسية الاجتماعية ، والمهنية واستحداث وظيفة مرشد مهني بالمدارس الثانوية وتحديد المعايير الخاصة بها ، وتحديد المهام والأدوار .
- تعديل قانون الزامية التعليم وتفعيل تطبيقه .
- تطوير البنية التحتية والمباني التعليمية من خلال تخطيط وتطبيق نظام ادارة المنشآت ورفع الكفاءة التشغيلية للمدارس مع تطوير المرافق التعليمية وتزويدها بالأجهزة والمعدات الضرورية وكذا دعم خدمات الأمن والسلامة في المدارس .
- تطوير الأنظمة التقنية في المدارس بما يتلاءم والتطورات الخارجية ووضع قاعدة بيانات لشؤون الطلبة والعاملين .
- تعزيز الأنشطة التعليمية المدرسية قصد تطوير مهارات الطلاب وكذا تكثيف البرامج الصحية التثقيفية في المدارس وكذا تطوير برامج التربية البدنية لخلق روح التنافس بين الطلاب وتبني أنشطة مدرسية تساعد في تنمية القدرات التنافسية في مختلف المجالات.
- تطوير التقييم الوطني والمشاركة في التقييم الدولي وتطوير مختلف الأنظمة المتعلقة بالتقييم وتطبيق اختيارات وطنية لضبط نوعيةا لتعليم والقيام بعمليات مقارنة بين التحصيل العلمي للطلبة الاماراتين مع المستويات العالمية من خلال الاختبارات الدولية .
- رعاية الفئات الخاصة في المدارس وتقديم أحسن الخدمات والبرامج لهم .
- حوكمة قطاع التربية والتعليم من خلال اعتماد الشفافية والمساءلة في جميع مكونات القطاع .
- ضمان جودة المدارس من خلال تطبيق برنامج اعتماد المدارس الحكومية والخاصة وتطوير مختلف برامج الرقابة المدرسية على المدارس الخاصة .
- ايجاد قنوات وادوات تساهم في بناء الشراكة مع أولياء الامور مؤسسات المجتمع المدني من خلال تفعيل برامج التواصل. [1]

[1]:نفس المرجع.

- تعزيز برامج الشراكة مع مؤسسات التعليم العالي وأيضا تشكيل لجان عمل مشتركة مع المؤسسات الجماعية في مجالات الارشاد الطلابي .
- اثراء البرامج أو المناهج بمعلومات عن تاريخ وتراث الامارات وحقوق الوطن والمسؤولية الاجتماعية في مختلف المدارس سواء الحكومية أو خاصة تصميم منهج دراسي حول تاريخ وتراث الامارات لطلبة التعليم الخاص وترجمته إلى لغات أخرى
- ابتكار برامج وأنشطة لتعزيز التلاحم الوطني والمجتمعي في الدولة من خلال اعداد وتنفيذ مسابقات مركزية تحت شعار حب الامارات . [1]

[1] : وزارة التربية الوطنية ،مرجع سابق.

المطلب الرابع : مخرجات الاستراتيجية

لقد اهتمت الاستراتيجية بضمان تحقيق مجموعة في المخرجات تمس بعناصر مهمة في العملية التعليمية وهي كالتالي :

أولا : الطلبة :

- مواطنون صالحون فخورون بهويتهم الوطنية ، وبثقافة الامارات وتاريخها وبالقيم الاسلامية ويؤمنون بالتسامح وبتقبل واحترام الاخرين
- طلبة يتمتعون بمعرفة واسعة مبدعون ، وبارعون في شتى الموارد الدراسية كاللغات والعلوم والانسانيات ، لديهم رغبة في التعليم المستمر ، ومساهمون في تقدم الدولة وازدهارها .

ثانيا : المعلمون

- أن يكون المعلم قدوة للطلبة يغرسون فيهم أهمية التعليم وقيم المجتمع الاماراتي والمواطنة الصالحة ، ويعدون أفرادا يتمتعون بأخلاقيات عمل و مهنية عالية .
- أن يتمتع المعلمون بمعرفة واسعة وقادرين على تأمين أفضل معايير التعليم في مختلف المواد .
- أن يتحلى المعلمون بروح الابداع ويوظفون أساليب تعليم مبتكرة وفعالة لاظهار أهمية المبادرة والبحث والتعليم الذاتي.

ثالثا : أولياء الأمور

- أن يقدموا مثال يقتدي به عن المواطنة الصالحة من خلال السلوك والاستقامة والصلاح و التسامح
- التحفيز على التعليم من خلال تشجيع ابناءهم على ذلك ومساعداتهم في مختلف فروضهم ومكافأة المتميزين منهم.
- احترام المعلمين بإظهار الاهتمام بهم وبالمدرسة وتكريمهم والرفع من شأنهم .

رابعا : المجتمع

- احترام وتقدير التعليم من خلال الاشادة بدور وأهمية الهيئات التعليمية والطلبة والتشجيع على التعليم المستمر. [1]

[1]:وزارة التربية الوطنية ،مرجع سابق.

- مساندة المدارس من خلال رعاية الأنشطة والفعاليات المختلفة.
- تشجيع الطلاب على اختيار توجه مهني ملائم لمستواهم التعليمي من خلال اطلاعهم على فرص العمل والمؤهلات التي يتطلبها سوق العمل المستقبلي . [1]

[1]: نفس المرجع .

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الثاني تم التطرق إلى التطور التاريخي للسياسة العامة التعليمية للإمارات العربية من خلال أولا تقديم نبذة عامة عن دولة الإمارات من موقع ومساحة وسكان وأهم السمات الخاصة بنظامها السياسي هذا في المبحث الأول أما الثاني تطرقنا لأهم محطات التطور التاريخي للتعليم ومقوماته لأن الإمارات جعلت من التعليم قاعدة أساسية لتحقيق التقدم والرقي ومواكبة العالم وهذا مادفع بالدولة لوضع أسسا ممنهجة للتحول من الاقتصاد الذي يعتمد على النفط والغاز والقطاعات التقليدية إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على انتاج المعارف من خلال الابتكار والإبداع .

تمهيد

إن الوصول إلى نظام تعليمي فعال يقوم على مبادئ محترمة ومقومات واضحة المعالم لبلوغ الأهداف المسطرة يستلزم مراعاة مجموعة من المعايير التي تصب في الجودة والتمييز والابداع خلال العملية التعليمية منذ رياض الأطفال من المراحل النهائية للتعليم العام والتعليمي الجامعي ، فضلا عن أهمية الحرص على الرقي بمستوى البحوث العلمية والارتقاء بها .

والإمارات العربية من الدول التي تسعى من أجل تطوير التعليم ، ورغم كل المجهودات التي تقوم بها لبلوغ هذا الهدف إلا أن السياسة العامة التعليمية مازالت تعاني من سلبيات مما حتم على الدولة وضع بعض التصورات المستقبلة لتجاوز أي نقص يمس السياسة التعليمية وفي هذا الفصل الثالث يستم التطرق إلى نظرة تقيمية حول هاته السياسة من خلال ثلاث مباحث

المبحث الأول الذي يعالج أهم ايجابيات السياسة التعليمية العامة أما المبحث الثاني سيتم التطرق إلى أهم السلبيات التي تعرقل تطور السياسة التعليمية الاماراتية في حين المبحث الثالث يوضح أهم الافاق المستقبلية التي تسطرها الدولة من أجل الرقي بالنظم التعليمية .

المبحث الاول : أهم ايجابيات سياسة التعليم بالامارات العربية المتحدة

المطلب الاول :التطور في مستوى التعليم

لقد استطاعت دولة الامارات العربية أن تمشي إلى الأمام في مسيرة التعليم في زمن قياسي جدا وهذا وفق مراحل متلاحقة انطلاقا من تأسيس الاتحاد في ديسمبر 1971 حتى الآن بحيث وصل التوسع الأفقي في بناء المدارس الحكومية والخاصة رقما مهما ومؤشر معبر عن مدى اهتمام الدولة بالمجال التعليمي حيث في عام 2003-2004 بلغ عدد المدارس في الدولة 1181 مدرسة حكومية وخاصة ، أما عدد الطلبة فقد تجاوز 575 ألف طالب وطالبة ، كما واكب هذا التطور الأفقي تطورا في الكيف والنوعية إذا وافق مجلس الوزراء في 29 مارس 2004 على وثيقة مشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي التي تحدد مناهج و الاستراتيجيات الحديثة لتطوير التعليم في إطار ما يسمى **رؤية التعليم** والتي تتواصل لغاية 2020م .

وقد مس هذا التطور التعليمي الذي عرفته الامارات عدة نقاط منها :

أولا المناهج :

حيث عرفت مساران أفقي ورأسي بالنسبة لتطور المناهج أفقيا يضمن مراعاة خصوصية كل مرحلة عمرية بمعنى لكل مستوى سن معين وكذا منهاج يلائم السن فضلا عن تكامل المواد أما التطور الرأسي يضمن التناسق في المادة الدراسية الواحدة .وعملية تطور المناهج مست 3 اجراءات تمثلت في :

- تطوير مناهج التأليف : التربية الاسلامية ، اللغة العربية ، التربية البدنية ، والصحية ، الموسيقى علوم الكمبيوتر
- مواءمة المناهج : اللغة الانجليزية ، الرياضيات ، العلوم
- استحداث مواد دراسية : التصميم الابداعي ، التصميم والتكنولوجيا ، ادارة الأعمال ، العلوم الصحية .

ثانيا : امتحانات متطورة وتحاكي المناهج الجديدة :

حيث التطوير لم يقتصر على المناهج فقط حيث جاءت عملية لامتحان والتقويم ملائمة للمناهج الجديدة ومواكبة لمختلف التغيرات بحيث تم اعتماد 5 أنواع من الامتحانات خلال العام الدراسي [1]

[1]:محمد ابراهيم،تطوير التعليم، http://www.alkhaleej.ae/qlkhaleej/page/b72F745F-7b65-4927.dpuF

تتجلى في :

- امتحان منتصف الفصل : يطبق مرتين خلال العام الدراسي لمجموعة من المواد الدراسية للصفوف (4-12) .
- امتحان نهاية الفصل : يطبق على مجموعة من المواد الدراسية للصفوف (1-12) يطبق مرتين في العام.
- امتحان نهاية العام الدراسي : يطبق مرة واحدة ويكون في آخر السنة للمجموعة من المواد الدراسية (1-12) ويشمل جميع المهارات التي درسها الطالب .
- امتحان الاعادة : يقدم للطلبة الذين لم يحققوا الحد الأدنى في أية مادة دراسية نهاية العام الدراسي ، ويطبق في 5 أيام دراسية ، درجته 100 ، تضاف درجة الاعادة إلى معدل الطالب ويعيد الطالب في حالة عدم تمكنه من اجتياز مادة أو أكثر أو غاب عن الامتحان في الصفوف في(3-12) .
- الامتحان المؤجل : يقدم للطلبة الغائبين بعذر عن امتحان نهاية العام الدراسي للصفوف (1-12) وهو موازي لامتحان نهاية العام ويطبق في 5 أيام دراسية .

ثالثا : تنمية التفكير ومهارات القراءة :

وهذا راجع إلى المناهج التعليمية التي تتبعها دولة الامارات حيث أصبحت غنية بطرق التعليم التي تشجع على التفكير الابداعي والنقد البناء ، فضلا على حث المتعلم على صياغة تعابير تخدم العملية التعليمية وبالتالي تنمية القدرات الذهنية للمتعلم حتى تمكنه من القيام بالعمليات الرياضية المختلفة بطريقة ذهنية وبمهارة عالية كما أن التعليم عرف تطور في اللغة العربية استهدف مبادرات القراءة من خلال اكساب التلاميذ مهارة القراءة لجعلها عادة سلوكية يومية ومنه تفعيل دور المكتبات وهذا يؤدي إلى إنتاج المعرفة وتنمية مهارات المحادثة والقراءة الذاتية. [1]

[1]: نفس المرجع

ويؤكد الشيخ **عارف** مستشار الأمور الأسرية بمحاكم دبي و أحد المطلعين على واقع التعليم بدولة الامارات العربية على أن التعليم عرف تطورا كبيرا وملحوظا حيث منذ قيام الاتحاد والدولة تسعى بشتى الطرق إلى تطوير نفسها ومواكبة التطورات التكنولوجية والدولية في جميع المجالات و خاصة مجال التعليم باعتباره أحد العناصر المهمة التي تؤدي إلى التنمية والتقدم حيث يوضح الشيخ **عارف** على أن المناهج تبدلت على ما كانت عليه وحتى نظم التقويم والامتحانات والوسائل والأنشطة وانتقل التعليم في الكتاتيب إلى المدارس سواء الحكومية أو الخاصة باعداد ضخمة من الطلاب لكل الجنسين ويوضح أنه لو أجريت مقارنة بين حصاد التعليم قبل وبعد الاتحاد لوجد فرقا كبيرا وهذا راجع للتغييرات التي عرفتها الفترات المتلاحقة بعد الاتحاد ووفقا لمتطلبات كل مرحلة في التحديث والتطوير. [1]

كما اشارت الدكتورة : **مريم سلطان لوتاه** ، الأستاذ المساعد في قسم العلوم السياسية في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية في جامعة الامارات العربية المتحدة ، إلى أن دولة الامارات العربية المتحدة وكذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي برغم حداثة نشأتها وحداثة مسيرة التعليم فيها ، فإنها استطاعت أن تنجز الكثير على صعيد تطوير ونشر التعليم وتوفيره مجانا لجميع مواطنيها وكذا على صعيد تطويره ، والرقي بمستوى الخدمة التعليمية المقدمة وخاصة بعد تبني استراتيجية التعليم الجديدة 2010-2020 التي فتحت مجالا آخر لمزيد من التطوير ومواكبة مختلف التغيرات الدولية في هذا المجال بسبب احتلاله مكانة ودور لا يستهان بهما في تحقيق ازدهار وتطور الدولة والوصول إلى تنمية مستدامة . [2]

---

[1]: الشيخ عارف،التعليم النظامي تطور كما وكيفا ونوعا وأبرز قادة ومسؤولين،2011/03/13 أنظر:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=53115

[2]: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الامارات ترتقي بواقعها التعليمي:ecssr.ae/ECSSR/appmanger/portal/ecssr ?-nfls=false

المطلب الثاني : التعليم الذكي

لقد جندت وزارة التربية والتعليم في دولة الامارات العربية العديد من البرامج والوسائل لتطوير مخرجات العملية التعليمية وكان آخر مشروع هو ***برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي*** وهو برنامج نال اشادة دولية وجعل الامارات ضمن التصنيف الأول عالميا ، على أساس الدول التي تطبق تجارب مماثلة ، حيث أوضحت دراسة قامت بها شركة سامسونغ العالمية أن الإمارات هي الوحيدة بين 11 دولة متقدمة ، جعلت التعلم الذكي مشروعا وطنيا مدعوما بإرادة سياسية وتطلعات مجتمعية واسعة الأفق والنطاق .

تم اعتماد هذا البرنامج بموجب **القرار الوزاري** رقم **25** الصادر في **2012** وينص على تشكيل اللجنة العليا للاشراف على البرنامج برئاسة معالي " **حسين بن ابراهيم الحمادي** " وزير التربية والتعليم وعضوية كل من الدكتور **عبد القادر خياط** عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للتنظيم قطاع الاتصالات ورئيس مجلس أمناء صندوق تقنية المعلومات والاتصال الذي يوفر التمويل للبرنامج ، و**هدى الهاشمي** المدير التنفيذي لقطاع الاستراتيجية والسياسات بمكتب رئاسة مجلس الوزراء .

ويقوم البرنامج على دمج التقنيات الحديثة مع أدوات التعليم التقليدية في الفصول الدراسية للخروج بعملية تعليمية تسهم في جعلها عملية ديناميكية وتفاعلية لكل من المعلمين والطلاب ومنها يستطيع المعلم من التركيز على مهارة كل طالب وبالتالي مساعدته على تطوير قدراته ومهاراته الفردية ، وقد تم إنجاز المرحلة التجريبية من البرنامج في العام الدراسي 2012 وشملت الصف السابع في 14 مدرسة حكومية ، وتلتها المرحلة الأولى التي تم إنجازها في العام الدراسي 2013-2014 وشملت تطبيق كل تقنيات التعليم الذكي في 123 مدرسة وعلى 11000 طالب ، أما المرحلة الثانية التي تم تنفيذها خلال العام الدراسي 2014-2015 كانت عملية توسعة كبيرة في عدد من المدارس حيث عرفت انضمام العديد من المدارس للبرامج في العام الثاني من المرحلة التطبيقية للبرنامج حيث بلغ عددها 146 مدرسة في مختلف أنحاء الامارات العربية تض أكثر من 25000 طالبا و 800 صف مدرسي إضافة إلى تدريب أكثر من 2000 معلم .

وتمكن برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي من توزيع 3543 كمبيوتر محمولا على المعلمين و 800 لوح تعليم ذكي على 800 صف مدرسي في مختلف أنحاء الامارات العربية المتحدة ، بحيث وصل عدد [1]

[1]: التعليم الذكي والابتكار أهم معالم القرن 21

http://uaepedia.ae/index.php

مدارس التعليم الذكي إلى 123 مدرسة ، بعد أن كان في العام الدراسي (2012-2013) 14 مدرسة

وتمكن برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي من توزيع 3543 كمبيوتر محمولا على المعلمين و 800 لوح تعليم ذكي على 800 صف مدرسي في مختلف أنحاء الامارات العربية المتحدة ، بحيث وصل عدد مدارس التعليم الذكي إلى 123 مدرسة ، بعد أن كان في العام الدراسي (2012-2013) 14 مدرسة ، ويخدم البرنامج حاليا 24328 طالبا وطالبة ، تم تزويدهم جميعا بأحدث الأجهزة اللوحية ويشرف على تعليمهم 3.543 معلم ومعلمة ، في أكثر من 850 صف دراسي مزود بآخر ماجاءت به التقنيات ووسائل التعليم وطرائق التدريس الحديثة ، وكانت الوزارة قد أنجزت محتوى المشروع الالكتروني باللغتين العربية والانجليزية.

يتيح مفهوم التعليم الذكي للطلاب امكانية التحكم بتجربة التعليم الخاصة بهم ، كما تمكن كل من الطلاب والمعلمين من مسيرة التعليم ،وهو أول برنامج يوفر نظام شامل ومتكامل لتقيم آداء مختلف الأجهزة المتوفرة في المدارس ويسعى إلى توفير بيئة تعليمية جديدة للطلاب والطالبات في دولة الامارات العربية ، وتم تجهيز الفصول الدراسية المندرجة ضمن **برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي** ، بخدمة الاتصال عبر الشبكات اللاسيلكية wifi ، كما يستخدم المعلمون شاشات ذكية كبيرة أما الطلاب يستخدمون كمبيوترات اللوحية أو أجهزة الكومبيوتر المحمولة حيث تقدم للطلاب مناهج تعليمية ومطبوعة أي كتاب لكل مادة بالاضافة إلى مناهج رقمية تعليمية .

أما ترتيب المقاعد والطاولات فيأخذ شكلا دائريا من أجل تطبيق وتسهيل مفهوم المناقشات الجماعية والعصف الذهني كما تشجع على مبدأ التعلم من الاخرين عوض الاعتماد على المعلمين وتتيح الانترنات للطلاب القدرة على فتح باب المناقشات فيما بينهم لتنفيذ الواجبات الموكلة لهم والتفاعل مع معلميهم والتناقش خارج أوقات التدريس .

ولنجاح هذا البرنامج وفرت وزارة التربية والتعليم **منتدى التعليم العالمي** الذي تنظمه شركة ما يكرو سوفت حيث يهدف إلى تقديم أهم التجارب العالمية في مجال التعليم الحديث وتوفير أرضية خصبة للاطراف المعنية بقطاع التعليم لمناقشة الطرق المثلى للتصدي لمختلف التحديات التي تواجه القطاع بواسطة [1]

[1]: التعليم الذكي أهم معالم القرن 21 :http://uaepedia.ae/index.php

تقنيات حديثة متطورة كما يوفر منصة لتبادل أفضل الممارسات الحديثة و كذا التعلم من كبار الخبراء المختصين في المجال ، كما أدرج برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي عدة مبادرات تعليمية كبرى منها مبادرة الاذاعة الذكية في عدد من المدارس حيث تتيح امكانية البث من خلال شبكة الانترنت مما يفتح مجال مشاركة الطلاب بفعالية أكبر مع المدرسة من جهة وفيما بينهم من جهة أخرى ، وتشمل أيضا تقديم الدورات التدريبية الدورية لجميع أعضاء فرق الدعم الخاصة بالبرنامج ، وستحظى هذه الدورات التدريبية بأهمية مميزة لدى الأولياء حيث توفر لهم امكانية مراقبة آداء أبنائهم من خلال منصة البرامج عبر الانترنت التي تمكنهم من الاطلاع على جداول الدروس والوظائف والمهام الموكلة للطلاب. [1]

[1]:نفس المرجع

المصدر :موقع الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

http://sheikhmohammedbinzayed.net/vb/showtheredad.ph t=4426

الصورة الخامسة:التعليم الذكي

*توضح الصورة الطريقة الحديثة التي اصبح يدرس بها في الامارات العربية المتحدك والتي تواكب عصر التكنولوجيا وهي مايعرف بالتعليم الذكي حيث يتم هذا الاخير باستخدام احدث الوسائل وهو الكومبيوتر وحتى طريقة التجليس تكون بشكل دائري لفتح المجال للمناقشات والحوار عكس الطريقة التقليدية.

المطلب الثالث : المشاركة المجتمعية في التعليم

تولي دولة الامارات العربية أهمية بالغة للمشاركة المجتمعية في التعليم سواء كانت من جانب أولياء وأهالي الطلاب أومن ناحية المجتمع المدني ، فوزارة التربية الوطنية أسست مجموعة من المبادئ الخاصة لتوثيق علاقتها بمؤسسات المجتمع ، وعقدت عدة شركات استراتيجية مع المؤسسات الوطنية وكذلك المنظمات والهيئات التربوية الدولية ، بحيث اعتمدت الوزارة سياسة الانفتاح على المجتمع والتواصل مع أفراده وخاصة أولياء الأمور ، كما تحرص في كل ما تقدمه من مشاريع وخطط ونظم على استطلاع آراء المعنين والمختصين والمهتمين بالشأن التربوي بالدولة عبر العديد من الوسائل آخرها **مثلا** الإذاعة الذكية التي جاءت بمبادرة برنامج محمد بن راشد آل نهيان للتعليم الذكي حيث تتيح هاته الاذاعة للتلاميذ أو الطلاب فرصة التعاطي فيما بينهم وبين الأستاذ والمعلمين كما تسمح للأولياء بالاطلاع على كل ما يخص أبناءهم سواءا مستواهم التعليمي أو مختلف الملاحظات المقدمة لهم أو الواجبات المطلوب منهم وكل هذا عبر الانترنت . كما تسعى الوزارة دائما إلى عقد وتنظيم العديد من اللقاءات و الدورات والندوات الموسعة لتعزيز العلاقة مع شركائها الاستراتيجين وهذا انطلاقا من الدور البارز الذي تقوم به المؤسسات المجتمعية في سبيل تطوير التعليم من خلال أرائها وانتقاداتها التي تخدم أعمال التحديث المتواصلة التي تشهدها مدارس الدولة .

ومن بين مثلا مؤسسات المجتمع التي تولي أهمية كبرى لضرورة تعاون وتظافر الجهود بينها وبين الوزارة لتطوير التعليم نجد **مؤسسة دبي للعطاء** حيث تعمل على مؤازرة الوزارة وتدعمها للوصول إلى تعليم أفضل لأبناءهم .كما وضح السيد " **طارق العزق** " الرئيس التنفيذي للمؤسسة عن أهم أراء وأهداف هاته المؤسسة حيث تسعى بالدرجة الأولى للقضاء على الفقر لدعم حصول الأطفال على حقهم في التعليم الأساسي أما أهدافها الأخرى انسجمت مع أهداف هيئة الأمم المتحدة الإنمائية وهي ضمان تعميم التعليم الأساسي ، تعزيز المساواة بين الجنسين، صياغة شراكة عالمية من أجل التنمية .

أيضا تقوم المؤسسة بالتعاون مع وكالات المعونة والتنمية الدولية في معالجة التحديات التي تعوق حصول الأطفال في البلدان النامية على التعليم الأساسي السليم بما في ذلك الاهتمام بالموضوع على [1]

---

[1]:فهمي عبد العزيز،**بحث دور المؤسسات المجتمعية في دعم تطوير التعليم**

http://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2013-04-26-1.1870371.

مستوى دولة الامارات العربية .

وتقوم مؤسسة دبي ضمن علاقتها بوزارة التربية ببناء وترميم المدارس لتوفير بيئة تعليمية آمنة للأطفال وتسهر على تنفيذ البرامج في المدارس للحد من انتشار الأمراض وتحسين معدل التسجيل والحضور .[1]

أيضا هناك **مجالس الأباء والأمهات** وهي خلية جد مهمة على مستوى المؤسسات التربوية الاماراتية والتي تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق التطوير المستمر للتعليم لأنه بطبيعة الحال ينعكس بصورة ايجابية على مستوى تحصيل أبناءهم ، هذه المجالس كفيلة بفتح باب المناقشة للاطلاع على المستجدات الخاصة بالطلاب كل واحد على حدى و أهم الصعوبات التي تواجه الأباء في التعامل مع أبنائهم في مجال التعليم وأيضا تسمح لهم بإدلاء آرائهم حول البرامج المقدمة لأبنائهم ومدى ملائمتها لهم ، وهناك العديد من الدراسات والبحوث التربوية التي تؤكد وجود علاقة ايجابية بين مشاركة أولياء الأمور لأنها تعمل على زيادة دعم المجتمع للعملية التربوية التعليمية من خلالها يسعى الآباء والأمهات عن رضا وقناعة الى التأييد التام و مساندة خطط إصلاح التعليم وتطويره وذلك من خلال تقديم الدعم المعنوي والمادي كلما أمكن ذلك .[2]

---

[1]:نفس المرجع .

[2]: ايمان سرور ، التعليم قضية مجتمعية تتطلب مشاركة جميع الأطراف

http://www.alkhaieej.ae/alkhaleej/page/e6033b4-a349-4bad-abcf-d806faab0599sthash.yffmo.yiv.dpuf

المبحث الثاني: أهم مشاكل السياسة العامة للتعليم في دولة الامارات العربية

المطلب الأول: التدني في المستوى التعليمي

رغم المجهودات التي تبذلها دولة الامارات العربية في مجال التعليم ورغم كل ما جندته بخصوص هذا المجال للرقي به وبلوغ مستويات عالمية من التطور إلا أن هناك بعض المشاكل أعاقت هذه المسيرة واصبحت بمثابة تحديات تجبر الدولة في كل مرة إلى التوقف وأخذ كل ما يلزم من احتياطات وحلول لتفادي هاته السلبيات .

ومن أبرز السلبيات التي تواجه دولة الامارات العربية تدني المستوى التعليمي خاصة الثانوي منه حيث لم يحقق هدف إعداد فرد قادر على ملاحقة التغيير السريع في المعلومات والتكنولوجيا لاكسابه مهارات التعليم الذاتي والتفكير الناقد ، كما أن هذه المرحلة في التعليم أي الثانوي أثبت عدم كفاءته ولم يجعل هدفه الاعداد للعمل والمهنة ولم يجعلها من أهم أولوياته كما أن التعليم الثانوي لم يحقق أهدافه في الاعداد للجامعة والوظائف الحكومية ، هذه السلبيات مست بشكل كبير وواضح أهم مرحلة من مراحل التعليم واستمر ذلك وأثر أيضا على التعليم العالي مما أدى إلى قصور في عمليات التوجيه والارشاد التربوي والمهني التي تساعد الطالب على النجاح وتجعله يسعى إلى التعليم العالي مما خلق فجوة في الموازنة بين السياسات التعليمية ومتطلبات السوق بحيث الطلبة المتخرجين لم يحققوا اكتفاء سوق العمالة لا من ناحية العدد ولا من ناحية التخصصات المطلوبة وهذا جعل من التعليم العالي غير قادر على المساهمة الفاعلة في خطط التنمية المجتمعية أو الوطنية

وهذا ما أكده مدير الهيئة الوطنية للبحث العلمي الدكتور **كينيث ويلسون** حيث صرح بأن مستوى آداء الدولة بالنسبة للتعليم والمهارات رديء ،معتبرا أن أداء الدولة جيد خاصة من ناحية البنية التكنولوجية المعلوماتية والاتصال وكذا نظام الحوافز الاقتصادية وهذا استنادا إلى تقرير المعرفة الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

وأوضح ذات الدكتور لـ " **جريدة الإمارات اليوم** " أن الدول العربية كافة ومنها دولة الإمارات تتختلف كثيرا عن غيرها من المجتمعات الرائدة فيما يخص المعرفة والابتكار وهذا راجع للسياسات المتبعة التي لا تولي اهتمام لدعم الابتكار والمعرفة . [1]

---

[1] وجبة السباعي ، تقرير المعرفة ،**يبرز سلبيات التعليم في الدولة**
www.emaratlyoum.com/local-section/education/2010/04/06-1.103459.

ويتابع **ويلسون** أنه على الامارات لتحسين المرتبة التي تحتلها بالنسبة لمحاور التعليم والتكنولوجيا والحوافز الاقتصادية يجب اتخاذ قرارات واجراءات عاجلة وفاعلة .

بالإضافة إلى سلبيات التعليم الثانوي والعالي ، أشار تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2004 أن نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي تراجعت إلى 81% مقارنة بسنة 1990 حيث وصلت إلى 100 % وهذا ما أدى إلى تصنيف الدولة في مراتب متأخرة بين دول العالم في التعليم الابتدائي .

إن هاته السلبيات ترجع إلى نقص في التسيير الاداري وهذا بسبب المركزية الشديدة التي تحصر أي مبادرة للمشاركة بالجديد مما اثر سلبا على تطوير التعليم وغلق مجال الابتكار هذا من جانب ومن جانب آخر لا بد من الاشارة إلى أن الميزانية المخصصة للتعليم في دولة الامارات العربية لا تناسب مقتضيات التطوير أو متطلبات النهوض بالعملية التعليمية فرغم احتلال التعليم مكانة جد مهمة من أولويات الدولة باعتباره أحد ركائز تحقيق التنمية ومن متطلبات العصر التكنولوجي إلا أن الميزانيات المخصصة له غير كافية والاحصائيات خير برهان على ذلك حيث بلغ صافي الناتج المحلي الإجمالي للدولة عام 2006 /295 مليار درهم وهذا وفق معلومات وزارة التخطيط وبياناتها ،وكان نصيب التعليم من هاته الميزانية في نفس السنة 4 مليارات و 187 مليون درهم أي ما يقارب 1.4 من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة قليلة لا تغطي كل احتياجات قطاع التعليم وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2005 فإن نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي كانت 1.9 % عام 1990 وهذا يوضح الاختلاف بحيث تراجعت نسبة الانفاق لهذا القطاع [1].

[1]: نفس المرجع

المطلب الثاني : اعتماد المركزية

المركزية هي فكرة أساسية في التنظيم والعمل الاداري حيث تعني أن تنفرد بالاشراف على التعليم ادارة أو هيئة أو سلطة واحدة تسيطر عليه وتوجهه الوجهة التي تراها دون أن تشاركها في ذلك سلطة أو هيئة أخرى ويكون لهذه الادارة المركزية فروع في الأقاليم المحلية ،ولكن هذه الفروع لا تستطيع أن تتخذ قرارا ما لم يكن هناك توجيه من السلطة المركزية بشأنه .

والصلاحيات في النظام المركزي تتمثل في اخضاع التعليم لاشراف كامل من قبل الادارة التعليمية والهدف من تلك السيطرة الكلية هو تطبيق إيديولوجية معينة من خلال توظيف التعليم كوسيلة فعالة لتحقيق هاته الغاية بمعنى أن دولة الامارات لها هيئات تشرف على التعليم سواءا على مستوى اتحادي وعلى مستوى محلي بحيث تهيمن وزارة التربية والتعليم على كل مراحل التعليم بالدولة حتى التعليم العالي رغم توفرها على مجالس تهتم بالتعليم على المستوى المحلي مثل مجلس أبو ظبي ومجلس دبي وهذا رغبة منها في الوصول إلى نظام تعليمي ابتكاري ومجتمع ذو قدرة علمية كبيرة قادرة على المنافسة وبلوغ الأهداف .

ومن مظاهر المركزية الشديدة في النظام التعليمي الاماراتي نجد :

*تركيز السلطة القيادية في يد الوزارة حيث تشرف على المدارس الحكومية والخاصة وحتى التعليم العالي.

*اتباع سياسة موحدة في وضع وتنفيذ مختلف البرامج لكل مستويات الادارة التربوية بحيث لا تترك المجال للادارة المحلية في وضع برنامج يتماشى وأوضاعها.

*اعداد جميع البرامج والمقررات الدراسية لكل مراحل التعليم .

*الاشراف الاداري على سلطات التعليم المحلية والاقليمية من خلال تنظيماتها واداراتها.

صحيح أن المركزية تحقق نوعا من الوحدة وفاعلية النظام التربوي ،والتشابه في كل الدولة سواءا في المباني أو المعدات وحتى البرامج إلا أن السيطرة الشديدة تولد مجموعة من المشاكل والسلبيات يمكن اجمالها فيمايلي :

- اعتماد الامارات العربية المتحدة على المركزية الشديدة من شأنه أن يعدم المشاركة المحلية كذلك قيد المحاولات الابداعية وروح المبادرة الفردية لدى الأخرين سواءا عمال المؤسسات التعليمية أو المجتمع المحلي في المشاركة في صنع القرارات أو تحمل المسؤولية . [1]

[1]: مهما محمد الحربي،**تفعيل اللامركزية في ادارات التعليم**

www.almarefh.net/show-content-sub.php?CUV=432&.SUBMODEL=226&ID=2399

- تتشابه أنواع مخرجات التعليم ولا يوجد تنوع أو تغير أي تتميز بالثبات .
- اعتماد المركزية جمد الأفكار التربوية أو استحداث الجديد .
- اشتغال وزارة التربية والتعليم الاماراتية بمواضيع ثانوية على حساب المواضيع الحيوية و الرسمية .
- تحول المركزية دون اتخاذ قرارات ملائمة لطبيعة وظروف الأقاليم والمحافظات مما يؤدي إلى فشل التنظيم في تحقيق أهدافه . [1]

[1]: نفس المرجع

المطلب الثالث : مشاكل المدارس الخاصة

تعرف دولة الامارات العربية انتشارا واسعا للتعليم الخاص أو بالأحرى المدارس الخاصة وهذا راجع لاختلاف وجهات النظر بين أولياء الأمور فالبعض يفضل التعليم الحكومي والبعض الآخر التعليم الخاص وهذا بسبب اقتناعهم ببعض الأفكار الخاصة بهم ، كون التعليم الخاص يهتم باللغة الانجليزية كلغة عالمية ضرورية وعدم اكتظاظها وغير ذلك من الاعتبارات ، إلا أن في الآونة الأخيرة عرف التعليم الخاص في دولة الامارات العربية تراجعا ملحوظا وهذا راجع لعدة مشاكل يعانيها هذا القطاع يمكن إجمالها فيما يلي :

1/تدني رواتب المعلمين : حيث أكد أو حذر تربويين من خطر انعكاس تدني رواتب المعلمين في التعليم الخاص على مستوى عطاءهم نتيجة انعدام الاستقرار النفسي لديهم ، لأن راتب المعلم هو كل ما يشغل باله وتفكيره وهوسبب اضطراره للبحث عن مصادر أخرى لتوفير ضروريات حياته وهذا راجع إلى رفض المدارس الخاصة إعطاء المعلمين إجازات مدفوعة الأجر مما يزيد تعقيد حياتهم وهذا ما أدى لتضمر المعلمين ، بحيث صرح العديد منهم أن رواتبهم التي يتقاضونها غير مساوية لما يبذلونه من جهد ففي الوقت الذي يبلغ عدد الحصص التي يقدمونها 30 حصة أسبوعيا ، موزعة على 3 شعب لا تتعدى رواتبهم 2500 درهم وهو ما يعني أنهم يتقاضون نحو 20.8 درهما عن الحصة

كما أكد الموجه التربوي **خالد الشيحي** أن رواتب التعليم الخاص متدينة بشكل عام لكنها تتفاوت من منطقة تعليمية إلى أخرى في الامارات وعموما الراتب هو نقطة ضعف أي مدرس أو عامل كان لأن تدينه يؤثر سلبا على تفكير صاحبه ، وأضاف أن المدرس يدرس30 طالبا بمعنى يتعامل مع 30 أسرة مختلفة ثقافيا وتربويا وبالتالي لا بد عليه الالمام بجميع عقليات الطلبة الذين يتعامل معهم ، وهذا بطبيعة الحال لن يتوفر بسبب انشغال المدرس بالبحث والتفكير عن مصادر رزق جديدة وكيفية توفير متطلبات حياته ، مما سيصعب عليه التعامل مع الطلاب وإكسابهم القيم الأخلاقية . [1]

2/شكاوي الأولياء : لقد اصبحت جرائد الصحف تكاد لا تخلو يوميا صفحاتها من شكاوي الأولياء حول تجاوزات بعض المدارس الخاصة خاصة فيما يتعلق بارتفاع رسوم وتكاليف الدراسة من جهة ثالثة [2]

---

[1]: سلامة الكتيبي ، سمية الحمادي ، **تربويون يحذرون من تراجع جودة التعليم الخاص** . www.emaratalyoum.com/local-section/education/2012-12-31-1.537509

[2]: مشكلات التعليم الخاص www.alittihad.ae/wajhatdetails.php ?id=75109.

وهاته المشاكل الثلاثة ستؤثر سلبا على جودة التعليم ،كما توجد شكاوى للمدرسين والمدرسات في القطاع الخاص حول عدد ساعات العمل التي يقضونها تفوق النصاب المحدد إضافة لقيامهم بأعمال ادارية معينة ليس لها علاقة بالمناهج والبرامج وكذلك تكليفهم بتدريس بعض المواد خارج تخصصاتهم كما هناك مؤسسات التعليم الخاص لا تلتزم باللوائح الحاكمة للعملية التعليمية في الدولة ، واصبح هدفها الرئيسي هو تحقيق الربح على حساب جودة العملية التعليمية .[1]

هذا جزء من المشاكل التي يعانيها قطاع التعليم الخاص في دولة الإمارات بالرغم من الانتشار الواسع لهاته المدارس في الدولة ككل فالبعض يشتكي ارتفاع الرسوم وتكاليف الدراسة بحيث يرجعه البعض لنجاح هاته المدارس وزيادة الطلب عليها ، كما أنها تعاني من بعض النقائص أثرت على مردودها منها قلة استعمال التعليم الذكي وهذا بسبب قلة وعدم كفاية أجهزة الحاسوب ،كذلك عدم تنوع الأنشطة المدرسية المصاحبة للمنهج المعتمد .

- عدم تجاوب إدارة المدرسة مع متطلبات أولياء الأمور .
- عدم ملائمة المبنى المدرسي لغرض التعليم حيث لا تتوفر فيه شروط السلامة والصحة العامة أو المرافق التربوية مثل : المساجد ، المكتبة ، المختبرات .
- كثافة عدد الطلاب في الفصول الدراسية في بعض المدارس .
- تباين أعمار التلاميذ في الفصل الواحد . [2]

[1] :مشكلات التعليم الخاص ،مرجع سابق

[2]:محمود عزالدين الهادي ،مرجع سابق ، ص83

المبحث الثالث : أهم الأفاق المستقبلية للسياسة العامة للتعليم بالامارات العربية

المطلب الأول : التعليم الابتكاري

بعد النقلة النوعية التي عرفها قطاع التعليم بدولة الامارات العربية على اثر مشروع التعليم الذكي الذي يقوم على أحدث تقنيات التكنولوجيا بحيث أصبح التعامل بواسطة أجهزة الكومبيوتر وعن طريق الانترنت بمعنى أصبح التلاميذ يتابعون تعليمهم بطريقة حديثة بعيدة كل البعد عن الطريقة التقليدية التي تقوم على الكراريس والكتب إذ أصبح التلميذ يتابع دروسه بطريقة ذكية وحتى بعد نهاية الدوام الدراسي يستطيع أن يتوصل مع زملاءه واساتذته . بعد نجاح الامارات في هذا المشروع أصبحت تفكر في الجديد حيث عمدت إلى محاكاة المستقبل بالتعليم الابتكاري فهو بمثابة استراتيجية جديدة بدأت الامارات في التفكير فيها ووضع ركائزها الأولى .

فاستراتيجية الابتكار جاءت كخطوة جديدة نحو نقلة فريدة من نوعها في قطاع التعليم لتأسس جيل من الكوادر الوطنية المبدعة وفق مفاهيم عميقة وشاملة تستند إلى أسس علمية تعزز مفهوم الابتكار قصد الوصول إلى منهج تعليمي عالى الجودة ومخرجات قادرة على المنافسة العالمية .

هاته الإستراتيجية جاءت كدراسة جديدة في إطار تطوير مجال التعليم بعد تبني الدولة إستراتيجية 2010-2020 وجاءت توجيهات رئيس الدولة خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة ونائبه محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي بحيث تمتطي وزارة التربية والتعليم ركب التطور في مهمة وطنية نحو مجتمع المعرفة مرتكزة على الابتكار والإبداع.

وتسعى دولة الامارات العربية من خلال هذا المشروع الجديد الوصول إلى نظام تعليمي رفيع المستوى ومخرجات تعليم الأولى بإبداعاتها وجديدها وقد تم وضع مجموعة من الركائز من أجل نجاح هذا المشروع من خلال الاهتمام بما يلي :

اكتشاف الموهوبين : إن هاته العملية تستهدف اكتشاف أبناء الدولة الموهوبين في جميع المجالات من خلال الأنشطة الطلابية والمسابقات العلمية وهذا ما أكدته **أمل الكوس** وكيلة وزارة التربية والتعليم المساعد للأنشطة والبيئة المدرسية حيث وضحت أن وزارة التربية تسعى إلى اكتشاف الطلبة الموهوبين والمبدعين [1]

[1]:محمد ابراهيم،الامارات تحاكي المستقبل بالتعليم الابتكاري:

http ://www.alkhaleej.ae/supplements/page/c820c2ee-bb89-4087-aca8-9eba212cee02#sthash.Q7d5zorw.dpuf.

في وقت مبكر لتقديم الرعاية اللازمة لهم و توجيه ميولهم وطاقاتهم نحو أشغال هادفة ،كما أوضحت " **أمل الكوس** " أن المرحلة المقبلة ستشهد بناء علاقات مع مؤسسة خاصة تقوم برعاية المبدعين وسيتم تأسيس أندية علمية يشارك فيها الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية للمواد العلمية مع القيام برحلات متخصصة لزيادة إثراء الانشطة الطلابية ،كما ستعمل الوزارة على تطوير أساليب تكوين أبناء الدولة للمسابقات والاولمبياد العلمية العالمية ومختلف المنافسات الرياضية في مختلف المجالات .

ثقافة تعليمية : حيث سيتم ترسيخ ثقافة تعليمية تركز على الابتكار انعكاسا لنهضة معرفية شاملة من أجل تخريج كوادر وطنية لديها الأدوات والمهارات الكافية للمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة الذي يعد من أولويات الدولة ، كما أكد الدكتور **عبد الله الكرم** رئيس مجلس المديرين مدير عام هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي حرص هيئته على تعزيز روح الابتكار في قطاع التعليم وهذا وفق المشاركة المجتمعية وتعزيز عمليات البحث والتطوير اللذان يقودان إلى تنمية مهارات الابتكار لدى الطلبة .

كوادر وطنية : إن قطاع التعليم من أهم أولويات الأجندة الوطنية في دولة الإمارات العربية ويعتبر أساسا للابتكار والابداع وله دور مهم في تحفيز ودعم جميع الابتكارات وهذا ما أكده الدكتور **أحمد منصوري** مدير المنطقة دبي التعليمية حيث صرح أن جميع مناطق الامارات تحت مظلة وزارة التربية وتركز جميع جهودها لتنفيذ موجهات استراتيجية التعليم وتنفيذ الخطط والسياسات العامة التعليمية وجميع المناطق التعليمية بدأ فعلا السير في نهج التعليم العصري والعالمي قصد الحصول على جيل ايجابي قادر على التأثير في وسط عالمي تنافسي بإمتياز وحمل راية المواصلة في النهضة والتقدم .

كما أفاد أن إستراتيجية الابتكار وخطة وزارة التعليم 2010-2020 تلتقيان في التركيز على التكامل المعرفي في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وغيرها من التخصصات العلمية والمعرفية ما يضمن الحصول على مخرجات مرتبطة بالاقتصاد المعرفي .

إلغاء التشعيب : من خلال التعليم الابتكاري تسعى الدولة إلى إلغاء التشعيب في المرحلة الثانوية لتحقيق نظام تعليمي يجمع المواد الكل ويواكب البيئة المعرفية المتنامية في العالم في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة .

وقد أوضحت **خولة المعلا** وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد لقطاع السياسات التربوية أن مبادرة إلغاء التشعيب تحتوي على خطة تنفيذية اشتملت على **7 مرتكزات** تبلور عملية التطوير وتتجسد فيما يلي : [1]

[1]:نفس المرجع

- ركز الأول على المناهج الدراسية وتنظيم الخطط الدراسية وتكيفها مع السياسات العالمية.
- الثاني اشتمل على آليات التقييم وتطوير امتحان الثانوية واختبار الكفاءة .
- الثالث تحسين مؤهلات المعلمين من خلال التدريب النوعي وقادة فنين لقيادة التطوير المدرسي .
- الرابع يهتم بالدعم الأكاديمي والارشاد الوظيفي المهني ويركز على برامج للدعم خلال العام الدراسي والعطلة الصيفية .
- أما المرتكز الخامس يهتم بالقيادة المدرسية وتحسين بيئة التعلم .
- أما المرتكزان السادس والسابع تطبق المتغيرات المستمرة للتكنولوجيا العالمية .

كما أولت إستراتيجية التعليم الابتكاري أهمية لمجموعة أخرى من المواضيع أهمها إقامة دورات تدريبية للمعلمين تواكب المتغيرات العالمية بمقاييس دولية لتحقيق أعلى درجات الجودة والتميز، وكذا المشاركة في المنافسات والاختبارات الدولية لما لها من مردود ايجابي على المنظومة التعليمية. [1]

[1]: نفس المرجع.

المطلب الثاني : التوفيق بين السياسات التعليمية والسياسة التشغيلية

تعرف أغلب الدول العربية منها دولة الإمارات العربية خاصة فجوة كبيرة بين السياسات التعليمية والسياسات التشغيلية مما أنتج عدد هائل من بطالة المتخرجين وهذا راجع إلى غياب التنسيق وغياب التخطيط القائم على أسس علمية شاملة واحصاءات دقيقة حيث بلغت نسبة البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-24) من خريجي الجامعة 33.8 %لسنة 2013/2012 .

هذه النسبة المرتفعة دفعت بدولة الامارات العربية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتفادي ارتفاع معدلات البطالة وتحقيق التوافق بين السياسات التشغيلية والسياسات التعليمية حتى يسيران في خط واحد وتحقق كل منهما مبتغاها . حيث تطلب منها الأمر اتباع استراتيجية تضم اتجاهين وهما :

1. **<u>على المدى القريب</u>**

*التدخل الفاعل في سوق العمل من خلال زيادة برامج التوطين ودعم القطاع الخاص من خلال تقديم حوافز لتشجيع التوظيف فيه بمعنى أن نسبة كبيرة من الأجانب يحتلون المناصب في الامارات حيث بلغوا نسبة 85% سنة 2008 وهذا ما أدى بالامارات لتشجيع التوظيف وجعل أكبر عدد من المناصب للموظفين المواطنين بالدولة ، ايضا الملاحظ أن جميع الموظفين يتجهون للقطاع العام على حساب الخاص وهذا راجع لارتفاع الدخل والحوافز في القطاع العام و منه أصبح من أولويات الدولة النهوض بالقطاع الخاص .

*إدخال تحسينات على المناهج المرتبطة بالجانب العملي ولا بد أن تهتم بتدريب الطالب على مهارات واكتساب معارف متعلقة بسوق العمل وتحسين أساليب الدراسة باعتماد أساليب التجديد والابتكار لتحسين جودة التعليم وكفاءته .

*تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، و اعطاءها الدعم الكافي .

*تشجيع مجالات البحث العلمي من أجل تطوير الانتاج الاقتصادي ورفع القدرة على المنافسة .

2 المدى البعيد :

*وضع استراتيجيات خاصة بالمنظومة التعليمية ، ووضع خطط تربط المناهج التعليمية بمتطلبات سوق العمل والتطورات الحديثة التي تمر بها الدولة والعالم وتأخذ في الحسبان أعداد طلبة مؤهلين للاندماج [1]

[1]: ربيع قاسم ثجيل،راضي عبيد نغيمش،**قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**،قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016،ص 603

والتفاعل مع سوق العمل وتنمية روح الابداع والابتكار لديهم .

*إزالة التفاوت بين القطاع العام الخاص بوضع المزيد من التشريعات لهذا الغرض و إعادة دراسة سياسات الاجور و الحوافز .

*تسهيل وتحسين إجراءات قبول الطلاب في الكليات والمعاهد والجامعات بحيث تكون منسجمة مع توجهات سوق العمل .

*تحسين سياسات التدريب والتأهيل وفق سياسة موحدة ومنسقة بين جميع مراكز التدريب واعتماد الابتكار والتجديد .

*تنويع النشاط الاقتصادي بهدف توفير مزيد من فرص العمل في كل التخصصات .

*تطوير التخطيط التعليمي بحيث لا يحط كل اهتماماته على التوسع الكمي فقط بحيث لا بد اعطاء اهمية لناحية النوعية والاهتمام بحاجة سوق العمل.

*وضع سياسات تشغيل تسهل وتساعد على تشغيل المواطنين ودراسة حاجات سوق العمل . [1]

[1]: نفس المرجع ،ص604

المطلب الثالث : تحسين مستوى المدارس الخاصة

نظرا لجوانب التقصير التي تعاني منها المدارس الخاصة اجتمع مديري المدارس وأولياء الأمور لوضع رؤى مستقبلية حول تطوير وتحسين ما تقدمه هاته المدارس ، بحيث تم اختيار لجنة توصيات تضم خمسة أعضاء منهم مديري المدارس وأولياء الأمور ، لوضع عناصر التطوير وتم الاتفاق على معالجة ما يلي :

أولا : إدارة المدرسة الخاصة

يجب أن تخضع المدارس الخاصة إلى إشراف وزارة التربية و التعليم فيما عدا المدارس الخاصة الأجنبية التي تضم أبناء الجالية الأجنبية أما إذا ضمت المواطنين يكون من حق الوزارة الرقابة على مختلف المناهج والأنشطة التي تقدمها للتوافق مع المدارس الحكومية ،وكذا التأكد من مدى التزامها بتعاليم الدين الاسلامي ، والحفاظ على الهوية العربية الوطنية ولا بد أن يتم اختيار مدير المدرسة من طرف وزارة التربية وانتخاب مجلس الادارة يضم أولياء الأمور وعدد من المدرسين .

ثانيا : المعلمون

لا بد خضوع المعلمون إلى الامتحانات التي تقوم بها الوزارة للالتحاق بمناصب التدريس مع التأكد من الشهادات والكفاءات اللازمة للتدريس .

ثالثا : مباني المدرسة الخاصة

لا بد أن تقوم وزارة التربية والتعليم بوضع معايير متشددة خاصة بالمباني المدرسية ووضع لجان لمراقبة هاته المعايير وتجهيزها بمختلف المعدات والأجهزة بحيث لا بد أن تضم ما يلي:

- غرف للمدرسين
- المسجد
- المكتبة
- الملاعب الرياضية
- غرف للأنشطة الثقافية
- كما لا بد أن تتحدد كثافة الطلبة وفق لمساحة المبنى المدرسي . [1]

[1]:محمود عز الدين عبد الهادي ،مرجع سابق ،ص85

رابعا : سن القبول

يجب تحديد سن القبول في المدارس الخاصة مثل المدارس الحكومية حتى لا تقع في مشكل تباين أعمار التلاميذ ، وحتى تكون لهم فرصة إعادة السنة الدراسية ولمرة واحدة فقط أما التلاميذ كبار السن فيمكن تحويلهم إلى مدارس مسائية (مدارس تعليم الكبار)

خامسا : المناهج في المدارس الخاصة

يجب أن يكون هناك توازنا بين المناهج التي تقدمها المدارس الخاصة والمدارس الحكومية بحيث تكون تحت اشراف وزارة التربية وكذا المناهج الخاصة باللغة الانجليزية والحاسوب وكذا الأنشطة الثقافية والتربوية.

سادسا : تكنولوجيا استخدام الحاسوب

لا بد على المدارس الخاصة اتباع تقنية التعليم الذكي مثل المدارس الحكومية حتى يتبعان نفس المسار وايضا يجب قبل السماح للطلاب بالالتحاق بالمدارس الخاصة أن يتناسب عددهم مع عدد الأجهزة في المدرسة كما يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى كفاءة المدرسين في استخدام التكنولوجيا والحاسوب قبل التحاقهم بمناصبهم حتى يتسنى لهم تقديم الافضل للطلاب .

بالاضافة الى هاته النقاط لابد على وزارة التربية وضع التشريعات والقوانين اللازمة التي تحدد معايير اختيار مدراء المدارس وكذا اختيار هيئة التدريس ووضع لوائح صارمة للحفاظ على المدارس الخاصة من الآفات الاجتماعية والعنف والشغب والخروج على النظام .وهذا بتطبيق قانون SOCIAL PROMOTION ZERO أي الترقية الاجتماعية صفر والذي يسمح بطرد كل من يخالف نظام المدارس الخاصة . [1]

[1]:محمود عز الدين عبد الهادي ،مرجع سابق ،ص85

خلاصة الفصل:

بعد التطرق لمقومات وخصائص المنظومة التعليمية الاماراتية عرفت التعليم في الامارات ايجابيات ميزت النظام التعليمي الاماراتي خاصة بعد تجاربها المختلفة لتطويره منها استرتيجية 2020/2010 ولكن رغم ماتبذله من جهود إلا أن هناك طفرات مست هذا القطاع مما ادى لمعاناته من بعض السلبيات تعمل الدولة جاهدة لمعالجتها وتفاديها وتحقيق تطلعاتها ،كل هذا في المبحثين الاول والثاني أما الثالث تم التطرق فيه لأهم الأفاق المستقبلية وأبرز المسارات التي تحاول الدولة الاعتماد عليها للوصول الى نمط تعليمي عالمي يخلو من الاخفاقات والمشاكل.

يشهد العالم في الوقت الراهن العديد من المستجدات والمتغيرات الحيوية التي أثرت بشكل مضطرد على تنمية الأمم بمختلف أشكالها الصناعية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية ،مما دعا العديد من الدول الى ادخال تغيرات جذرية على نظمها وخاصة مجال التربية والتعليم لتتماشى مع المتطلبات التي تحتاجها تلك المتغيرات .

ان مجال التربية متغير شأنه شأن مجالات التنمية الأخرى ولا يوجد مقياس لتشخيص واقع التعليم ورصد احتياجاته الفعلية ،حيث يشير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع :ان عملية قياس نوعية التعليم أمر صعب ،ففي حين تتوفر المؤشرات الكمية فإنه ما من مقياس جاهز للنوعية.

والامارات العربية المتحدة هي من الدول التي عرفت الاتحاد حديثا سنة 1971 م ومنذ ذلك التاريخ وهي تعمل جاهدة لتحقيق التقدم والتطور في جميع المجالات ولا سيما مجال التعليم وهذا لاقتناعها التام بأنه هو الوسيلة لتحقيق كل أهدافها التنموية ،لأن أساس التنمية هو الانسان ،وتكوين انسان متعلم ومتفتح سيحقق الهدف .

التعليم في الامارات عرف تطورا ملحوظا عبر مدار كل السنوات التي تلت الاتحاد،بحيث انتقل من تعليم الكتاتيب الى التعلم الذكي ،أي من نمط تقليدي الى نمط عالمي متقدم وهذا راجع لمتطلبات العصر وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى كون تطور التعليم مرهون بالتطورات العالمية لأن في السابق كان تلاميذ الامارات يدرسون في الكتاتيب ويجلسون في الأرض والقليل من تسنح لهم الفرصة بذلك ثم جاء زمن المدارس حيث أصبحوا يدرسون في مدارس ويتعلمون بالكتب والكراريس ،وبعدها جاء عصر التكنولوجيا أي استعملوا أحدث وسائلها وهي الكومبيوتر.تطور التعليم الاماراتي كان راجع لاقتناع القيادة الرشيدة بأهميته وتصنيفه كأحد مقومات نجاح الأمة وهو محرك أساسي يقاس من خلاله تقدم الدول ونماء الشعوب ،مما فتح المجال أمام الجميع للمساهمة في تحقيق الابداع وتقديم ابتكارات مختلفة وفي جميع المجالات أهلتهم للمشاركة في المسابقات العالمية،وهذا ساهم في تحقيق الدولة مراكز متقدمة في قطاع التعليم على المستوى العالمي ،مما يثبت دور هذا القطاع في الوصول للابداع والابتكار(الفرضية الثانية)،وهذا من خلال اتباع سياسات وبرامج هادفة تشجع وتحفز على تنمية الفرد لقدراته بذاته باستخدام احدث وسائل التكنولوجيا المتوفرة التي تساعد على اختبار المعلومات والمعارف لدى كل انسان وتفتح أمامه المجال لتنميتها واستغلالها للوصول الى الرقي بالنظم التعليمية (الفرضية الثالثة).

تجربة الامارات في مجال التعليم من ابرز نماذج الدول العربية فهي تسعى جاهدة دولة وافراد لتحقيق الريادة التعليمية من خلال خطوات واثقة وفاعلة وسياسات مواكبة للتطورات وتحاكي مستقبل الامارات للوصول لعصر مابعد النفط ،لكن رغم ايجابيات نظمها الا ان هذا لا ينفي وجود بعض العقبات التي تعطل مسارها من وقت لاخر رغم كل ماتجنده .

وفي الاخير ممكن الوصول لمجموعة التوصيات التالية :

*وضع سياسات تعليمية تتوافق ومتطلبات الطلبة وارائهم وتوجهات سوق العمل لتحقيق الانسجام والقضاء على البطالة.

*رسم سياسات منفتحة على مؤسسات المجتمع وافراده المعنيين والمتخصصين وتكوين شراكات مسؤولة ليكون المجتمع مزيج متناسق لتحقيق مستوى تعليمي رفيع ومخرجات تكون الأولى بنبوغها وابداعاتها.

*اعتماد اللامركزية لتسهيل الاجراءات وسير الاعمال في قطاع التعليم وزيادة حصة القطاع من الناتج الخام لتلبية مستلزمات العملية التعليمية .

*أهمية مراعاة المتطلبات التي تصب في الجودة والتميز والابداع منذ رياض الاطفال لغاية التعليم العالي.

*التعامل مع الطلبة وفق مهاراتهم واحتياجاتهم ،ووضع اليات تقيمية تبلور الواقع الحقيقي لمستوياتهم العلمية واعداد معلميين يدركون لغات ميادين المعرفة .

اولا:الكتب

1/ باللغة العربية

1-الطيب حسن أبشر،**الدولة العصرية دولة مؤسسات**،القاهرة:الدار الثقافية ،2000.

2-الكبسي عامر ،**صنع السياسات العامة**،عمان :دار الميسرة ،1999.

3-المنوفي كمال،**مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة** ،القاهرة:وكالة المطبوعات،2006 .

4-النابه نجاة عبد الله،**التربية والتعليم في دولة الامارات العربية المتحدة**.ط2،الامارات :مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،(د.س.ن).

5-السيد لمياء محمد أحمد،**العولمة ورسالة الجامعة :رؤية مستقبلية**،القاهرة :الدار المصرية البنانية،2002.

6-العيدروس محمد حسن ،**الامارات بين الماضي والحاضر**،الامارات:دار الكتاب الحديث ،2002 .

7-الفهداوي خليفة فهمي ،السياسة العامة:منظور كلي في البنية والتحليل ،عمان :دار الميسرة للنشر،2001.

8-القاسمي خالد بن محمد ،**التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الامارات العربية**.ط2،الاسكندرية:المكتب الجامعي الحديث ،(د.س.ن) .

9-الرازي حميد،**التربية والمعلم في دولة الامارات العربية المتحدة** ،الامارات العربية:دائرة الثقافة والاعلام ،2002.

10-الخزرجي كامل محمد ثامر،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**،عمان :دار مجدلاوي ،2004.

11-اندرسون جيمس(تر:عامر الكبيسي)،**صنع السياسات العامة** ،قطر:دار الميسرة للنشر ،1998.

12-اسماعيل سعاد خليل ،**سياسات التعليم في المشرق العربي**،عمان :منتدى الفكر العربي،1969 .

13-بدران شبل،**التربية والمجتمع :رؤية نقدية في المفاهيم قضايا –مشكلات**،دار الفكر العربي ،1998.

14-بكر عبد الجواد،**السياسات التعليمية وصنع القرار**،الاسكندرية :دار الوفاء ،2002.

15-ج .ج لوريمر،**الامارات العربية المتحدة** ،الامارات العربية:نيسان للنشر والتوزيع،2014.

16-جمال الدين نويروآخرون،**ربع قرن من العطاء والانجاز :مسيرة التربية والتعليم في دولة الامارات العربية** ،الامارات العربية:ادارة المناهج والكتب بوزارة التربية والتعليم،ديسمبر 1996.

17-حجي أحمد اسماعيل ،**الادارة التعليميةوالادارة المدرسية**،القاهرة :دار الفكر العربي،1998.

18-حافظ محمد علي ،**تطور السياسة التعليمية في المجتمع العربي**،بيروت:دار الكشاف للنشر والتوزيع ،1967 .

19-مدكور علي أحمد ،**التعليم العالي في الوطن العربي الطريق الى المستقبل**،القاهرة :دار الفكر العربي 2000 .

20-مهنا محمد نصر ،**علم السياسة بين التنظير والمعاصرة**،الاسكندرية:دار المعارف.(د.س.ن) .

21-سليم محمد علي،**تحليل السياسة الخارجية** ،القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية،1989 .

22-عبد الدايم عبد الله ،**التربية في البلاد العربية حاضرها ومشكلاتها**،القاهرة :المكتبة الانجلو مصرية،2004 .

23-عليوة السيد ودرويش عبد الكريم،**دراسات في السياسة العامة وصنع القرار**،القاهرة :مركز القرار للاستشارة،2000.

24-فخري رشيد خضر وأخرون ،**التربية في مجتمع الامارات العربية** ،العين:مكتبة العين،1988 .

25-رشيد أحمد،نظرية الادارة العامة:السياسة العامة والادارة.ط5،القاهرة :دار المعارف،1981 .

26-تركي رابح ،**مبادىء التخطيط التربوي**،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1988 .

27-ثجيل ربيع قاسم،نغيمس عبيد راضي،**قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ،قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2016 .

28-كتاب التربية الوطنية ،الصف التاسع،دولة الامارات العربية المتحدة ،ط6 ،2012/2011

2/باللغة الأجنبية

DAY THOMS,**Understanding Public Policy**,New : Prentice Hall ,England-29 jersey Chiffs

LASSWEL HAROLD,Polities :**who gets**,**what**,**how**.2ed,New yourk,meridian -30 books INC,1958.

ثانيا :النصوص القانونية والتقارير

31-وزارة التربية والتعليم لدولة الامارات ،التقرير الوطني حول التعليم للجميع في دولة الامارات العربية المتحدة 2000-2005، 2007.

32-وزارة الخارجية لدولة الامارات العربية ،ملحق يتضمن الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الامارات العربية المتحدة من أجل تنفيذ التوصية المقبولة والتعهدات الطوعية خلال الاستعراض الدوري الشامل للفترة 2012/2008 .

ثالثا : المعاجم والقواميس

33-بدوي أحمد زكي ،**معجم مصطلحات التربية والتعليم** ،القاهرة :دار الفكر العربي،1980.

34-هلال علي الدين ،**معجم المصطلحات السياسية**،مصر :مطبعة الأطلس،1994.

35-سعيفان أحمد ،**قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية** ،بيروت:مكتبة لبنان ،2004 .

رابعا : المجلات

36-حجاج عبد الفتاح (**السياسة التعليمية :طبيعتها،مبرراتها،خصائصها**)مجلة جامعة قطر،المجلد 6،مركز البحوث التربوية ،1983

37-عبد الهادي محمودعز الدين(**رؤية مستقبلية لتطوير التعليم الخاص بدولة الامارات العربية**) مجلة عجمان ،المجلد الاول،العدد الثاني ،2002 .

خامسا :الدراسات الغير منشورة

38-معو زين العابدين (**المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر**) مذكرة ماجيستار،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر-باتنة،2009 .

39-قرقاح ابتسام **(دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة بالجزائر)**مذكرة ماجيستار،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر –باتنة ،2010 .

40-ضحوي علاء الدين **(واقع السياسة التعليمية في الجزائر)***مذكرة ماستر* ،قسم العلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2014 .

41-ضميري عزيزة **(الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر)**مذكرة ماجيستار،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر –باتنة،2007 .

سادسا : الانترنت

42- ابراهيم محمد ،تطوير التعليم،-http://www.alkhaleej.ae/qlkhaleej/page/b72F745F 7b65-4927.dpuF

43- ابراهيم محمد ،الامارات تحاكي المستقبل بالتعليم الابتكاري:

http ://www.alkhaleej.ae/supplements/page/c820c2ee-bb89-4087-aca8-9eba212cee02#sthash.Q7d5zorw.dpuf.

44- الجناحي هادي ، مجلة المعرفة WWW.almarefh.net/show-content-sub

45-الكتيبي سلامة ، سمية الحمادي ، **تربويون يحذرون من تراجع جودة التعليم الخاص** . www.emaratalyoum.com/local-section/education/2012-12-31-1.537509

46- السباعي وجيه ، تقرير المعرفة ،**يبرز سلبيات التعليم في الدولة** .www.emaratlyoum.com/local-section/education/2010/04/06-1.103459

47- الشيخ عارف،التعليم النظامي تطور كما وكيفا ونوعا وأبرز قادة ومسؤولين،2011/03/13 أنظر: http://www.alittihad.ae/details.php?id=53115

48- محمد مهما الحربي،**تفعيل اللامركزية في ادارات التعليم** www.almarefh.net/show-content-sub.php?CUV=432&.SUBMODEL=226&ID=2399

49- محيسن ايناس،التعليم بدولة الاتحادمن الكتاتيب الى المدارس http://www.emaratalyoum.com/life/culture/2015-06-28

50- سرور ايمان ، التعليم قضية مجتمعية تتطلب مشاركة جميع الأطراف
http://www.alkhaieej.ae/alkhaleej/page/e6033b4-a349-4bad-abcf-
.d806faab0599sthash.yffmo yiv.dpuf

51- عبد العزيزفهمي،**بحث دور المؤسسات المجتمعية في دعم تطوير التعليم**
http://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2013-04-26-1.1870371.

52- وزارة التربية الوطنية ،استراتيجية وزارة التربية والتعليم2020/2010:
https://www.noe.gov.ae/Ar/pages/home

53- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الامارات ترتقي بواقعها
التعليمي:ecssr.ae/ECSSR/appmanger/portal/ecssr ?-nfls=false

54- موقع الشيخ محمد بن زايد
http://sheikhmohammedbinzayed.net/vb/showtheredad.ph t=4426

55- السياسة العامة لدولة الامارات العربية الموقع الرسمي :
http://www.cpc.gov.ae/ar-ae/th

56- **سياسة الامارات العربية** ، ويكيبيديا – الموسوعة الحرة :
https//ar.wikipedia.org/wiki

57-مبادىءالسياسةالتعليميةبالامارات الستة،www.mojtamai.com/book/index.phpcomponent/k
2/item/24348-

58-التعليم الذكي والابتكار أهم معالم القرن 21
http://uaepedia.ae/index.php

59- مشكلات التعليم الخاص www.alittihad.ae/wajhatdetails.php ?id=75109.

60-beta.governement.ae/ar-AE/information-and-services/education/school-
education-K-12/regulatory-authorities-of-k-12-education

فهرس الصور

الصورة	رقم الصفحة
الصورة الأولى :خريطة الامارات العربية	39
الصورة الثانية :تعليم الكتاتيب	54
الصورة الثالثة :التعليم الشبه نظامي	55
الصورة الرابعة:التعليم النظامي	56
الصورة الخامسة :التعليم الابتكاري	88

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
اهـداء	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول:الاطار النظري للسياسة العامة والسياسة التعليمية	
تمهيد	05
المبحث الأول:ماهية السياسة العامة	06
المطلب الأول:مفهوم السياسة العامة	06
المطلب الثاني:عناصر السياسة العامة	11
المطلب الثالث: مستويات السياسة العامة	13
المطلب الرابع:الفواعل الصانعة للسياسة العامة	16
المبحث الثاني:الاطار المفاهيمي للسياسة التعليمية	22
المطلب الاول:مفهوم السياسية التعليمية	22
المطلب الثاني:خصائص السياسة التعليمية	26
المطلب الثالث:أبعاد ومستويات السياسة التعليمية	30
المطلب الرابع :مقومات السياسة التعليمية	32
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني :تطور السياسة العامة للتعليم في دولة الامارات العربية	
تمهيد	35

المبحث الأول :السياسة العامة لدولة الامارات العربية	36
المطلب الاول:نشأة دولة الامارات العربية	36
المطلب الثاني: الهيكل الحكومي لدولة الامارات العربية	40
المطلب الثالث:السياسة العامة لدولة الامارات العربية	44
المبحث الثاني:واقع السياسة العامة للتعليم في دولة الامارات العربية	48
المطلب الاول:تطور سياسة التعليم بالامارات العربية	48
المطلب الثاني:مبادئ سياسة التعليم بدولة الامارات العربية	57
المطلب الثالث:أهداف سياسة التعليم بدولة الامارات العربية	60
المطلب الرابع:أنواع التعليم في الامارات العربية	62
المبحث الثالث:استرتيجية التعليم بالامارات العربية2010-2020	71
المطلب الاول:مضمون الاستراتيجية	71
المطلب الثاني :أهداف الاستراتيجية	74
المطلب الثالث:محاور الاستراتيجية	75
المطلب الرابع:مخرجات الاستؤاتيجية	78
خلاصة الفصل	80
الفصل الثالث:تقيم السياسة العامة للتعليم في دولة الامارات العربية المتحدة	
تمهيد	81
المبحث الاول:أهم ايجابيات سياسة التعليم بدولة الامارات العربية	82
المطلب الاول:التطور في مستوى التعليم	82
المطلب الثاني:التعليم الذكي	85
المطلب الثالث:المشاركة المجتمعية في التعليم	89
المبحث الثالث:أهم مشاكل السياسة العامة للتعليم بالامارات العربية	91
المطلب الاول:التدني في المستوى التعليمي	91
المطلب الثاني :اعتماد المركزية	93
المطلب الثالث:مشاكل المدارس الخاصة	95
المبحث الثالث : أهم الأفاق المستقبلية للسياسة العامة للتعليم بالامارات العربية	97
المطلب الاول: التعليم الابتكاري	97
المطلب الثاني:التوفيق بين السياسات التعليمية والسياسات التشغيلية	100
المطلب الثالث:تحسين مستوى المدارس الخاصة	102
خلاصة الفصل	104

خاتمة	105
قائمة المراجع	107